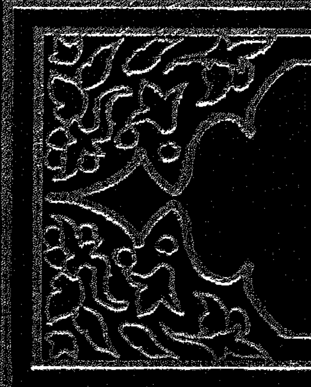
قصة وتاريخ الحضارات العربية

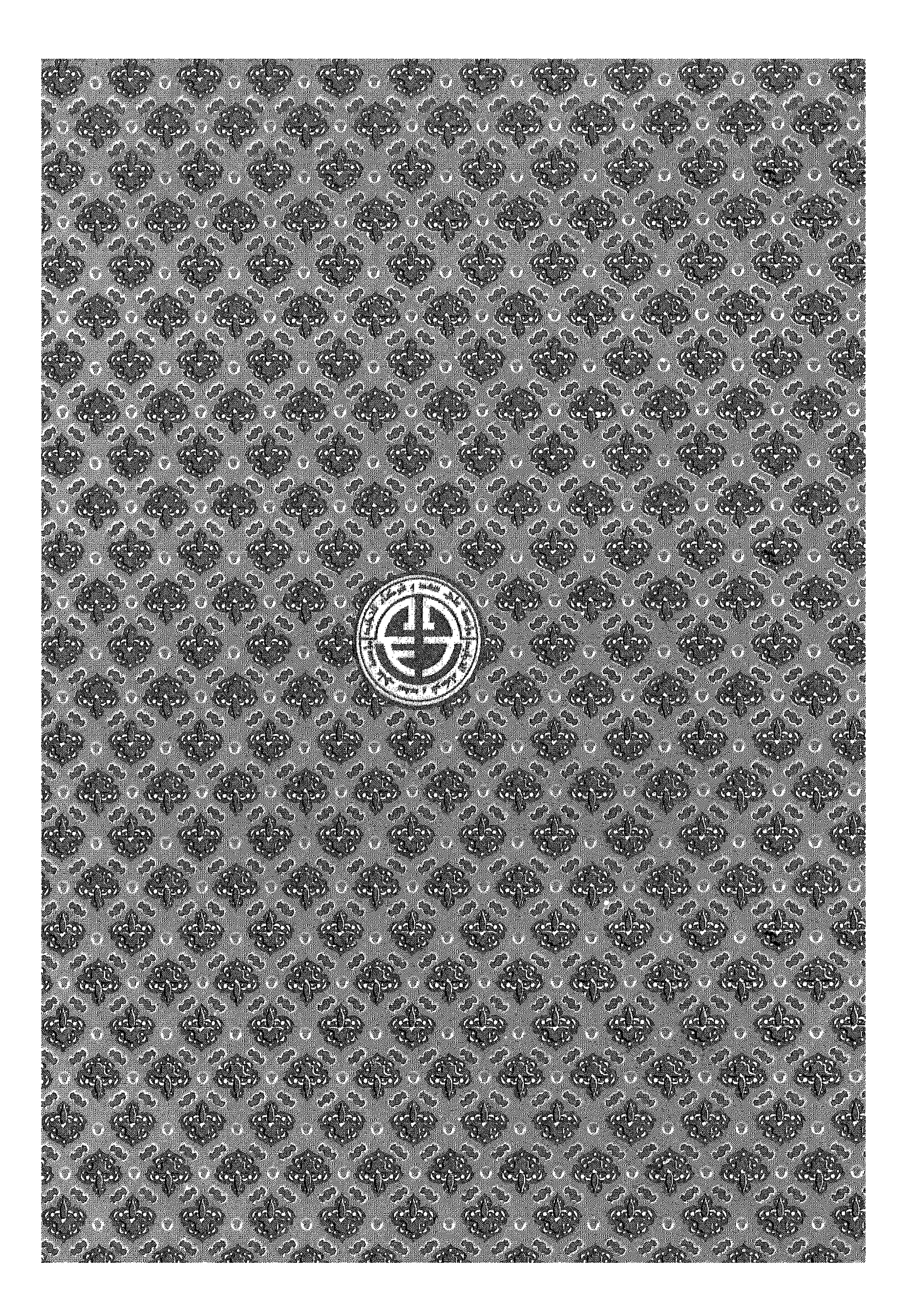
بين الامس واليوم

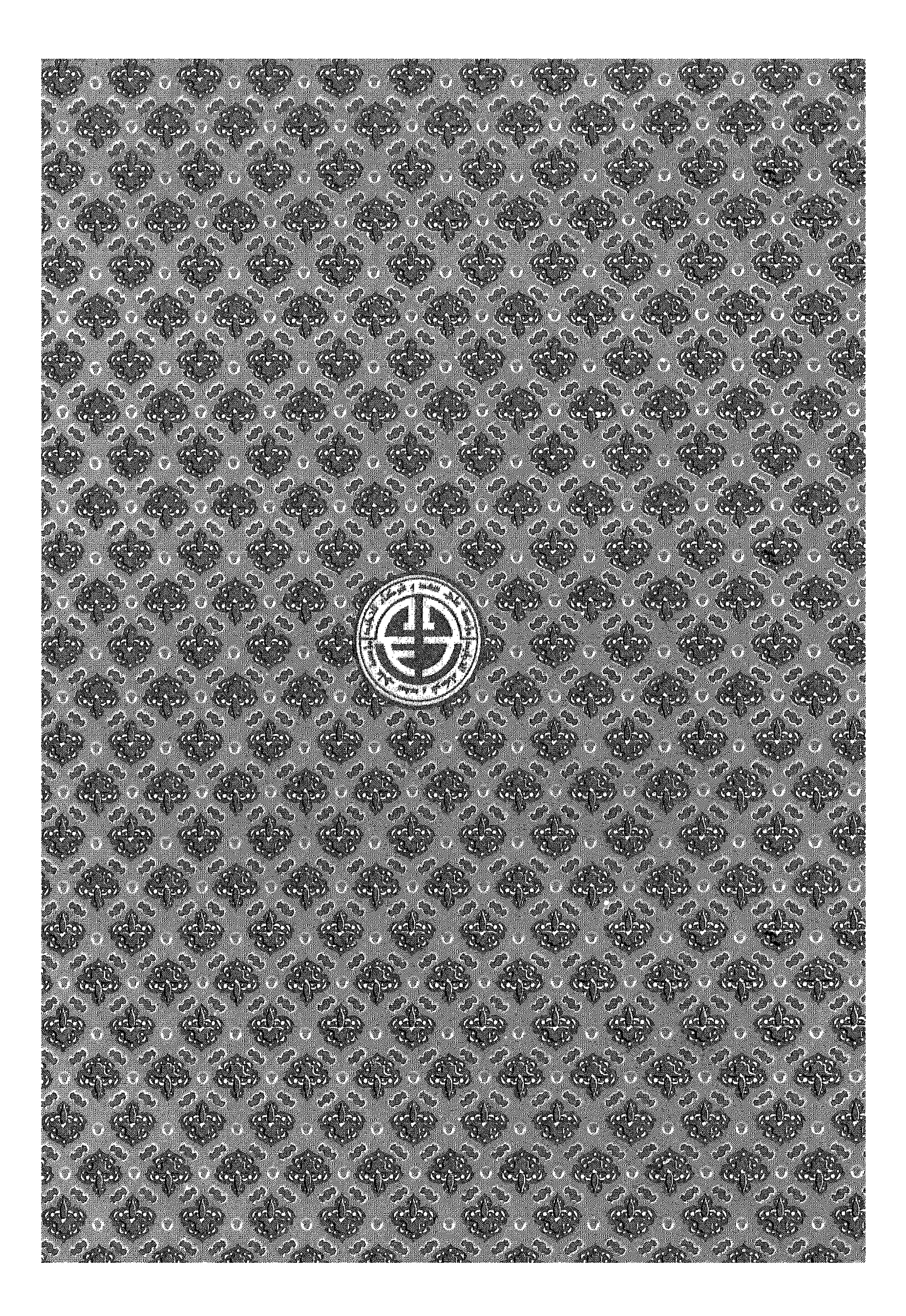
لبنان (٢)

من الحرب العالمية الاولى الى بداية الجمهورية الثانية



EDITO CREPS INTERNATIONAL






Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قصة

و

تاريخ

الحضارات العربية

٣ـ٤



قصة وتاريخ
الحضارات العربية

أول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

٣ـ٤

تاريخية ـ جغرافية ـ حضارية وادبية

لبنان (٢)

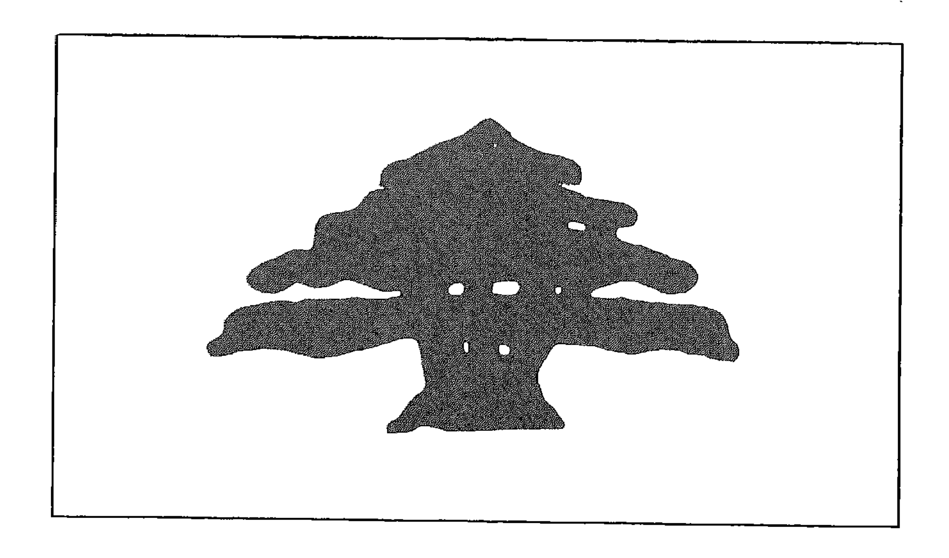
من الحرب العالمية الاولى
الى بداية الجمهورية الثانية

جوزف صقر

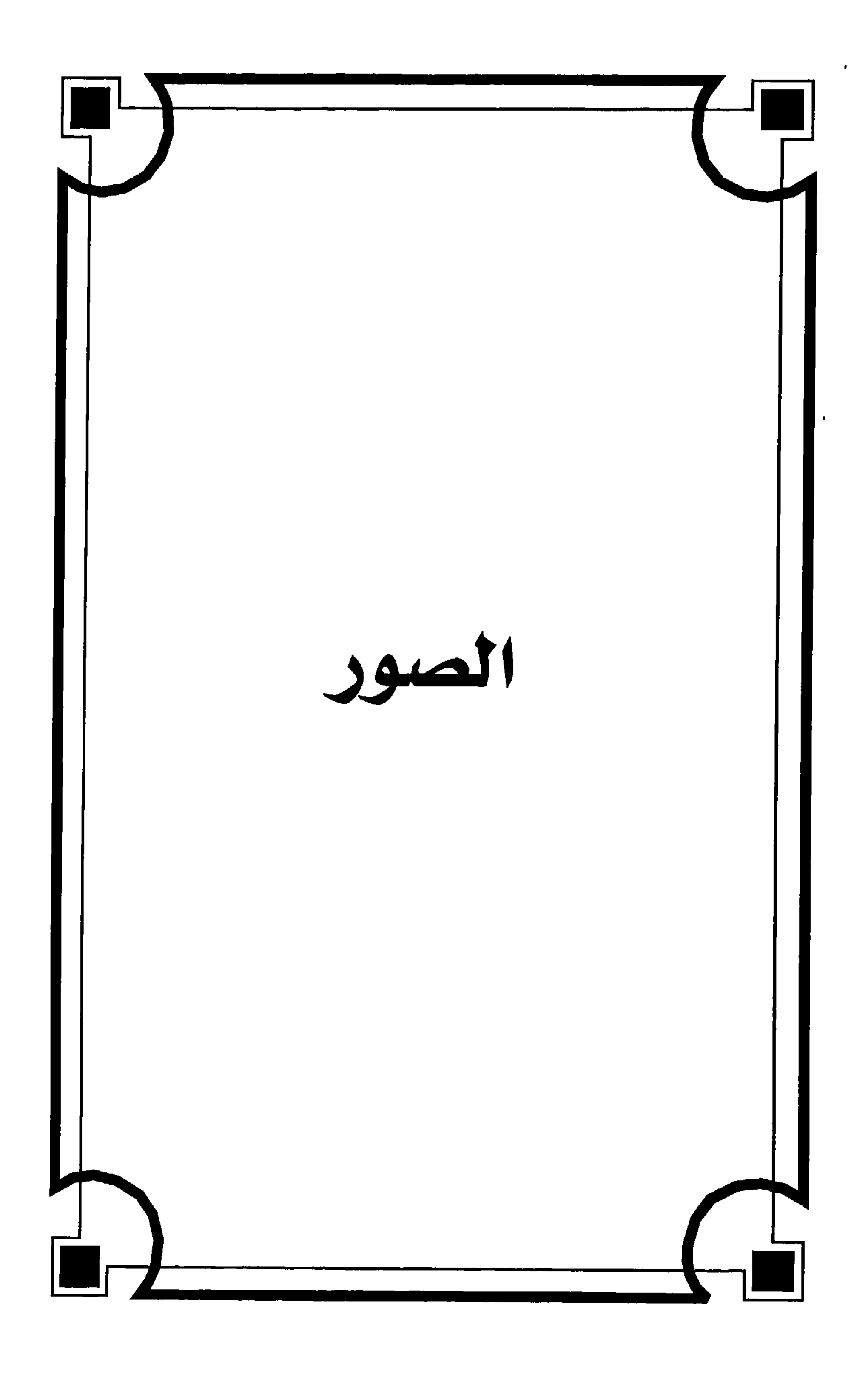
Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391



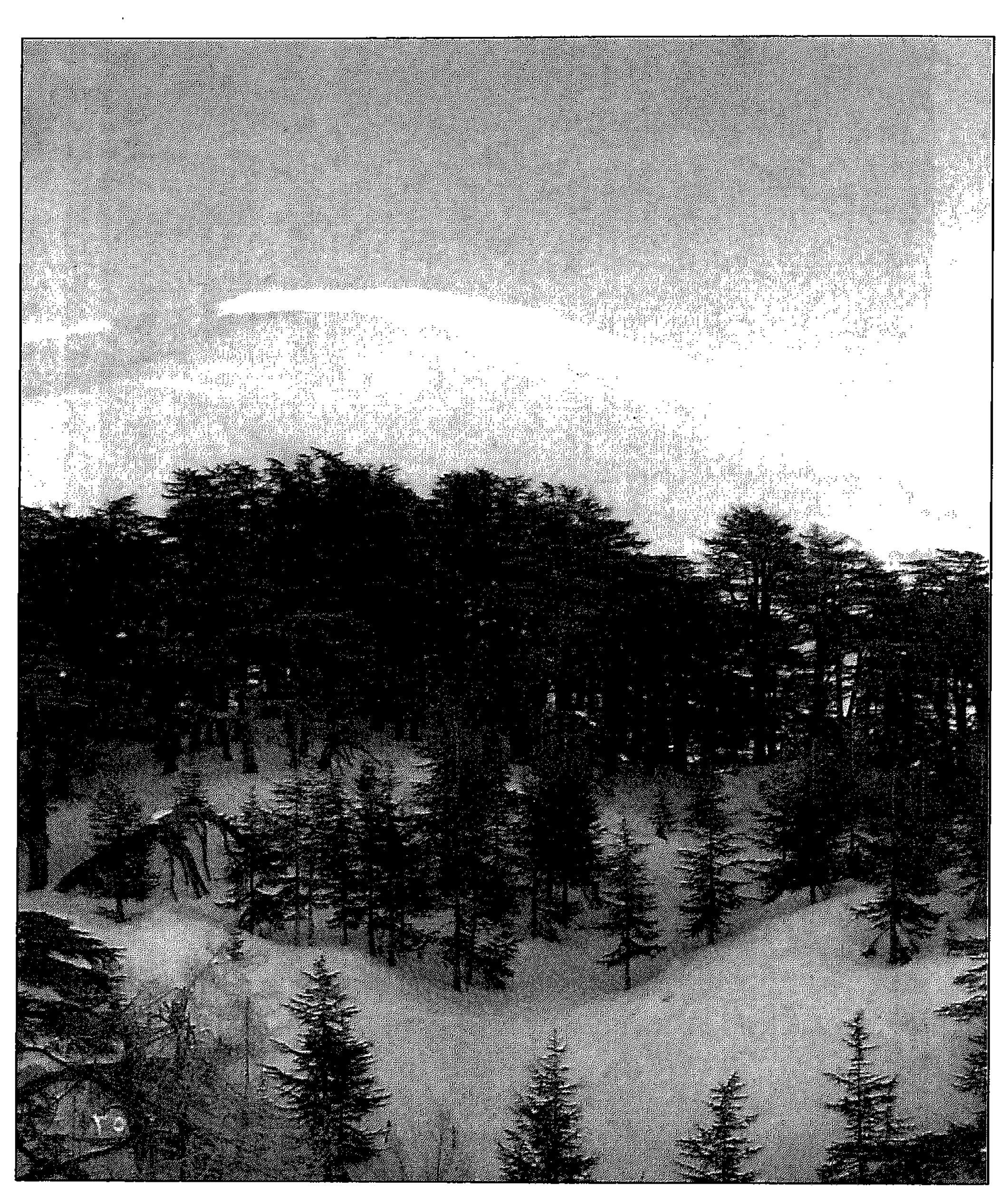






الصور

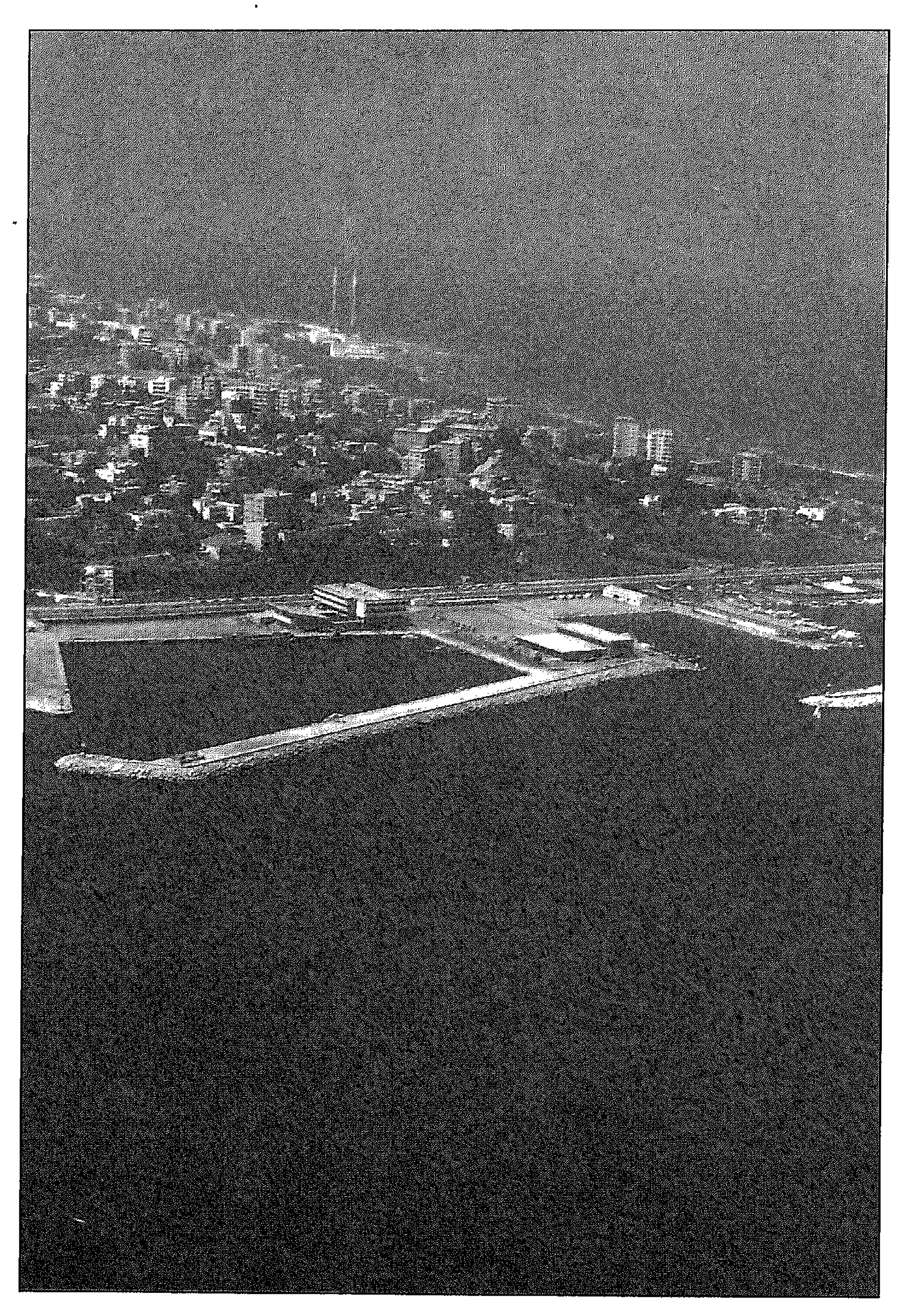




غابة الأرز قرب بشري



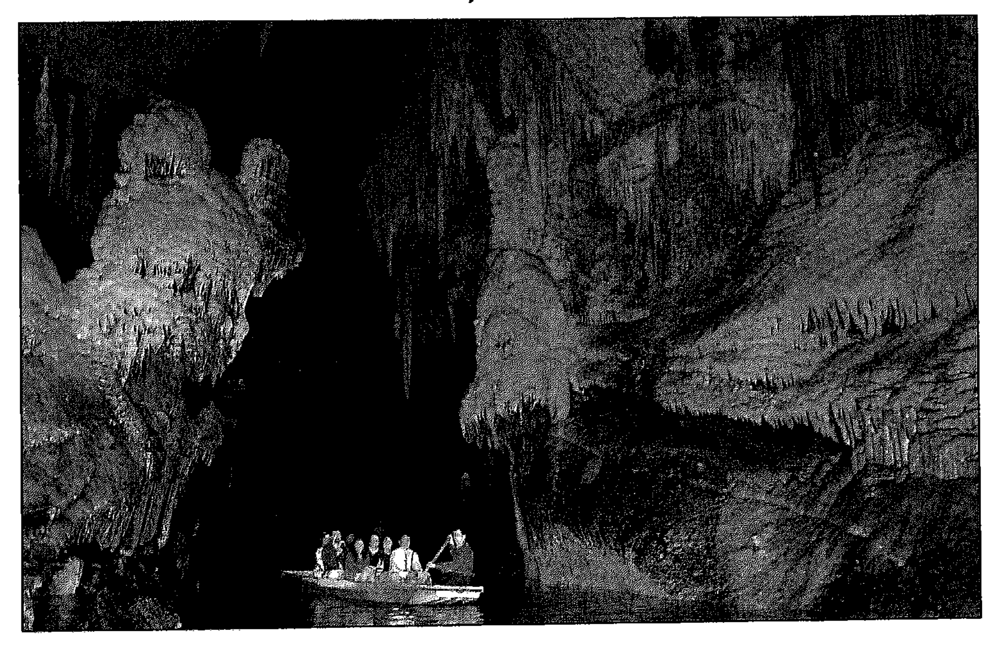
اللقلوق

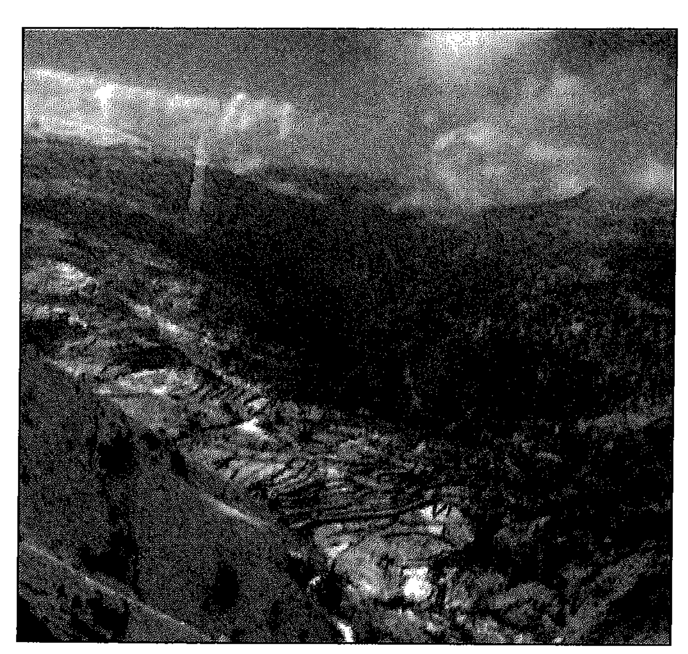


خليج جونية



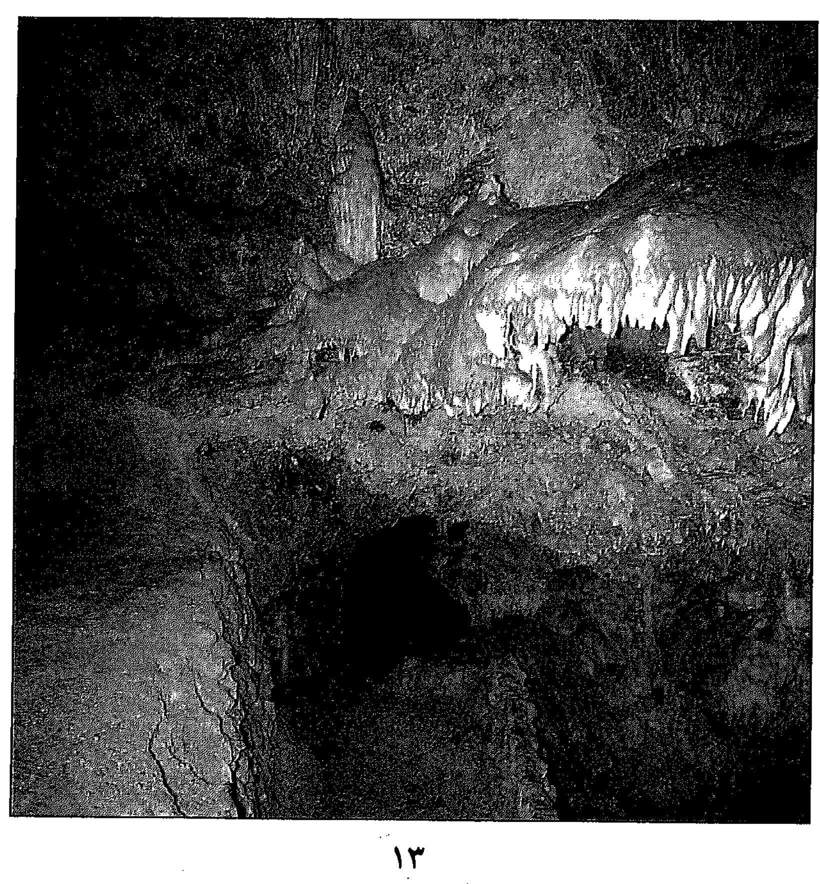
مغارة جعيتا

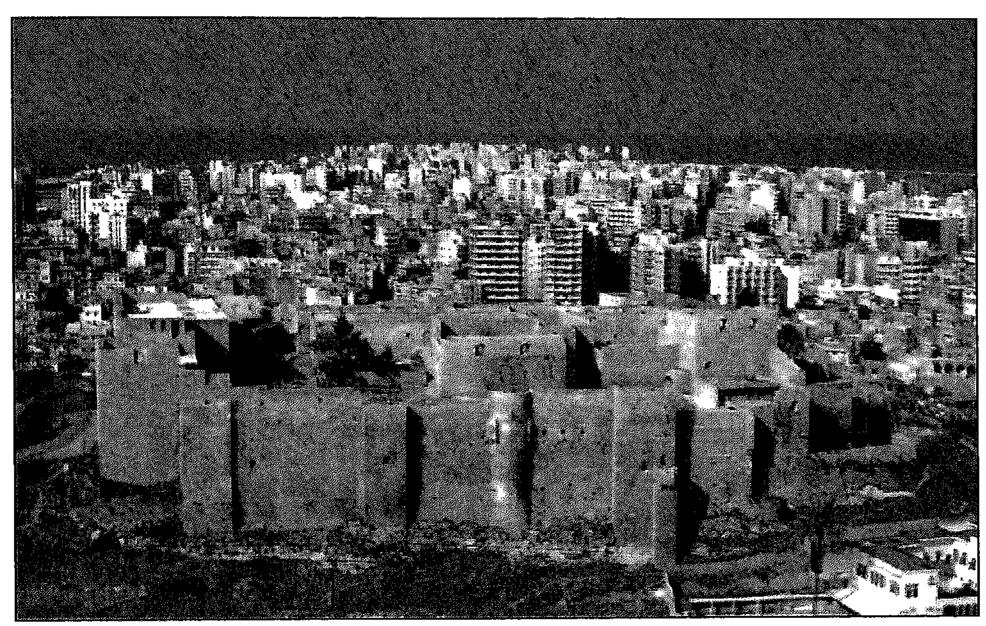




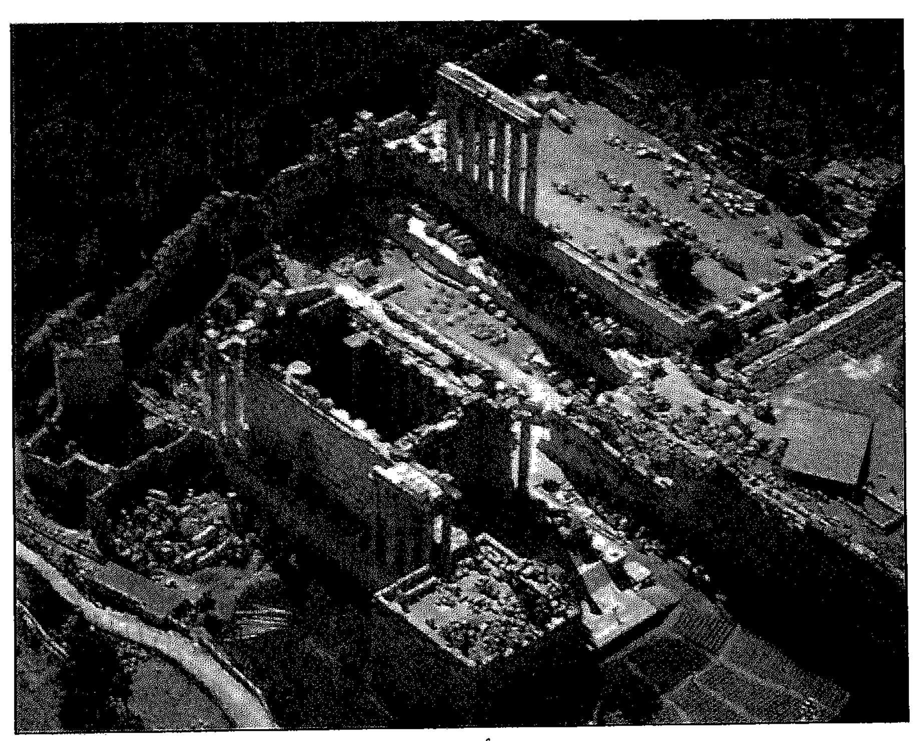
منظر عام
لوادي
قاديشا

مغارة
قاديشا

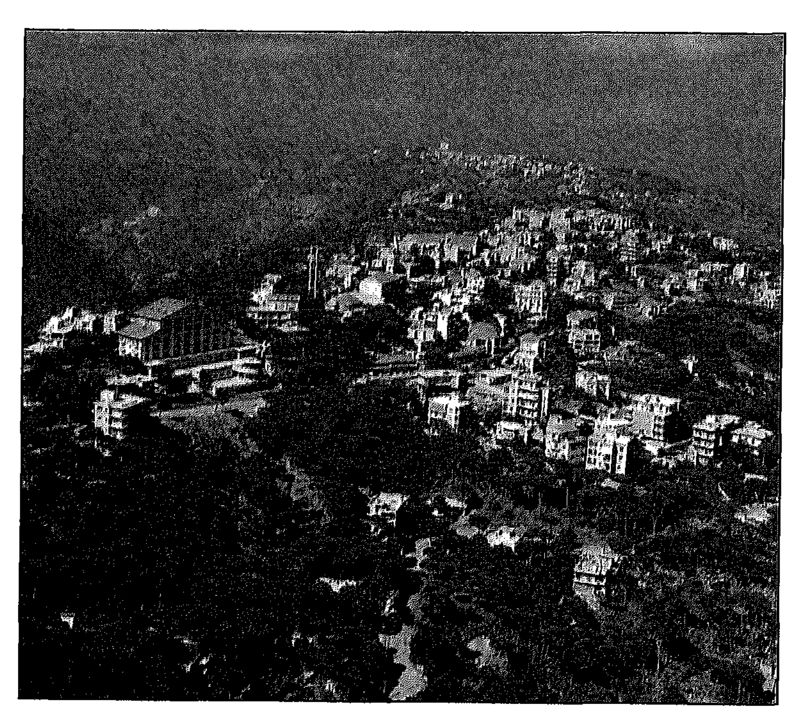




قلعة طرابلس

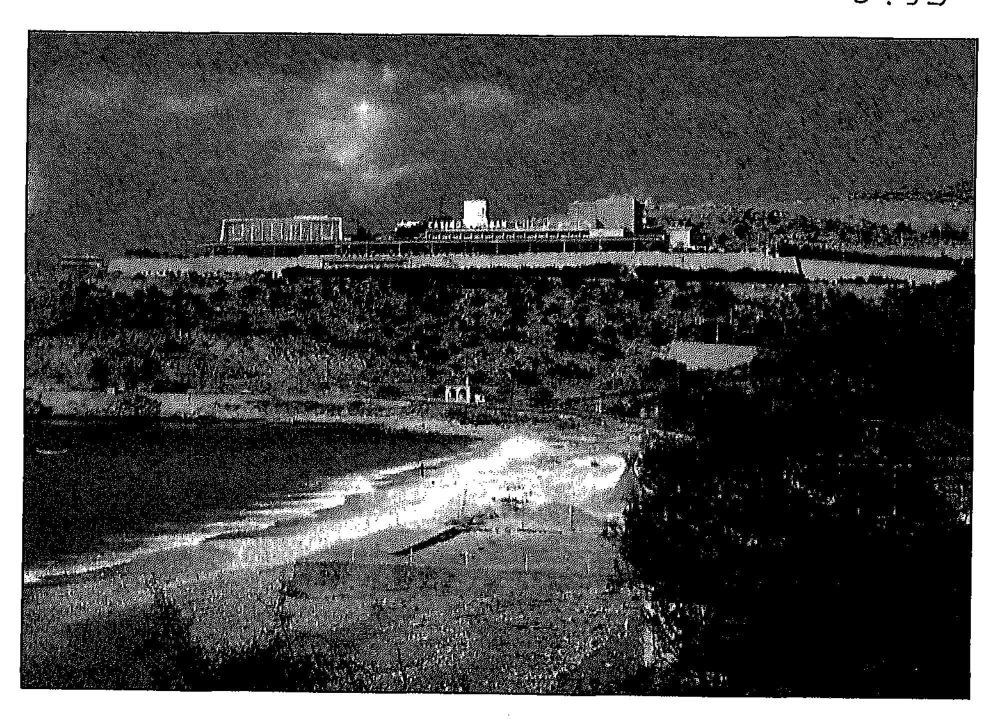


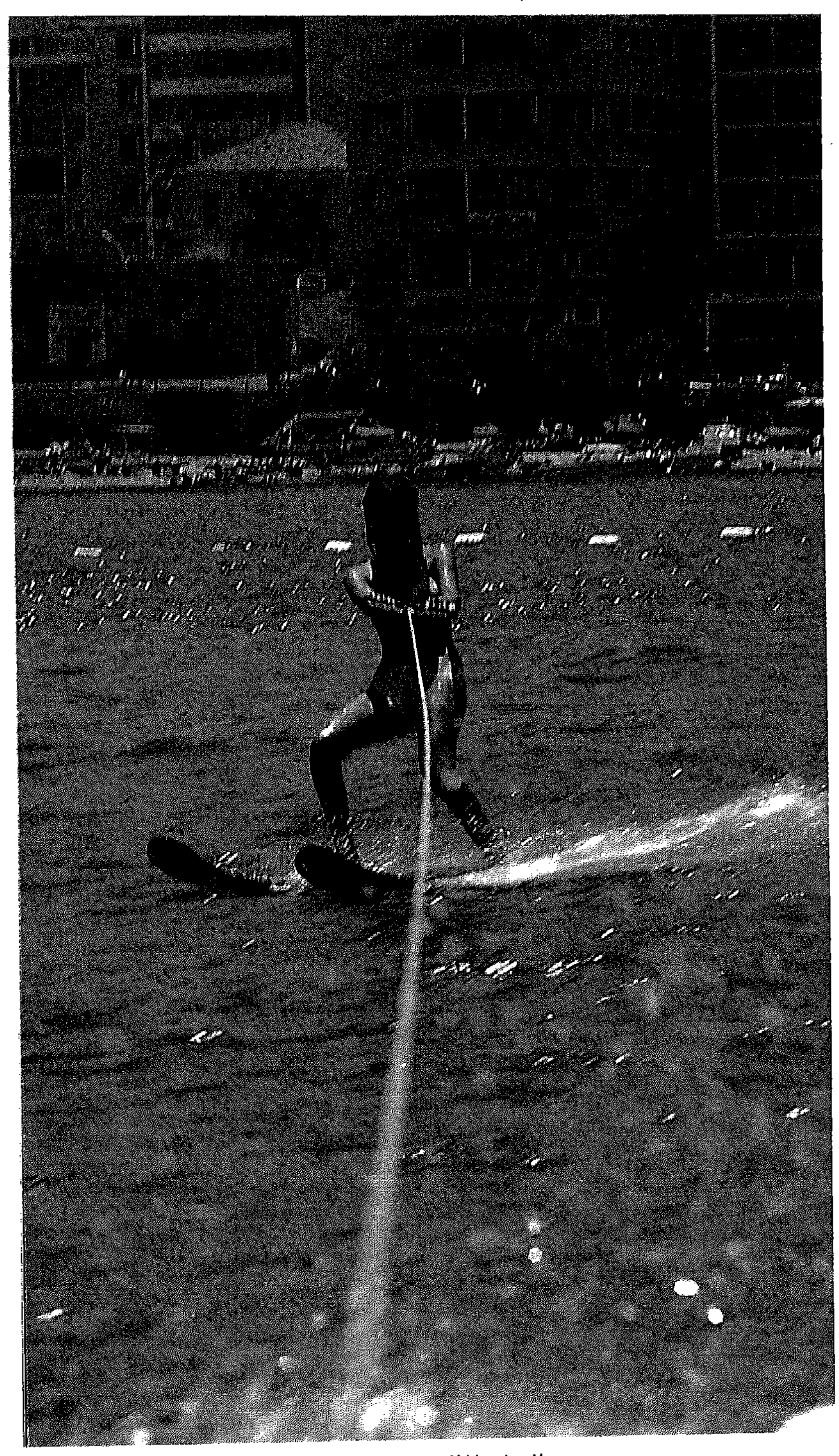
بعلبك الأثرية من الجو



مصيف برمانا

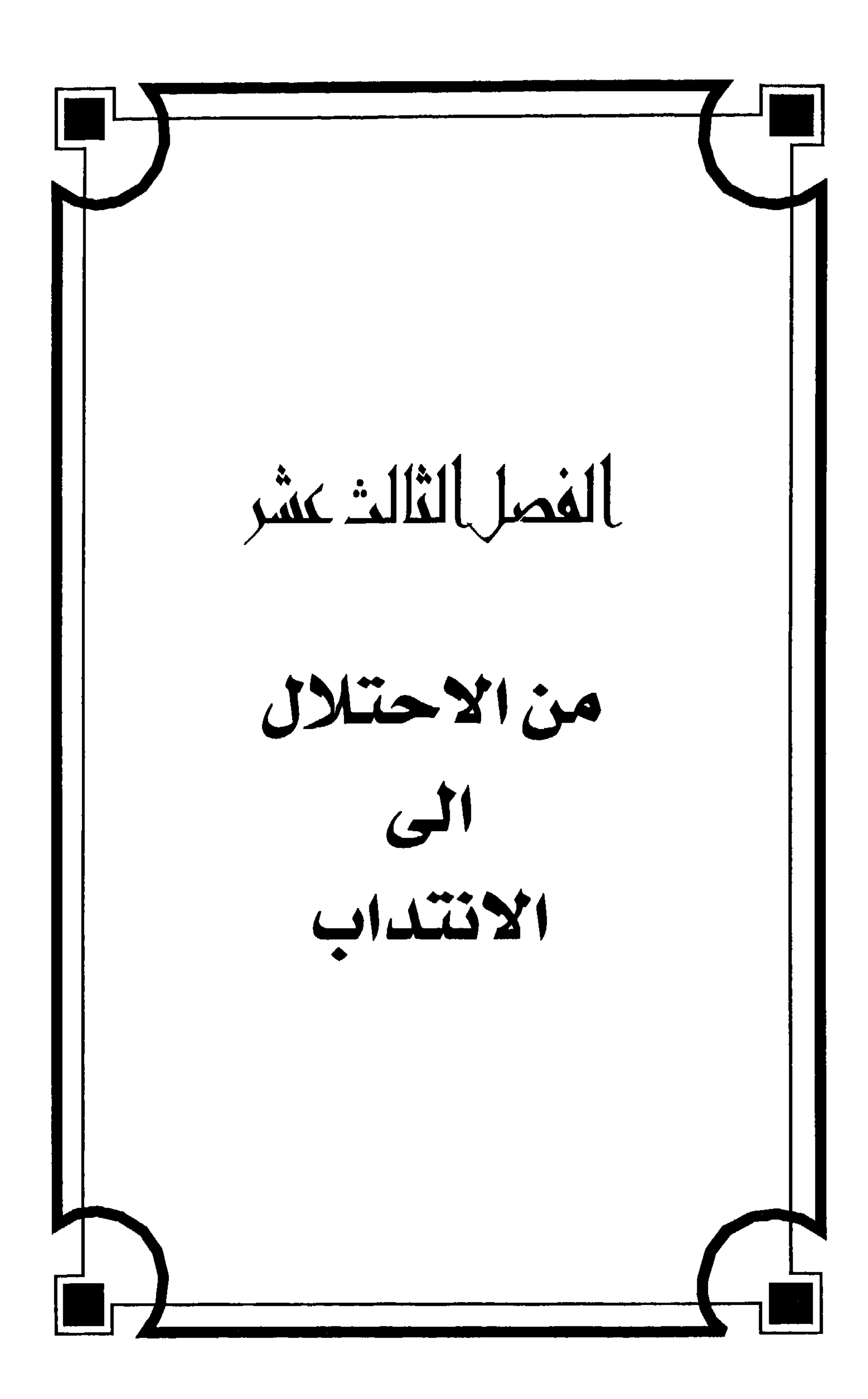
كازينو لبنان





التزلج المائي في بيروت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الفصل الثالث عشر

من الاحتلال الى الانتداب



في الحرب العالمية الأولى

دخول العثمانيين الحرب

في صيف سنة ١٩١٤، استقلت الحرب العالمية الأولى في أوروبا. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها انضمت الدولة العثمانية إلى الحرب متحالفة مع ألمانيا والنمسا. وأعلنت الأحكام العسكرية وألغت الامتيازات الأجنبية. وكلّف وزير الحربية جمال باشا القيام بحملة على قناة السويس لاحتلالها وقطع الطريق على الجيش البريطاني ومنعه من الدخول إلى المنطقة.

خرق امتيازات جبل لبنان

لم يطل الأمر حتى أرسل جمال باشا آلافاً من الجنود الأتراك إلى جبل لبنان، ناقضاً بذلك بروتوكول ١٨٦٤ الخاص به. وعمد إلى حل مجلس الإدارة وأرغم أوهانس باشا، آخر متصرّف مسيحي، على تقديم استقالته في العام ١٩١٥، وعيّن مكانه متصرّفاً تركيّاً مسلماً يدعى علي منيف.



اوهانس باشا آخر المتصرفين

وعمد جمال باشا إلى إنشاء محكمة عسكريّة عليا في عاليه، وحوّل بعض المنشآت إلى ثكنات عسكريّة ودوائر حكوميّة. وأرغم البطريرك الماروني على طلب الفرمان من الباب العالي فتمّ له ذلك.

وأرسلت الدولة العثمانية أعداداً كبيرة من الشبان العرب إلى جبهات القتال. ولكن، بعد انكسار العثمانيين في معركة السويس الأولى [شباط (فبراير) ١٩١٥]، اتّهم جمال باشا العرب بالخيانة وبالفرار من الجنديّة. وعمد إلى إحالة العديد من الأشخاص إلى الديوان العرفي الذي أنشأه في عاليه. وقد أصدر هذا الديوان الذي كانت مهمته تنفيذ أوامر جمال باشا، أحكاماً على الكثيرين بالإقامة الجبرية أو بالنفي أو بالإعدام. فسيقوا إلى حتفهم في ساحة البرج (ساحة الشهداء) في بيروت، على دفعات. أهمها: الدفعة الأولى في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩١٥ والدفعة الثانية في ٦ أيار (مايو) ١٩١٦. ومن الشهداء: الأخوان فيليب وفريد الخازن، الشيخ أحمد طبارة، الخوري يوسف الحايك، سعيد عقل، بترو باولي، عمر حمد، وعبد الوهاب الإنكليزي.

ردّة الفعل اللبنانية

لم يتمكّن ظلم جمال باشا من إحباط عزيمة اللبنانيين، بل زادتهم قوافل الشهداء عناداً واستمراراً في النضال من أجل التحرير والاستقلال.

غير أن جمال باشا استمرّ في طغيانه، فعمد إلى نفي العديد من الوطنيين إلى الأناضول، وأبعد الكتائب العربية العاملة في الجيش العثماني إلى جبهات القتال.



جمال باشا

في المقابل، تشكّلت فرق من اللبنانيين المغتربين وانضمت إلى جيوش الحلفاء لمقاتلة الأتراك.

التدهور الاقتصادي

ساءت حال لبنان الاقتصادية خلال الحرب العالميّة الأولى بسبب عوامل عديدة، أهمّها:

١ ـ الجراد: اجتاحت لبنان في نيسان ١٩١٥، أسراب كبيرة من الجراد ففتكت بالمزروعات وأكلت الأخضر واليابس.

٢ ـ الأمراض: صادر العثمانيون الأطباء ونقلوهم إلى المستشفيات العسكريّة، فتفشت الأوبئة والأمراض بشكل رهيب، لا سيّما الجدري والحمّى والطاعون، إضافة إلى الأمراض التي كانت تسببها المياه الملوّثة.

٣ ـ الحصار البحري: بعدما أعلنت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، عمدت أساطيل الحلفاء إلى ضرب حصار بحري على طول السواحل العثمانية، بما فيها الساحل اللبناني. فمنعت السفن من الدخول إلى الموانىء اللبنانية أو الخروج منها، فتوقفت أعمال الاستيراد والتصدير. وانقطع وصول أموال المغتربين إلى ذويهم في لبنان الذين كانوا يعتمدون على هذه الأموال للعيش. وأدّى ذلك إلى فقر شديد لدى الكثير من المواطنين.

٤ ـ النقد الورقي التركي: ازدادت نفقات الدولة العثمانية بسبب الحرب، فأصدرت عملة ورقيّة وجعلت قيمتها مساوية لليرة الذهبيّة. وكانت الدولة تدفع بالعملة الورقيّة وتستوفي بالعملة الذهبيّة. وقد خاف الناس من التعامل بالعملة الورقية فانهارت قيمتها بسرعة.

المجاعة وأسبابها

ساهم الحصار البحري على الشواطىء اللبنانية وإصدار النقد الورقي في ارتفاع فاحش في أسعار المواد الغذائية، ولم يعد بامكان الفقراء والمستوطنين تأمين حاجياتهم الضرورية.

كما أن العثمانيين منعوا القمح وسائر الحبوب من سوريا إلى جبل لبنان بغية إلهاء الناس بتأمين غذائهم بدلاً من الثورة ومقاومتهم. فكان الناس يتحمّلون مشقات كثيرة من أجل تهريب كميّة قليلة من القمح.

كذلك، عمد بعض الموظفين من الأتراك واللبنانيين إلى التلاعب بمواد الإعاشة، وهي نظام أوجده جمال باشا، وقاموا باحتكار بعض المواد الغذائية وبيعها بأسعار مرتفعة.

شهداء الجوع

أدّت الأمراض والمجاعة التي ضربت اللبنانيين خلال الحرب العالمية الأولى إلى فقدان لبنان نحو ثلث سكانه. وقدّر عدد الذين ماتوا خلال الحرب بنحو ١٥٠ ألف نسمة. كما أن أعداداً كبيرة من اللبنانيين نزحت عن لبنان إلى المناطق المجاورة بحثاً عن ملجأ وطعام.

وقد حاولت المؤسسات الدينية تخفيف وطأة الأزمة، فوضعت أملاك الأوقاف في خدمة المحتاجين.

إنسحاب العثمانيّين من لبنان

في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، انسحب العثمانيون من لبنان، واستلم الحكم في ولاية بيروت رئيس بلديتها عمر الداعوق، وفي الجبل رئيس بلدية بعبدا حبيب فيّاض.

وكانت القوّات العربيّة بقيادة الأمير فيصل دخلت دمشق وأعلنت قيام حكومة دستورية باسم الشريف حسين. ووجّه فيصل إلى لبنان مندوباً من قبله هو شكري الأيوبي، فرفع العلم العربي على السراي الكبير في بيروت وفي بعبدا. وكلّف رئيس مجلس الإدارة حبيب باشا السعد بتولّي حكومة جبل لبنان.

الحلفاء في لبنان

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، دخلت جيوش الحلفاء، من بريطانية وفرنسيّة، لبنان؛ فأنزل الفرنسيّون العلم العربي وتسلّموا الحكم في بيروت وكذلك في بعبدا. أما السلطة العليا في المنطقة فانحصرت بيد الجنرال اللنبي، يعاونه مساعدون في حكم المنطقة، بحسب اتفاقية سايكس ـ بيكو.

وقد تمّ تقسيم المنطقة على الشكل التالي:

- المنطقة الجنوبية: وتشمل فلسطين، ويديرها الإنكليز مباشرة.
- المنطقة الشرقية: وتشمل ولاية سوريا ومعان، ويديرها الأمير فيصل.
- المنطقة الغربيّة: وتضمّ متصرفية جبل لبنان وألوية بيروت وطرابلس واللاذقية والإسكندرونة، ويديرها الفرنسيّون.

مواقف اللبنانيين

قلق اللبنانيون من التصرّفات التي كان الحلفاء يقومون بها بعد دخولهم لبنان. وأدركوا أن الاستقلال سيكون صعب المنال. وهنا نشأ موقفان مختلفان:

الأول: إصرار على الاستقلال عن أيّة دولة مجاورة أو بعيدة. وكان أصحابه سكان جبل لبنان.

والموقف الثاني هو موقف سكان المدن الساحلية، خصوصاً بيروت وطرابلس وصيدا. فكانوا يطالبون بالاستقلال عن أيّ حكم أجنبي، مع الارتباط بالحكم الفيصلي في دمشق. وقد نشط كلّ فريق إلى إيصال رأيه إلى الحلفاء المجتمعين في باريس في إطار مؤتمر الصلح.

لبنان في مؤتمر الصلح

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، انعقد مؤتمر للصلح في باريس لوضع أسس سلم دائم ولتقرير مصير بعض الشعوب. وقد شارك في هذا المؤتمر الدول كلّها التي أعلنت الحرب على ألمانيا. كما شارك بعض الوفود في نقل أماني شعوبه، ومن بينها الوفود اللبنانية إلى المؤتمر.

الوفد الأول

في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨، توجّه إلى باريس الوفد اللبناني الأول إلى مؤتمر الصلح، من قبل مجلس الإدارة اللبناني. وتشكّل من سبعة أعضاء برئاسة داود عمون، وحمل معه مذكرة تطالب بتوسيع حدود جبل لبنان إلى الحدود التاريخية.

وفي ١٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، ألقى داود عمون خطبة أمام المجلس الأعلى طالب فيها بما يلي:

١ ـ توسيع حدود لبنان إلى ما أسماه بالحدود التاريخية والطبيعية، معتبراً أن هذه الأراضي هي شرط ضروري لبقاء لبنان ودونها لن تكون هناك زراعة أو صناعة وتستمر الهجرة.

٢ ـ تحقيق استقلال لبنان.

٣ ـ تأليف مجلس نيابي على قاعدة التمثيل النسبي.

٤ ـ طلب مساعدة فرنسا.

وفي ٨ آذار (مارس)، قدم عمون توضيحاً للمؤتمر حول حدود لبنان كما يقترحها جاء فيه «استكمالاً للمذكرات التي تقدم بها الوفد اللبناني أمام

مجلس الحلفاء فإنه يود أن يضيف بعض التوضيحات المتعلقة بحدود لبنان كما يلي:

أ - في الشمال: النهر الكبير الجنوبي.

ب - في الجنوب: نهر القاسمية.

ج - في الشرق: جبل أنطيليبان على حدود مناطق بعلبك - البقاع - راشيا - وحاصبيا.

د - في الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

وقد دعم عمون توضيحه بأسانيد جغرافية وتاريخية واقتصادية بالإضافة إلى إرادة السكان، وأرفق ذلك كلّه بخريطة هي نفسها خريطة الأركان الفرنسية التي حملها الجنرال دي بوفور دي تبول عام ١٨٦١. وعاد الوفد إلى لبنان دون أن يتوصل إلى نتيجة واضحة لأن فرنسا في تلك الفترة كانت تسعى لضم لبنان إلى سوريا وتحاول استمالة الأمير فيصل ليوافق على الانتداب الفرنسي.

فيصل في باريس

حضر الأمير فيصل مؤتمر الصلح وطالب باستقلال البلاد العربية التي كانت خاضعة للاحتلال العثماني وجعلها تحت سلطة الشريف حسين.

وفي مذكرة لاحقة بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) تطرّق فيصل إلى موضوع لبنان قائلاً: «وبما أن قسماً من سكان لبنان يطلبون ضمانة فرنسية فالعرب مستعدون لقبول استقلال لبنان على أن يبقى الباب مفتوحاً أمامه للانضمام إلى الاتحاد السوري بمحض إرادته». وطالب بإرسال لجنة استفتاء دولية للوقوف على رغبات السكان حول مستقبلهم السياسي. وقد تمت الموافقة على اقتراحه، غير أن عضوية اللجنة اقتصرت على الأميركيين لأن بقية الدول انسحبت منها، وقد عرفت باسم لجنة كنغ - كراين.

لجنة كنغ ـ كراين

بعد الخلاف الفرنسي ـ البريطاني داخل مؤتمر الصلح تبنى الرئيس الأميركي ويلسون اقتراحاً تقدم به الأمير فيصل وهوارد بلس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، ويقضي بإرسال لجنة تحقيق إلى الشرق للوقوف على رأي السكان. فعارض كُلّ من فرنسا وبريطانيا الاقتراح، وذلك لمعرفتهما أن سكان هذه المناطق يرفضون السيطرة الإنكليزية ـ الفرنسية حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو. ثم تبعتهما إيطاليا بالانسحاب لأن لها هي الأخرى مصالح مهمة في المنطقة.

وفي ١٠ حزيران (يونيو) ١٩١٩، وصل كل من هنري كنغ وتشارلز كراين إلى يافا في فلسطين، وبقيا ستة أشهر في المنطقة، تنقلا خلالها في سوريا ولبنان وزارا المدن اللبنانية واجتمعا بالقادة الروحيين والهيئات السياسية وتسلما العرائض. وانقسم اللبنانيون إلى ثلاث فئات:

- فئة طالبت باستقلال لبنان واستعادة حدود التاريخية تحت الوصاية الفرنسية.
- فئة طالبت باستقلال لبنان التام واستعادة حقوقه التاريخية دون أية وصاية من أحد.
- فئة طالبت باستقلال إداري ضمن الوحدة السورية.

وعادت اللجنة إلى فرنسا ومنها إلى الولايات المتحدة، ورفعت تقريراً لم يتمّ الأخذ به، خصوصاً بعدما كانت الولايات المتحدة قد عادت إلى سياسة العزلة وعدم التدخّل في الشؤون الخارجية.

الوفد الثاني

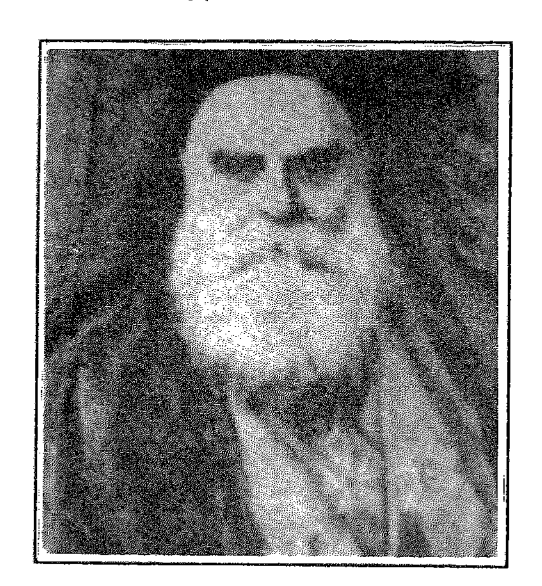
شعر اللبنانيون بتردّد الحلفاء في شأن مستقبل البلاد، فتشكّل وفد برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويّك وتوجّه إلى روما في ١٥ تموز (يوليو) ١٩١٩، حيث اجتمع مع البابا طالباً منه دعم مواقفه لدى الحكومة الفرنسية. ثم انتقل إلى باريس حيث قابل رئيس الجمهورية «ريمون بوانكاره» ورئيس الوزراء كليمنصو، وقدم مذكرة يؤكد فيها على مطالب الشعب اللبناني

في الاستقلال وتوسيع الحدود وإشراف فرنسا عليه مع عدم الانفصال عنها اقتصادياً. وقدّم مذكرة إلى مؤتر الصلح ركزت على الأمور التالية:

١ ـ الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٩.

٢ ـ إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية بإرجاع المناطق التي سلخت عنه بموجب نظام المتصرفية.

البطريرك الحويك



٣ ـ أن يعهد بالانتداب على لبنان إلى حكومة الجمهورية الفرنسية شرط أن لا يمس ذلك استقلال لبنان.

٤ ـ معاقبة مقترفي الفظائع من أتراك وألمان وإعطاء لبنان التعويضات المناسبة.

وعاد البطريرك الحويك من باريس بوعد من رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو بالمساعدة على توسيع حدود لبنان وإعادة ما سلخ عنه من أراضٍ في عهد المتصرفية.

إتفاق لويد جورج ـ كليمنصو

بعدما أدرك الفرنسيون أن تقرير لجنة كنغ ـ كراين والأحداث التي تحصل في سوريا ليست في مصلحتهم، سارع كليمنصو إلى توقيع اتفاق مع رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ينص على الأمور التالية:

١ ـ انسحاب الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية (المناطق السورية)

ليحلّ مكانه الجيش الفرنسي باستثناء المدن الأربع: دمشق وحمص وحماه وحلب التي تترك خارج الاحتلال العسكري الفعلي.

٢ ـ يتنازل الفرنسيون عن ولاية الموصل للإنكليز.

٣ ـ تترك لبريطانيا حرية التصرف في شرقي الأردن.

وعندما سافر الأمير فيصل في زيارة إلى لندن بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ فوجىء بالاتفاق المنوه عنه أعلاه.

إتفاق فيصل ـ كليمنصو

في مستهل العام ١٩٢٠ وقع فيصل ورئيس وزراء فرنسا اتفاقية تعترف من حيث الجوهر بالحماية الفرنسية على سوريا الشرقية وتحتفظ بمركز ممتاز في سوريا الداخلية على أن يكون سهل البقاع منطقة منزوعة السلاح. وطلب الأمير فيصل أن يبقى ذلك سرياً لحين عودته من باريس إلى دمشق لكي يتسنى له مواجهة المعارضين للاتفاق.

لكن، ما إن تسرب الخبر حتى قامت المعارضة له من أنصار الكيان اللبناني وأنصار الوحدة السورية. فالجهة الأولى أرسلت وفدها الثالث إلى باريس، بينما رفضت الأخرى المتمثلة بالمؤتمر السوري العام هذا الاتفاق وأعلنت في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ استقلال سوريا الطبيعية وقيام نظام ملكي فيها بزعامة فيصل.

الوفد الثالث

قرر مجلس الإدارة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ إرسال وفد إلى باريس برئاسة المطران عبد الله الخوري رسالة من البطريرك الحويك إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وتوكيلاً من مجلس الإدارة. وقابل الوفد كبار رجال السياسة الفرنسيين وشدد على مطلبين: توسيع حدود لبنان وتحقيق الاستقلال. وقام أعضاؤه بنشاط سياسي كبير في مختلف الدوائر السياسية الفرنسية، وبقي مدّة طويلة في باريس. وفي ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تلقى المطران خوري رسالة من رئيس الوزراء الفرنسي ميللران أبلغه فيها موافقة

فرنسا على ضم «قمم أنطلبيان الشرقي وجبل حرمون» إلى جبل لبنان، وكذلك توسيعه إلى حدود فلسطين.

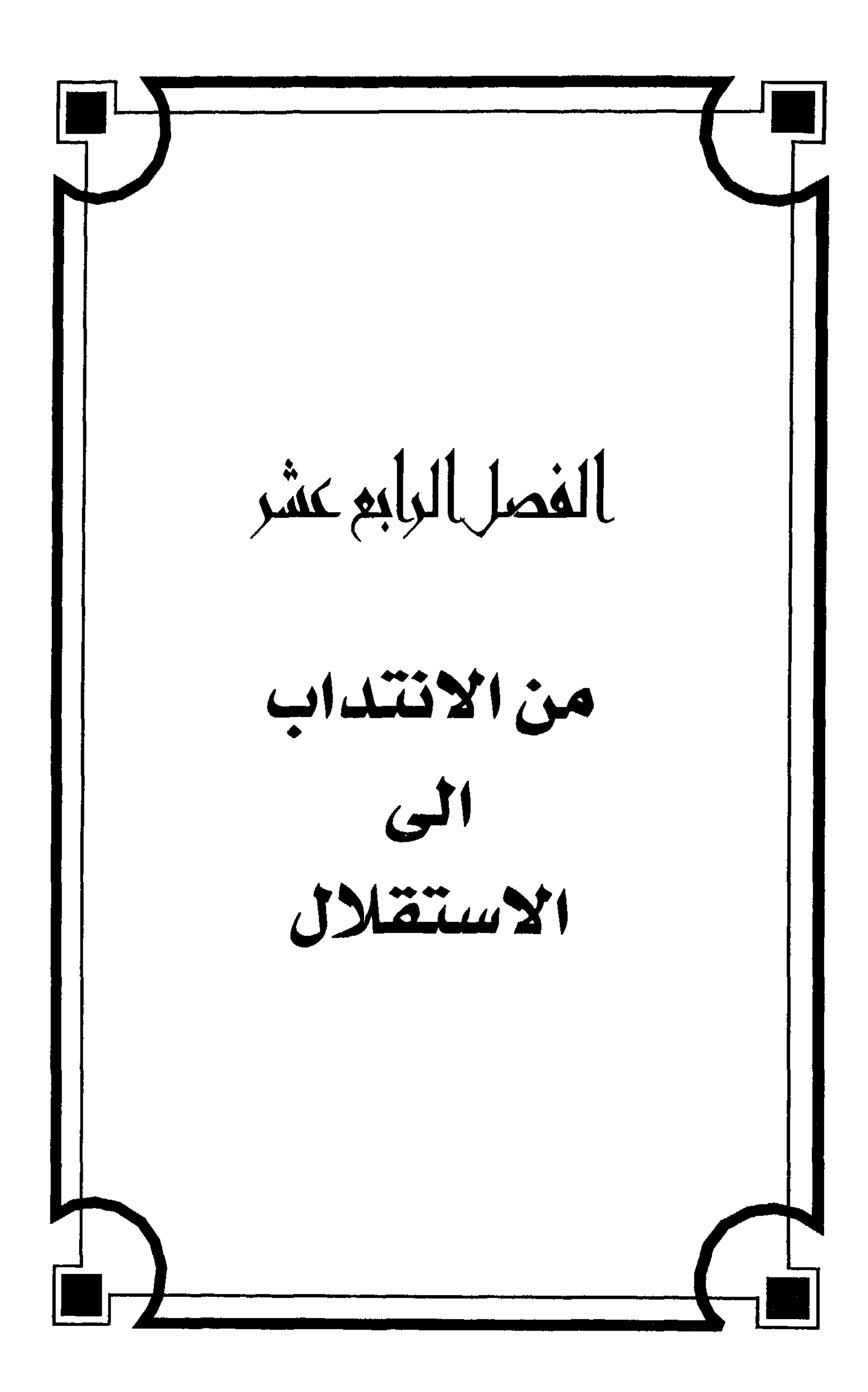
مؤتمر سان ريمو

بعد إعلان الملكية في سوريا دعي المجلس الأعلى لعصبة الأمم إلى الانعقاد في مدينة سان ريمو في إيطاليا من ١٨ إلى ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، واتّخذ قراراً بوضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي من الفئة (أ).

ووضع كلّ من العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني. وعليه امتنعت اللجنة الدائمة للانتداب في جنيف عن درس العرائض التي تطلب استقلال سوريا التامّ.

ومن ناحية ثانية، احتجّ مجلس الإدارة على مقرّرات مؤتمر سان ريمو وشكّل وفداً من سبعة أعضاء للسفر إلى باريس. غير أن السلطات العسكرية الفرنسية اعتقلتهم وحكمت عليهم بالنفي.





الفصل الرابع عشر

من الانتداب
الى
الاستقلال



ماهية الانتداب

تعود فكرة الانتداب إلى الرئيس الأميركي ولسون والجنرال سمطس، رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا. وهو يعني تحرير البلدان المتخلفة، التي كانت خاضعة لحكم ألمانيا والنمسا وتركيا، ووضعها تحت انتداب إحدى الدول المنتصرة الكبرى لتدرّبها على ممارسة الحكم، ريثما تتمكن من إدارة أمورها بنفسها، إدارياً واقتصادياً وسياسياً.

تطبيق الانتداب

تضمّن صك الانتداب مقدّمة وإحدى وعشرين مادّة، وقد ورد في المقدمة: إن الدول المتحالفة اختارت فرنسا لإرشاد شعبي سوريا ولبنان. أما أهمّ المواد فقد نصّت على ما يلي:

١ ـ تضع الدولة المنتدبة خلال ثلاث سنوات دستوراً للبنان وسوريا.

٢ ـ تبقي فرنسا جنودها في لبنان وسوريا للدفاع عن البلدين وتعمل على تنظيم قوى أمن محلية.

٣ ـ تتولى فرنسا شؤون العلاقات الخارجية.

٤ ـ على فرنسا صيانة الأراضي اللبنانية والسورية وعدم التنازل عنها.

٥ ـ تكون اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

٦ ـ على الدولة المنتدبة الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها.

لبنان الكبير

صدر القرار بتوسيع حدود لبنان في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠. وفي

أول أيلول (سبتمبر) أعلن الجنرال غورو لبنان الكبير مستقلاً مع المساعدة الفرنسية، ودعي كبار الرسميّين اللبنانيين لحضور الاحتفال الذي أقيم في قصر الصنوبر في بيروت. وألقى الجنرال غورو خطاباً عدّد فيه مآثر بلاد الأرز. وكان يجلس إلى يمينه البطريرك الياس الحويك. أمّا عن يساره فجلس المفتي الشيخ مصطفى نجا. وعلى الأثر أصدر المفوض السامي قراراً قضى بتعيين الجنرال ترابو حاكماً على لبنان الكبير على أن يباشر مهماته في أول تشرين الأول (أكتوبر).

ويقول بشارة الخوري في معرض تعليقه على إعلان لبنان الكبير:

«... وخابت آمالنا في وجهة الإصلاح الإداري وتعسّر الفرنسيون من اللحظة الأولى في طريق الأعمال التي قاموا بها لتحسين الحالة العامة واستعانوا «بترضية الخواطر» وتقلّبوا مع الظروف ولا خطّة مثلى لهم في أعمالهم، وبدلاً من أن يرتفعوا فوق حزبيّاتنا الضيقة، نزلوا في مضمارها ولم يحالفهم التوفيق وظلّت الإدارة تتخبط في ذيول الخيبة».

مكاسب لبنان الكبير

حقق إعلان دولة لبنان الكبير مكاسب جغرافية واقتصادية وبشرية عدّة، أبرزها:

١ ـ زيادة مساحة لبنان فأصبحت ١٠٤٥٢ كلم ٢ بدلاً من ٣٦٠٠ كلم ٢ تقريباً.

٢ ـ اكتسب لبنان مساحات زراعية مهمة في عكار وسهل البقاع وبعض المناطق الساحلية (صور وصيدا)، والمرافىء البحرية الكبرى في بيروت وطرابلس وصيدا، وعدداً من المرافق الأثريّة المهمّة في كلّ من صيدا وصور وبعلبك وطرابلس.

٣ ـ ارتفع عدد السكان من ٤١٤٠٠٠ نسمة في المتصرفية إلى ٦٢٨٠٠٠ نسمة. وأصبحت بيروت العاصمة بدلاً من بعبدا وانتقل الثقل السكاني إلى السواحل.

٤ ـ بات التوازن السكاني قائماً على تعاون إسلامي ـ مسيحي بعد أن كان في المتصرفية توازناً درزياً ـ مارونياً.

نظام الحكم في دولة لبنان الكبير

تركز نظام الحكم على المفوض السامي، والحاكم ومساعديه والمجالس التمثيلية.

١ ـ المفوض السامي:

كان فرنسياً يمثل الجمهورية الفرنسية في لبنان وسوريا ومركزه بيروت. يتمتع بصلاحيات واسعة؛ فهو المشرف على السياسة الخارجية ومقرّر الضرائب، وله إشراف واسع على الشؤون الاقتصادية. يُصدر القرارات، ولديه جيش تحت إمرته. تعاونه أجهزة متعددة أبرزها مكتب صحفي، ومركز استعلامات.

٢ ـ الحاكم ومساعدوه:

كان هو الآخر فرنسي الجنسية، يعيّنه المفوض السامي ويتولّى السلطة التنفيذية (الأمن ـ الاقتصاد ـ الإدارة ـ الموظفين). يعاونه عدد من المديرين اللبنانيين يساعدهم موظفون لبنانيون ومستشارون فرنسيون. وكانت السلطة الفعلية بيد هؤلاء المستشارين. وقد أوجد الفرنسيون تسع دوائر تشبه الوزارات، وهي: الداخلية، والعدلية، والنافعة، والمالية، والاقتصاد، والصحة، والمعارف، والزراعة، والأحراج، والأمن العام.

٣ ـ المجالس التمثيلية:

تغيّرت المجالس الشعبية في لبنان خلال عهد الانتداب. ففي تموز (يوليو) ١٩٢٠، حلّ الجنرال غورو مجلس الإدارة وعيّن مكانه في شهر تشرين الأول (أكتوبر) اللجنة الإدارية لتقوم مقام مجلس الإدارة. وتُرك لأعضائها حقّ اختيار أحدهم رئيساً. فجرى انتخاب داود عمون رئيساً بإجماع لأصوات.

وفي آذار (مارس) ١٩٢٢ أنشأ غورو مجلساً تمثيلياً للبنان الكبير انتخب

أعضاؤه بالاقتراع الشعبي في نيسان. وكانت المقاعد في هذا المجلس قد وزعت كما المجالس السابقة وفق النسب الطائفية. وقد عقد المجلس التمثيلي اجتماعه الأول في ٢٥ أيار (مايو) وانتخب حبيب باشا السعد رئيساً له. ثم تولّى رئاسته كلّ من نعوم لبكي وإميل إده.

وفي العام ١٩٢٥، حلّ الجنرال ساراي المجلس التمثيلي الأول وانتخب اللبنانيون مجلساً جديداً أصبح في ما بعد مجلس النواب.

تنظيم الدولة

عرفت السنوات الست الأولى من عهد الانتداب تنظيماً لقوى الأمن، فتمّ إنشاء قوى الدرك اللبناني، وأعيد تنظيم شرطة بيروت، وأنشئت مدارس عسكرية كان يشرف على التدريب فيها عسكريون فرنسيون. كما صدر نقد خاص بسوريا ولبنان، هو الليرة التي تولّى إصدارها فرع من البنك العثماني سمّي «بنك سوريا ولبنان».

المفوضون الفرنسيون

في السنوات الست التي تلت، تعاقب على الحكم في دولة لبنان الكبير بموجب نظامها المؤقت أربعة حكام فرنسيين، عيّنهم المفوض السامي، وهم: الكابيتان جورج ترايو (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)، بريفا أوبوار (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤)، الجنرال فاندنبرغ (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥)، ليون كايلا (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦). هذا في ما يتعلق بالحكام المحليين.

أما منصب المفوضية العليا فقد تعاقب عليه ثلاثة مفوضين عسكريين فرنسيين كانوا على التوالي:

*** الجنرال هنري غورو [١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ ـ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢]**

من أبطال الحرب العالمية الأولى، أرسلته الحكومة الفرنسية مفوّضاً سامياً وقائداً للجيش الفرنسي في الشرق موكلة إليه مهمات صعبة، أبرزها تطبيق الانتداب على لبنان وسوريا وفرض الأمن والنظام. وأثناء فترة حاكميّته، زحفت قواته على المنطقة الشرقية وهزمت الجيش العربي في ميسلون في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٢٠. ثم واصلت تقدمها إلى دمشق، وفي نهاية الشهر غادر فيصل سوريا.

وحدثت كذلك فتن وثورات في جبال العلويين والدروز وبعض مناطق لبنان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ سافر إلى فرنسا لإقناع الحكومة هناك بزيادة عدد الجيش في المشرق لفرض الأمن. ولما فشل استقال من منصبه، وبقي المنصب شاغراً حتى أواسط نيسان (أبريل) ١٩٢٣.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

* **الجنرال مكسيم ويغان [نيسان (أبريل) ١٩٢٣ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤]**

وصل إلى بيروت في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٣، واستطاع خلال فترة وجيزة وبفضل حزمه وعدله أن يفرض الأمن والنظام. غير أن فوز اليسار في فرنسا أدى إلى عزله من منصبه.

ويذكر أنه خلال هذه الفترة شهدت فرنسا نوعاً من عدم الاستقرار السياسي تجلّت بتغيير دائم للحكومات بين اليمين واليسار.

* **الجنرال موريس ساراي [كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥]**

كان حادّ المزاج، وقد سعى إلى التقرّب من اللبنانيين فألغى الأحكام العرفية التي فرضت على لبنان منذ ١٩٢٠، وأمر بالعفو عن خمسين محكوماً، ووعد بتعيين حاكم وطني، ودعا إلى انتخاب مجلس نيابي جديد. غير أن سياسته المتقلبة ساهمت في اندلاع الثورة الكبرى في سوريا سنة ١٩٢٥، ممّا دفع الحكومة الفرنسية إلى إقالته من منصبه في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ وتعيين هنري دو جوفنيل كأول مفوض سامٍ مدني على لبنان وسوريا.

الدستور اللبناني

أسباب وضعه

تعتبر ولادة الدستور اللبناني بداية لعهد الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب.

وكان وضع الدستور ناتجاً عن عدة أسباب نورد أهمها:

١ ـ مطالبة اللبنانيين المستمرّة بوضع دستور لبلادهم ينقلها من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الحكم الوطني.

٢ ـ المادة الأولى من صكّ الانتداب التي كانت قد ألزمت الدولة المنتدبة بوضع نظام أساسي للبنان خلال ثلاث سنوات، من بداية تنفيذ الانتداب.

٣ ـ اندلاع الثورة السورية الذي أحرج الموقف الفرنسي وجعله أكثر قابلية لتلبية المطالب اللبنانية، فوافق على وضع الدستور اللبناني.

ولادته

دعا المفوض السامي دي جوفنيل المجلس التمثيلي المنتخب إلى الانعقاد لوضع دستور للبنان، وتحوّل بذلك المجلس إلى مجلس تأسيسي واختار لجنة من أعضائه لدرس المشروع وتحضيره، برئاسة ميشال شيحا، وهو مفكر وصحافي لبناني. وقد بدأ عمله مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥، ومستمدّاً منه بعض النصوص.

وبدأ مجلس النواب مناقشة مسودة الدستور في ١٩ أيار (مايو) ١٩٢٦ واستغرق الأمر عدة جلسات إلى يوم ٢٢ أيار (مايو). وفي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ وافقت الجمعية التأسيسية على نصّ دستوري حوّل «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية».

وبعدما أبرم دي جوفنيل الدستور، اتّخذ قراراً بتعيين مجلس للشيوخ كان الدستور قد لحظ إنشاءه من ستة عشر عضواً.

وفي ٢٦ أيار (مايو) عقد المجلسان جلسة مشتركة تمّ فيها انتخاب شارل دباس، الصحافي الأرثوذكسي، أول رئيس للجمهورية اللبنانية.

مضمونه

تألّف الدستور عند إقراره من مئة مادة ومادتين قسّمت إلى ستة أبواب، وكل باب قسّم إلى عدة فصول:

١ ـ **الباب الأول**: يحدّد شكل الدولة وحدودها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم.

٢ ـ **الباب الثاني**: ينصّ على عمل السلطات الثلاث التشريعية (مجلس النواب والشيوخ) والتنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) والقضائية.

٣ ـ **الباب الثالث**: تناول قضايا تتعلق بمجلس النواب ودوره: انتخاب رئيس الجمهورية وتعديل الدستور وأعمال مجلس النواب.

٤ ـ **الباب الرابع**: تناول قضايا تتعلق بالمجلس الأعلى والشؤون المالية والضريبية.

٥ ـ **الباب الخامس**: تناول أحكاماً تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم.

٦ ـ **الباب السادس**: تناول أحكاماً نهائياً ومؤقتة تتعلق بالتوزيع الطائفي وشؤون مجلس الشيوخ.

وبموجب الدستور أصبح نظام الحكم جمهورياً برلمانياً يقوم على ثلاث سلطات:

١ ـ السلطة التشريعية: ويمثلها مجلسا النواب والشيوخ.

٢ ـ السلطة التنفيذية: ويمثلها رئيس الجمهورية والوزراء.

٣ ـ السلطة القضائية: وهي مستقلّة عن السلطتين السابقتين وتصدر أحكامها باسم الشعب اللبناني.

التعديلات الدستورية

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٧ عدّل الدستور للمرة الأولى، وقضى التعديل بإلغاء مجلس الشيوخ، وحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب.

وفي نيسان (أبريل) ١٩٢٩ عدّل للمرة الثانية، فجعل مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد بدلاً من ثلاث سنوات. وبموجب التعديل الأول حصرت السلطة بيد مجلس النواب بعدما كانت بيد مجلس الشيوخ والنواب، حيث كان رئيس الجمهورية يعيّن قسماً من أعضاء مجلس الشيوخ، وتكون مدّته ست سنوات فيما مدة المجلس النيابي هي أربع سنوات.

وفي مطلع سنة ١٩٣٠ كان لبنان آخذاً طريقه نحو التقدم كجمهورية تنعم بنظام حكومي صالح للعمل. ولكن ذلك لم يخفِ اعتراض اللبنانيين على السلطات الكثيرة الممنوحة للفرنسيين وقدرتهم على التدخل في الكبيرة والصغيرة. وبقيت مسألة اعتراض الأكثرية المسلمة هي العامل الأبرز خلال هذه المرحلة لأنها رأت في بعض مواد الدستور ما يعيق أحلام الوحدة، خاصة في الأجزاء التي أعيد ضمها إلى لبنان ورفضت القبول به كترتيب نهائي في ظلّ سيطرة مسيحية على الأوضاع السياسية.

الجمهورية قبل الاستقلال

رئاسة شارل دباس

بعد إقرار الدستور اللبناني، اجتمع مجلس النواب والشيوخ في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ وانتخب شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية، فأقسم اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر بحضور المفوض السامي.


شارل دباس

وقد أوكل تأليف وزارته الأولى إلى أوغست باشا أديب الذي كان قبلاً في مصر، واستمرّت الوزارة الأولى أقلّ من سنة. وفي عهده وضع النشيد الوطني اللبناني الذي ألّف كلماته الشاعر رشيد نخلة ولحّنه الموسيقار ودبع صبرا. ووضعت برامج شهادة البكالوريا اللبنانية وأسس المتحف الوطني.

وسنة ١٩٢٩ أعيد انتخاب الدباس لولاية ثانية، فعاد وأسند رئاسة الوزراء إلى أوغست أديب.

وبعد انتهاء فترة رئاسة الدباس حدثت أزمة انتخاب رئيس جديد للبلاد

بسبب الخلاف بين إده والخوري واتجاه بعض النواب إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر لمنصب رئاسة الجمهورية. فما كان من المفوض السامي هنري بونسو إلا أن علّق الدستور وحلّ مجلس النواب في ٩ أيار (مايو) ١٩٣٢، ومدّد ولاية شارل دباس لمدّة سنة قابلة للتجديد. وواجهت الرئيس دباس نقمة شعبية لقبوله بتصرف المفوض السامي فاضطرّ للاستقالة في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤.

رئاسة حبيب باشا السعد

في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ صدر قرار عن المفوض السامي دميان دو مارتيل بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية. وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤ مدّدت رئاسة السعد سنة ثانية بموجب النظام المؤقت.

وتميّز حكم حبيب باشا السعد بالنزاهة والإخلاص فقلّص نفقات الدولة وحدّد عدد الموظفين وأجرى إصلاحات مالية وإدارية. وخلال عهده منح امتياز التبغ لشركة الريجي الفرنسية، ممّا أثار معارضة شعبية واسعة.

وأثناء هذه الفترة تمّ انتخاب مجلس جديد للنواب من خمسة وعشرين عضواً، وعيّن المفوض السامي سبعة منهم، من ضمنهم الخوري وإده والدباس. وأعلن أن الحياة الدستورية ستعود إلى البلاد على مراحل.

وفي الأول من شباط (فبراير) ١٩٣٤ فرض المفوض السامي، بدون الرجوع إلى مجلس النواب قانون الإجراء المدني بدل القوانين العثمانية التي كان معمولاً بها منذ ١٩١١.



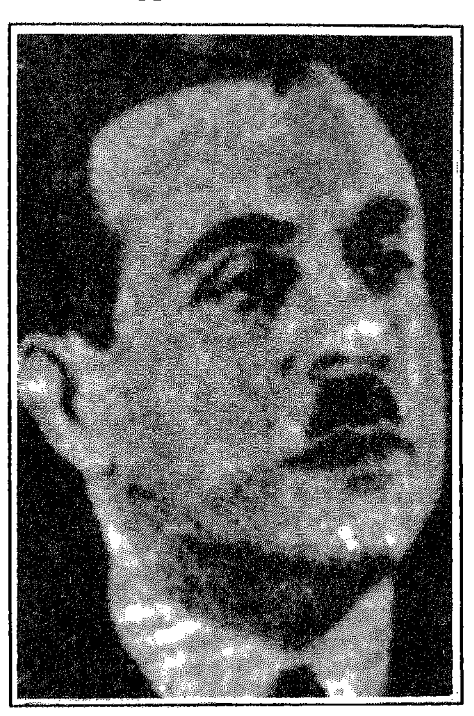
حبيب باشا السعد

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥ دعا المفوض السامي مجلس النواب إلى انتخاب رئيس للمجهورية خلفاً لحبيب باشا السعد لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. وتعيّن يوم ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦ موعداً للانتخاب.

رئاسة إميل إده

في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦ تمّ انتخاب إميل إدة رئيساً للجمهورية. وخلال عهده أعيدت الحياة الدستورية بشكل كامل في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ وانتخب مجلس نيابي جديد تألّف من ٦٣ عضواً منتخبين و ٢١ معيّنين. وكان إميل إده قد انتخب بفارق صوت واحد ضدّ بشارة الخوري.

وتألفت حكومة جديدة برئاسة خير الدين الأحدب وتحقّقت مشاريع عمرانية مختلفة. وبدأ رئيس الجمهورية بمفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا تحلّ مكان الانتداب. وكانت بريطانيا قد عقدت مثل هذه المعاهدة مع العراق عام ١٩٢٧، وألغت انتدابها عليه وأدخلته في عصبة الأمم، كدولة لها استقلالها الخاص في ١٩٣٢.



إميل إده

معاهدة ١٩٣٦

هي معاهدة صداقة وتحالف بين لبنان وفرنسا، مدّتها ٢٥ سنة. وقد وقعها كل من الرئيس اللبناني إميل اده والمفوض السامي الفرنسي دميان دو مارتيل.

تحدّد هذه المعاهدة العلاقة بين فرنسا ولبنان، وبموجبها تعترف

الأولى باستقلال الثاني وتتعهد بإدخاله إلى عصبة الأمم بوصفه دولة مستقلة. ويتعامل لبنان وفرنسا كدولتين مستقلتين، وينشأ بينهما تمثيل دبلوماسي.

كما تتعهد فرنسا بتقديم المساعدات الفنية والعلمية للبنان. ويعترف لبنان بمصالح فرنسا وبمؤسساتها.

وتحتفظ فرنسا بقواعد عسكرية في لبنان الذي يعطي التسهيلات اللازمة للجيش الفرنسي.

وفور توقيع المعاهدة، أبرمها المجلس النيابي اللبناني. إلاّ أن اليمين والعسكريين في فرنسا حالوا دون موافقة البرلمان الفرنسي عليها، فبقيت حبراً على ورق.

في الحرب العالمية الثانية

قبل سقوط فرنسا

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعلن المفوض السامي غبريال بيو وقف الحياة الدستورية في لبنان. ولاقى ذلك معارضة لبنانية شديدة. غير أن أمرين صرفا اللبنانيين عن هذا الموضوع:

١ ـ تعيين الجنرال ويغان قائداً للجيوش الفرنسية في لبنان وسوريا وإعلانهما منطقتي حرب.

٢ ـ ذكريات الحرب العالمية الأولى التي جعلت اللبنانيين ينصرفون عن الاهتمام بالأمور السياسية إلى تأمين المواد الغذائية.

سقوط فرنسا

لم يمض وقت طويل على بداية الحرب العالمية الثانية، حتى كانت الجيوش الألمانية قد اجتاحت بولونيا، الدانمارك، النروج، هولندا وبلجيكا، ودخلت الأراضي الفرنسية. فاستدعت باريس الجنرال ويغان لقيادة الجيوش الفرنسية. لكن المقاومة الفرنسية لم تصمد طويلاً، فسقطت باريس في أيدي الألمان في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٠. وتشكلت حكومة فرنسية برئاسة المارشال «بيتان» الذي طلب الهدنة مع ألمانيا ووقع شروطها معها. وجعلت الحكومة الجديدة مركزها في «فيشي».

لكن فريقاً من الفرنسيين، بقيادة الجنرال ديغول، رفض الاستسلام وشكّل «حركة فرنسا الحرة» التي انطلقت من لندن.

أما في لبنان، فقد اختارت سلطات الانتداب الانضمام إلى حكومة

«فيشي». لكن هذه الحكومة أقالت بيو وعينت مكانه الجنرال «دانتز» مفوضاً سامياً على لبنان وسوريا.

اللجنة الألمانية ـ الإيطالية

أعلن الجنرال دانتز أنه سينفّذ سياسة حكومة «فيشي» بحذافيرها، أي سياسة الحياد التام بين الألمان والانكليز. لكن الألمان والإيطاليين أرسلوا لجنة عسكرية إلى بيروت لتطبيق شروط الهدنة ومراقبة القوات الفرنسية. ولم تلبث هذه اللجنة أن وضعت يدها على كل شيء، وأصبحت المرجع الوحيد في الشؤون العسكرية والإدارية والاقتصادية.

أزمة المواد الغذائية

بعد انهزام فرنسا في الحرب وولاء سلطة الانتداب لحكومة «فيشي»، شدّد الإنكليز الحصار على البحر المتوسط، واشتد إقبال الناس في لبنان على التموين، فارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً. وبرزت طبقة من المحتكرين أخذت تخزّن البضائع لبيعها لاحقاً بأسعار باهظة.

ولما لم تستطع الحكومة المحلية مواجهة الأزمة الغذائية، استقال الرئيس إميل اده، وعيّن الجنرال دانتز القاضي ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٠.

حملة الحلفاء على لبنان وسوريا

الأسباب

كان الجنرال ديغول يلحّ على رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل باحتلال المستعمرات ومناطق الانتداب الفرنسية. لكن تشرشل كان يرفض.

غير أن الموقف البريطاني تبدّل بعدما قامت في العراق ثورة بقيادة رشيد عالي الكيلاني الذي أعلن الحرب على بريطانيا، فأرسل له الألمان مساعدات عسكرية، مستخدمين لذلك مطارات لبنان وسوريا. عندئذ، خاف الإنكليز على نفط الشرق الأوسط وقناة السويس، فأخمدوا ثورة الكيلاني وعزموا على احتلال لبنان وسوريا.

حملة الجنرال كاترو

في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤١، أذاع الجنرال كاترو، المندوب العام لحكومة فرنسا الحرة في لبنان وسوريا، نداء من إذاعة القاهرة يعد فيه اللبنانيين والسوريين بإلغاء الانتداب وبالاستقلال التام، وبعقد معاهدة مع كل من الدولتين لتحديد علاقاتهما مع فرنسا. وأعلن السفير البريطاني في مصر مايلز لامبسون نداء بالمعنى نفسه. وألقت طائرات الحلفاء فوق لبنان وسوريا مناشير تدعو إلى محاربة الفيشيين وتعد بالاستقلال.

تألفت الحملة من قوات بريطانية تابعة للمستعمرات الإنكليزية والقوات الفرنسية «الحرّة»، واخترقت في هجومها عدة محاور:

١ ـ **الأول**: محور الساحل من الناقورة باتجاه بيروت.

٢ ـ **الثاني**: محور الداخل عبر مرجعيون ـ البقاع ـ النبطية ـ جزين.



الفرد نقاش

٣ ـ **الثالث**: محور الشرق من درعا في الأردن باتجاه دمشق. وقد التقت هذه القوات مع قوات بريطانية انطلقت من العراق.

وحصلت معارك عنيفة في مناطق مرجعيون والشوف وجزين استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة بما فيها البحرية والجوية. ووصلت المعارك الجوية إلى سماء بيروت.

وطالب الرئيس ألفرد نقاش المفوض السامي بإعلان بيروت مدينة مفتوحة لكي يجنبها التدمير. غير أن لجنة الرقابة الألمانية الإيطالية طلبت من دانتز عدم الاستجابة.

وبعد ٣٤ يوماً من المعارك، انتصر الحلفاء في الدامور. فطلب ممثل فيشي في الشرق الجنرال دانتز من القنصل الأميركي في بيروت التدخّل لمعرفة شروط البريطانيين بالنسبة لتوقيع هدنة بين الطرفين. ولما وجدها مقبولة، دخل في مفاوضات جرت في مدينة عكا بغياب ممثلين عن حكومة فرنسا الحرة. فوقعت الهدنة في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٤١. وقد احتجّ الجنرال ديغول على نتائج هذه المعاهدة واعتبرها تتجاهل مصالح فرنسا ورفض التصديق عليها، وطلب تعديلها مهدداً بالانفصال عن الحلفاء. فاضطرت الحكومة البريطانية للموافقة على تعديلها بموجب «اتفاق ليتلتون» الذي نصّ على التالي:

١ ـ يمارس الجنرال ديغول في بلدان الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي الحقوق نفسها التي كانت لفرنسا.

٢ ـ تبقى معاهدة ١٩٣٦ القاعدة لمفاوضات يلتزم ديغول إجراءها مع لبنان وسوريا لتحديد الوضع الجديد الناشىء.

وبعد هذا التعديل قام الجنرال ديغول بزيارة الشرق واعداً اللبنانيين

بتحقيق السيادة والاستقلال في الخطاب الذي ألقاه في بيروت بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٤١.

تحسن الوضع الاقتصادي

ساعد دخول الحلفاء على تحسّن الوضع الاقتصادي، فدخل لبنان منطقة الجنيه الاسترليني واستؤنفت العلاقات التجارية مع المنطقة العربية، وأدخل الحلفاء معهم كميات كبرى من المواد الغذائية الرئيسية وقاموا بتوزيعها على المواطنين.

وازداد الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي لتأمين الحاجة المحلية وحاجة الجيوش الأجنبية في الشرق. وتوفرت مجالات العمل أمام اللبنانيين بفضل بعض المشاريع التي نفذها الإنكليز كمشروع سكة الحديد بين حيفا وطرابلس في لبنان.

استقلال مزيّف

في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ أقيم احتفال رسمي حضره رئيس الجمهورية ألفرد نقاش وأمناء سر الدولة وكبار الموظفين فيها، وفيه أعلن الجنرال كاترو لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ومرتبطة بفرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف. وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) أرسل الجنرال ديغول مذكرة إلى عصبة الأمم يدعو فيها كل الدول الأعضاء للاعتراف باستقلال لبنان.

لكن هذه التدابير الإدارية التي أعقبت إعلان الاستقلال لم تؤدِ إلى تغيير فعلي في الأوضاع السائدة. فعيّن المندوب السامي ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، وتشكلت الحكومة برئاسة أحمد الداعوق وأضيفت إلى الوزارة الجديدة حقيبة الشؤون الخارجية. وفي أوائل صيف ١٩٤٢ استقالت وزارة الداعوق وتألفت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح.

وكانت بريطانيا أول دولة تعترف باستقلال سوريا ولبنان، وعيّنت في شباط (فبراير) ١٩٤٢ الجنرال إدوارد سپيرز رئيس «بعثة سپيرز» لدى سلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً لها في البلدين، وجعل سپيرز مركز عمله في بيروت. وتبعتها في هذا الاعتراف الولايات المتحدة الأميركية. وكانت مصر أول بلد عربي يعترف باستقلال لبنان. وقد شكّل الاعتراف البريطاني إحراجاً للفرنسيين، لكن ظروف الحرب حتّمت على بريطانيا الاستمرار في إرضاء العناصر الوطنية في لبنان وسوريا، خاصة أن قوات رومل كانت تتقدم في ذلك الحين في أفريقيا الشمالية وتدق أبواب المنطقة.

الخلاف بين النقاش وكاترو

إحتج اللبنانيون على بقاء السلطة الفعلية في أيدي الفرنسيين وطالبوا باستقلال كامل، وكان في طليعة المطالبين بذلك البطريركية المارونية. وتمكنت المعارضة اللبنانية من عقد مؤتمر وطني كبير في بكركي يوم عيد الميلاد في ٢٥ كانونوا الأول (ديسمبر) ١٩٤١ للمطالبة بإعادة الأوضاع الدستورية إلى البلاد، وقد ألقى البطريرك أنطون عريضة خطاباً جاء فيه:

- نطلب الاستقلال الناجز الذي يتطابق مع رغبات الشعب اللبناني.
- نريد استقلالاً مبنياً على الحرية في المعتقد والقول والعمل.
- نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق، تأخذ كل طائفة منه حقوقها بنسبة أهميتها.

حاول الفرنسيون المماطلة متذرعين بظروف الحرب في شمال أفريقيا، ولكن هزيمة الألمان في معركة العلمين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ أسقطت الذريعة من أيديهم. فحاول الجنرال كاترو إعادة الملجس النيابي القديم الذي حلّه غبريال بيو سنة ١٩٣٩.

وبسبب تأثير المعارضة والبريطانيين دفعت سلطات الانتداب إلى اتباع سياسة مرنة نوعاً ما وحصل الجنرال كاترو على إذن أولي من «اللجنة الوطنية» المتمركزة في الجزائر بتقديم حلّ يسهل عودة الحياة الدستورية إلى بلدان المشرق. وخلال كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، صدر إعلان من جان هللو بالموافقة على حصول انتخابات عامة. وترافق ذلك مع قيام الجنرال كاترو بمناقشة الزعماء اللبنانيين حول أفكار حلول معيّنة، واجتمع لأجل ذلك مع رياض الصلح الذي أكد أن التيار الذي يمثله يؤيد اتحاداً فيدرالياً بين لبنان والبلاد العربية ويعارض كل تقسيم للبنان وأظهر فشل الانتداب في تشجيع المسيحيين على حساب المسلمين. وأبدى رياض الصلح استعداداً لمنح الفرنسيين امتيازاً ثقافياً واقتصادياً بشرط صيانة سيادة لبنان واستقلاله من كل إجحاف.

ومن الملاحظ أن الرئيس ألفرد نقاش لم يدعَ للمشاركة في الاتصالات

التي قام بها كاترو مع بقية الزعماء اللبنانيين. فاتفق النقاش مع رئيس حكومته على إرسال مذكرة احتجاج الى المفوضية الفرنسية ينكران فيها حقها في الإعلان عن إجراء انتخابات، لأن ذلك يتعارض مع الاعتراف باستقلال لبنان عام ١٩٤١. وردّ كاترو برسالة شديدة اللهجة ذكرت بأن الانتداب الفرنسي لا يزال قائماً بموافقة عصبة الأمم.

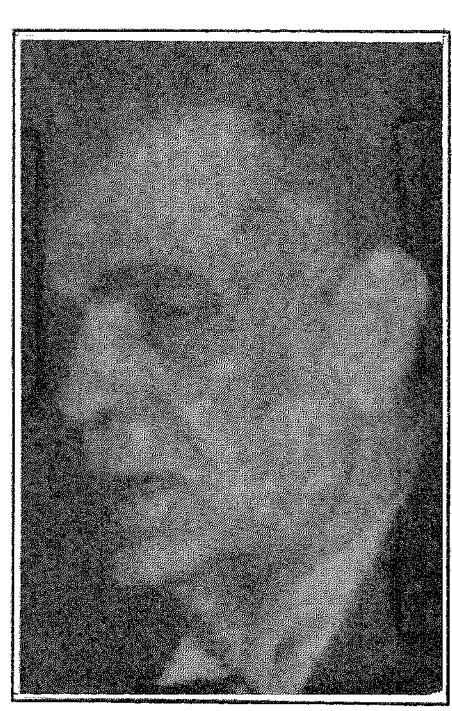
وفي ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ خرجت تظاهرة لدعم موقف النقاش وسامي الصلح. إلا أن الجنرال كاترو أصدر في اليوم نفسه قراراً قضى بإقالة رئيس الجمهورية وحكومته ليخلفهما أيوب تابت.

رئاسة أيوب تابت

تسلّم أيوب تابت الحكم في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٤٣ وكانت مهمته تنحصر في إجراء انتخابات نيابية تؤدي إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. فعمد إلى تشكيل حكومة ثلاثية من جواد بولس وخالد شهاب ومنه شخصياً، وأصدر مرسوماً تشريعياً في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ حدد بموجبه عدد مقاعد المجلس النيابي بأربعة وخمسين مقعداً موزعة كالتالي:

- ٣٢ مقعداً للطوائف المسيحية.
- ٢٢ مقعداً للطوائف الإسلامية.

وقد أثار هذا الأمر احتجاج الطوائف الإسلامية وتداعى الزعماء المسلمون للاجتماع في منزل المفتي محمد خالد وقرروا الآتي:



أيوب تابت

١ ـ الطلب من الفرنسيين إلغاء المرسوم.

٢ ـ الطلب بإجراء إحصاء جديد.

٣ ـ الاحتجاج لدى ممثلي فرنسا، وبريطانيا، وأميركا، ومصر والعراق.

٤ ـ مقاطعة الانتخابات.

وتشكلت لجنة تمثيل من الزعماء المسلمين الذين حضروا اللقاء من رياض الصلح وعبدالله اليافي وأحمد الداعوق وعبدالله بيهم واجتمعت مرة جديدة في ٢٠ حزيران (يونيو) وقدمت عريضة إلى السلطات البريطانية تتناول موضوع الانتخابات، وكررت مطالبتها بعودة الأقضية الأربعة التي ضمت إلى لبنان لأن لا فائدة ترجى من ذلك.

ودعت الجمعيات الإسلامية إلى مؤتمر عام انعقد في ٢١ حزيران (يونيو) وترأسه المفتي الذي تحدث عن اختلال التوازن الذي يؤدي إلى إثارة المشاكل والتباعد بين المجموعات والطوائف التي تشكل منها لبنان. ولذلك فإن المطالبة بالعدل والمساواة يجب أن تلقى التفهم من الآخرين حرصاً على مصالح الجميع. وظهرت خلال المؤتمر بعض الدعوات التي عادت للمطالبة بالانضمام إلى بلاد العرب. وقد مثّل هذا التوجّه عبد الحميد كرامي.

وسجلت مشاركة درزية مثّلها الأمير مجيد أرسلان وبهيج تقي الدين الذي أعلن أن الدروز يطلبون إزالة الإجحاف اللاحق بكل الطوائف الإسلامية، لأن الإلفة لن تكون ما لم يشعر كل فرد في الوطن بأنه غير مغبون.

وبالنسبة للموقف الشيعي فقد عبّر عنه الشيخ العاملي سليمان ظاهر الذي أعلن تضامن الشيعة مع إخوانهم في كل الخطوات التي يتخذها المؤتمر. وفي نهاية المؤتمر أعلنت المقررات التي كانت اتخذت في منزل المفتي.

وأصرّت حكومة الرئيس تابت على إجراء الانتخابات في ٢٦ و٢٧ أيلول (سبتمبر) على أن يسبقها إحصاء عام للسكان توزّع على أثره نسب

المقاعد النيابيّة تبعاً لأهميتها العددية. وقد تجاوبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي مع موقف الحكومة شرط إجراء الإحصاء تحت إشراف لجنة حيادية ويتم توزيع المقاعد على الطوائف بناء لنتائجه.

ويوم ٢٩ حزيران (يونيو) أجرى بعض الزعماء المسلمين بصفتهم الشخصية لقاء مع ممثل الحكومة البريطانية في بيروت وأبدوا تخوفهم من قيام السلطات الفرنسية بتزوير نتائج الإحصاء. وتدخّلت مصر بزعامة النحاس باشا في الأمر محاولة إيجاد حل للمسألة بعدما ناشده الزعماء المسلمون ذلك، فأرسل كتاباً إلى الجنرال كاترو أعرب فيه عن عدم ارتياح الشعب المصري للإجحاف اللاحق بالبعض في لبنان، وناشده إزالة آثاره السلبية. وأبلغه أنه لا يستطيع أن يبقى مكتوفاً إزاء نداء الزعماء المسلمين.

وتقدم النحاس باشا باقتراح يقضي بجعل عدد النواب المسيحيين ٢٩ مقابل ٢٥ نائباً مسلماً. وأدركت الحكومة الفرنسية المأزق الذي وضعت نفسها فيه، فجاء الجنرال كاترو على عجل إلى بيروت محاولاً إيجاد مخرج معقول بعدما عجز هللو عن ذلك. فاقترح تعديل قانون الانتخاب وجعل عدد المسيحيين في المجلس ٣٠ نائباً مقابل ٢٥ نائباً من المسلمين. لكن هذا الحل لم يرضِ الطوائف المسيحيّة، وخصوصاً البطريركية المارونية والرئيس السابق إميل إده. وعلى رغم ذلك، أقيل الرئيس ثابت من منصبه وعيّن مكانه بترو طراد.

رئاسة بترو طراد

جاء بترو طراد لمهمة محددة هي إجراء الانتخابات النيابية بعد الأزمة التي أثيرت سابقاً. وخاطب الشعب اللبناني في ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٣ داعياً إياه ليبرهن خلال الانتخابات بأنه يضع المصالح الخاصة جانباً في سبيل مصالح الوطن العليا والكبيرة.

وفي ٢٩ آب (أغسطس) و٥ أيلول (سبتمبر) جرت الانتخابات على دورتين وفازت الكتلة الوطنية في الجبل، بينما فازت الكتلة الدستورية في بقية المناطق.

معركة الاستقلال

في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣، انتخب المجلس النيابي بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فألقى خطاباً وعد فيه بأنه مصمم على انجاز الاستقلال.

وما لبث الرئيس الجديد أن كلّف رياض الصلح بتأليف الوزارة، فتشكلت من الوزراء حبيب أبو شهلا، كميل شمعون، سليم تقلا، عادل عسيران ومجيد أرسلان.

واجتمع المجلس النيابي واستمع إلى البيان الوزاري للحكومة الجديدة.



الشيخ بشارة الخوري

ومن خطاب بشارة الخوري والبيان الوزاري، يمكن استخلاص ما هو معروف بـ «الميثاق الوطني». وأهم مبادئه:

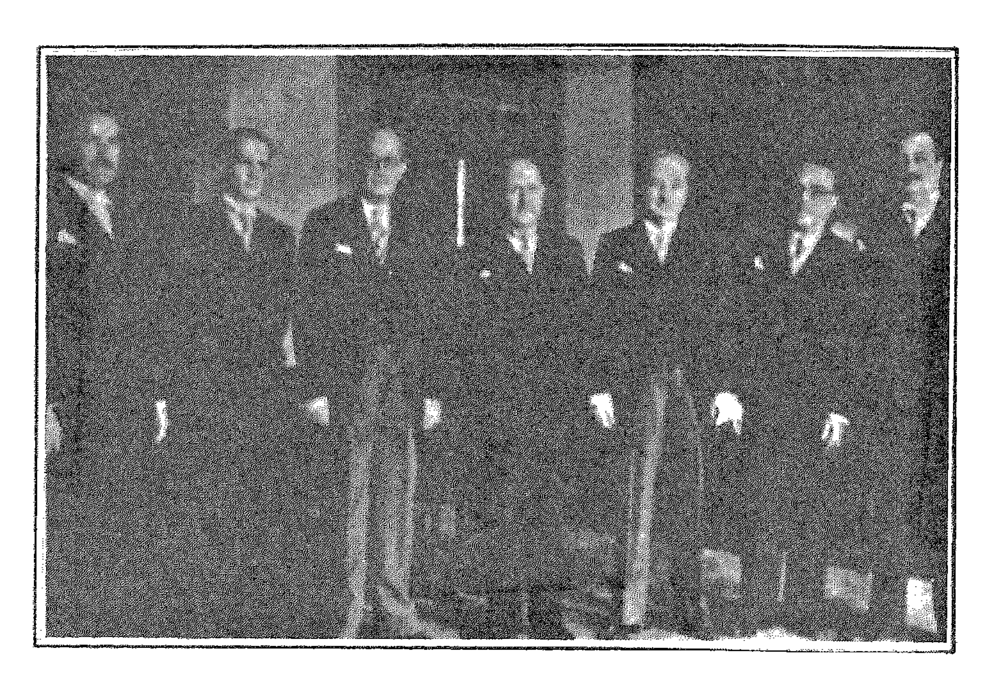
١ ـ استقلال لبنان استقلالاً تاماً ورفض أي نوع من الحماية الأجنبية.

٢ ـ لبنان ذو وجه عربي تربطه بالبلدان العربية روابط التعاون والأخوة.

٣ ـ لبنان منفتح على جميع الدول.

٤ ـ التعاون الكلي بين اللبنانيين على اختلاف ميولهم.

بعدما تسملت الحكومة الجديدة مهامها، لم تقم بالزيارة



الحكومة الاستقلالية

التقليدية التي درجت عليها الحكومات السابقة، للمفوض السامي. فكان ذلك بمثابة أول بادرة تنبىء بابتداء الأزمة. كذلك، عمدت الحكومة الجديدة إلى إصدار قرار يقضي باستعمال اللغة العربية في دوائر الدولة ومعاملاتها، واعتبارها لغة البلاد الرسمية.

في المقابل، وعلى أثر إلقاء البيان الوزاري، أرسل المندوب السامي جان هللو كتاباً إلى رئيس الجمهورية يعتبر فيه أن الحكومة اللبنانية تخالف صك الانتداب الذي لا يخول لبنان حق تعديل الدستور منفرداً. فردّت الحكومة اللبنانية بأنها تعتبر الانتداب غير قائم.

قضية المصالح

كانت مصالح الدولة بيد الفرنسيين، منها خاص بلبنان، ومنها مصالح مشتركة بين لبنان وسوريا. فلما طالبت الحكومة اللبنانية بتسلّم هذه المصالح، ردّ المفوض السامي بضرورة التفاهم بشأنها مع السوريين. ولما تم

التفاهم بين لبنان وسوريا في هذا الشأن، طلب المفوض السامي مقابل تسليم المصالح عقد معاهدة على غرار معاهدة ١٩٣٦. فرفضت الحكومة اللبنانية ذلك باعتبار أن لبنان غير مستعدّ لعقد أية اتفاقية أو معاهدة قبل تحقيق الاستقلال التام. فسافر هللو إلى الجزائر للتفاهم مع حكومته.

ولم يلبث أن جاء رد الحكومة الفرنسية ينكر على اللبنانيين الحق في تعديل دستورهم منفردين.

أما رد الحكومة اللبنانية فكان دعوة المجلس النيابي إلى الانعقاد.

تعديل الدستور

حاول الفرنسيون بشتى الوسائل تعطيل النصاب في الجلسة المقرّرة لتعديل الدستور، ووصل الأمر بمدير الأمن العام الفرنسي في بيروت أن حاول منع بعض النواب من مغادرة مكتبه لحضور الجلسة. وحاول المندوب الفرنسي جان هللو الذي كان موجوداً في القاهرة التوسط لدى رئيس الجمهورية لتأجيل الجلسة لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يتمكن من العودة إلى بيروت، لكن الجواب كان قاطعاً وقيل للرسول: «إنه لا يمكن إرجاء الجلسة دقيقة واحدة».

وتمّت الجلسة يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، وكانت أخطر جلسة للمجلس النيابي في تاريخ لبنان وأبرزها وأعظمها.

وحاول الرئيس السابق إميل إده تقديم اقتراح لإحالة مشروع التعديل إلى لجنة خاصة، لكن الحكومة رفضت الاقتراح وكذلك غالبية النواب. فانسحب إميل إده من المجلس. وعرض مشروع التعديل على المجلس فصدقه مادة مادة بإجماع الأعضاء.

وقد تناول التعديل تسع مواد هي المواد التالية:

١ - ١١ - ٥٢ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠٢. وقضت التعديلات بإلغاء المواد والفقرات المتعلقة بالانتداب والدولة المنتدبة وبعصبة الأمم وجعل العربية وحدها اللغة الرسمية في لبنان. ووقعه الرئيس بشارة الخوري

على الفور ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية، وأصبح سارياً اعتباراً من تاريخ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

وكردّ فعل غاضب على هذا التصرف من قبل الحكومة اللبنانية ألغت المندوبية العامة دعوة الوزراء إلى حفلة العرض العسكري بمناسبة ذكرى الهدنة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر). وتضامناً مع مواقف الحكومة قاطع الرئيس الخوري الحفلة أيضاً.

وفي ما يلي نصوص التعديلات الدستوريّة التي تمّت في جلسة المجلس النيابي في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣:

المادة الأولى: «لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم، وهي التي تحده حالياً».

نص التعديل

المادة الأولى: «لبنان دولة مستقلة ذات وَحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً. شمالاً: من مصبّ النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر».

شرقاً: «خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورونت) ماراً بقرى معيصرة ـ حربعانة ـ هيت ـ ابش ـ فيصان على علو قريتي برينا ومطربا. وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية».

جنوباً: «حدود قضاءَي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية».

غرباً: «البحر المتوسط».

المادة ١١: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر

الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وستحدد بقانون خاص الأحوال التي تستعمل بها».

نص التعديل

المادة ١١: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي ستستعمل بها بموجب قانون».

المادة ٥٢: «مع الاحتفاظ بنص المادة ٣ من صك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية إلخ. . .».

نص التعديل

المادة ٥٢: «يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها ويُطلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعُدّ مُبرمةً، إلا بعد موافقة المجلس عليها».

ألغيت البنود الـ ٩٠ و٩١ و٩٢ لأنها تتعلق بحقوق وواجبات للدولة المنتدبة. وأُلغي البند الـ ٩٤ لأن فيه محاولة اتفاق مع الدولة المنتدبة لإنشاء وكالة لبنانية في باريس.

المادة ٩٥: «بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل إلخ. . .».

نص التعديل

المادة ٩٥: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الوطن».

المادة ١٠٢: «يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم، وقد ألغيت كل الخ. . .».

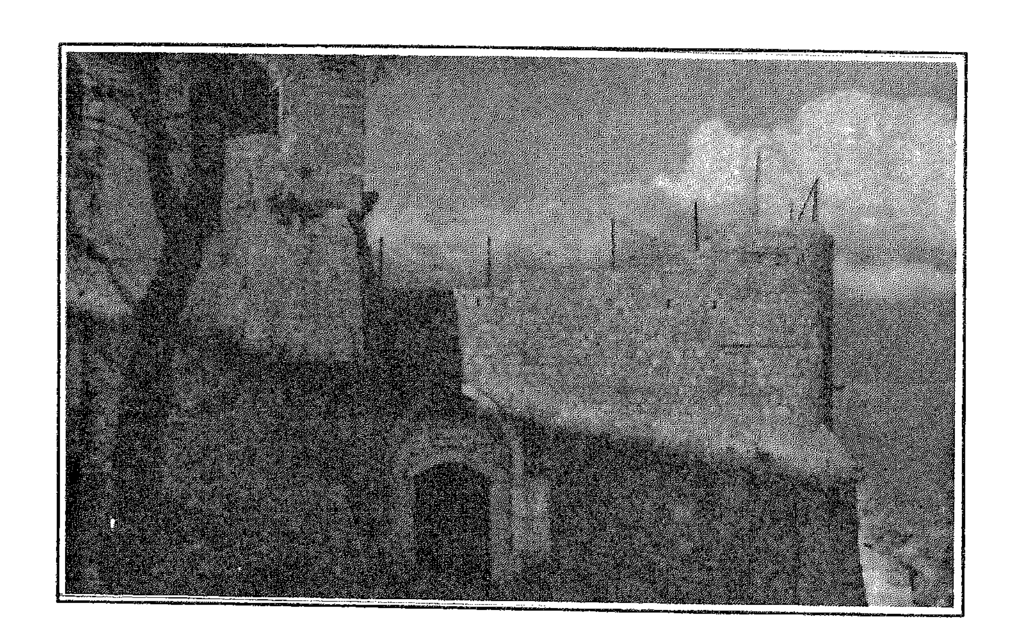
نص التعديل

المادة ١٠٢ : «أُلغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور».

الاعتقال

في صباح ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، أقدم الفرنسيون، بقرار من هللو، على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزارة رياض الصلح، وثلاثة وزراء هم عادل عسيران وكميل شمعون وسليم تقلا، ونائب واحد هو عبد الحميد كرامي، ونقلوا إلى قلعة راشيا. ونجا من الاعتقال الوزيران حبيب أبوشهلا ومجيد أرسلان.

وأصدر المفوض السامي قراراً حل بموجبه المجلس النيابي وعيّن إميل إده رئيساً للدولة. لكن المسؤولين في الدولة رفضوا التعاون مع الرئيس المعيّن.

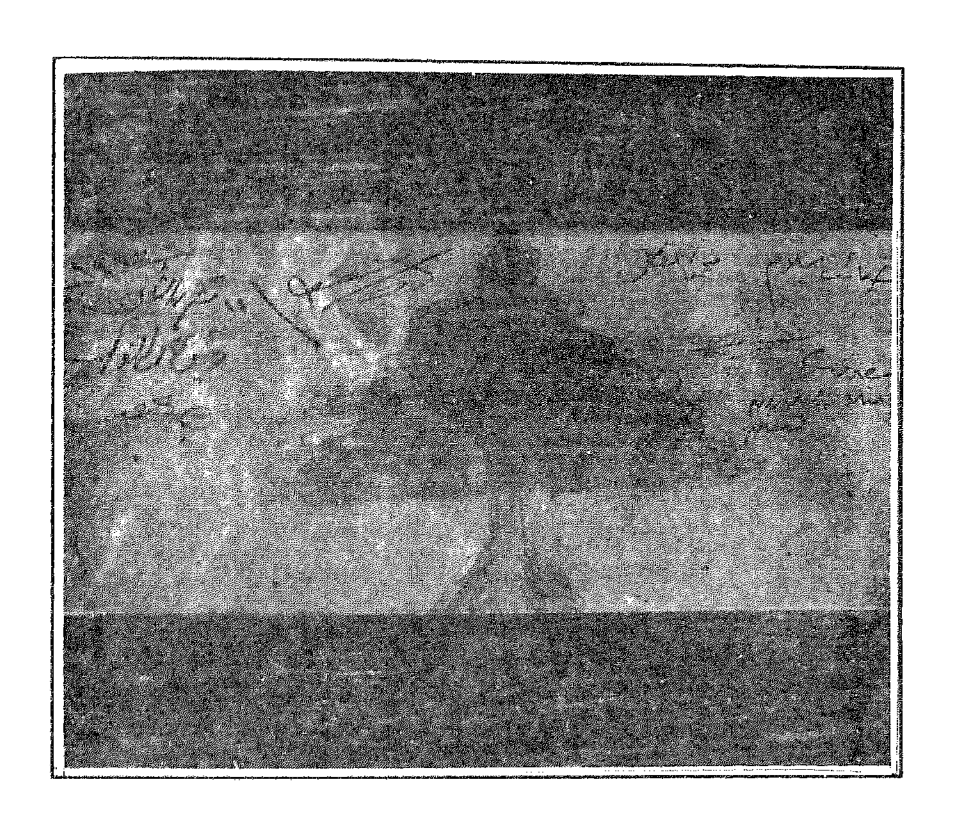


قلعة راشيا

ردات الفعل

أفاق اللبنانيون على خبر الاعتقال، فاندفع المواطنون إلى الشوارع في تظاهرات اشتركت فيها مختلف فئات الشعب والأحزاب، وفي مقدمتها الكتائب والنجادة. وعمّ إضراب شامل مختلف المدن اللبنانية.

أما على الصعيد الرسمي، فقد اجتمع بعض النواب في منزل رئيس الجمهورية، وقرروا أن يقوم الوزيران أبو شهلا وأرسلان بمهام رئاسة الجمهورية والحكومة. واتخذ المجتمعون قراراً بجعل العلم اللبناني أرزة خضراء في بياض يحيط به الأحمر القاني. وجعلت الحكومة الجديدة مركزها في بشامون، وأحيط بالحرس الوطني.



العلم اللبناني كما رسمه النواب

تدخّل الدول وكاترو يفاوض

احتجّت الدول الكبرى (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي) على تدابير الفرنسيين، وهددت الدول العربية بالتدخل.

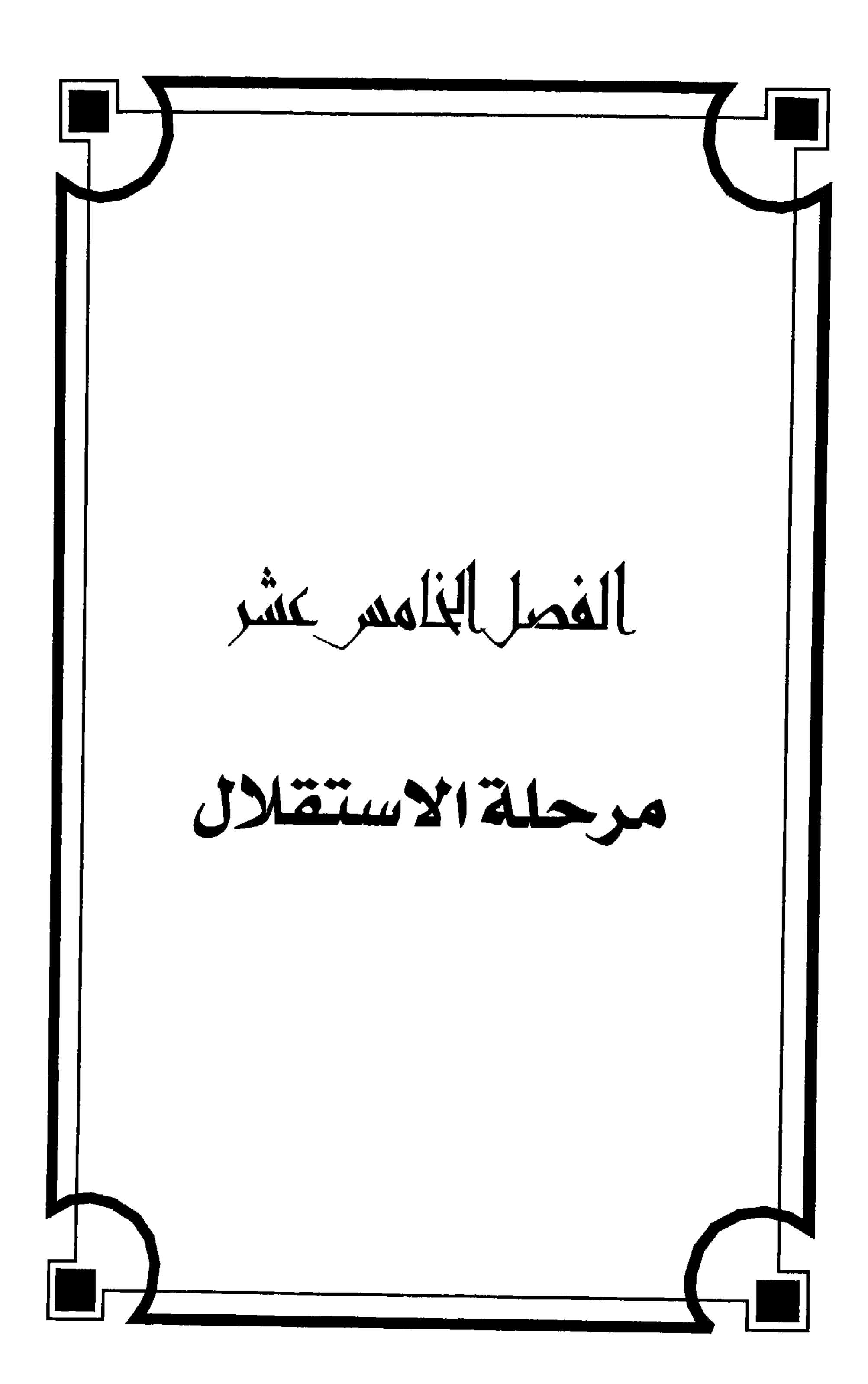
وأتى الجنرال كاترو إلى لبنان واتصل بزعماء البلاد الروحيين والسياسيين، فأفهمه الجميع بأن الأزمة لا تحل إلا مع الحكومة الشرعية.

الإفراج عن الحكومة

تلقّى الجنرال كاترو إنذاراً من بريطانيا بوجوب إطلاق المعتقلين في راشيا، وإلا اضطر الجيش الإنكليزي إلى تنفيذ ذلك بالقوة.

عندئذ، اضطرت لجنة فرنسا الحرة لأن توافق على اقتراح الجنرال كاترو بعودة المعتلقين إلى مناصبهم دون قيد أو شرط. فتمّ إطلاقهم في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي اعتبر يوم استقلال لبنان الحقيقي.





الفصل الخامس عشر

مرحلة الاستقلال



عهد الشيخ بشارة الخوري

تسلّم المصالح

بادرت الحكومة اللبنانية بعيد الاستقلال إلى تسلّم الرقابة على الصحف والمطبوعات التي أصبحت تحت إشراف وزارة الداخلية. ثم بدأت المفاوضات لتسلّم المصالح التي كانت خاصة بلبنان وحده، مثل شركات الكهرباء والمياه والتراموای. أو مشتركة بين لبنان وسوريا، مثل الجمارك وإصدار العملة وسكة الحديد والمرفأ وغيرها. . .

وفي مطلع سنة ١٩٤٤، بدأ لبنان باسترداد هذه المصالح تدريجاً، وفي شكل تام في غضون خمسة أشهر. أما الجلاء العسكري الفرنسي عن لبنان، فقد أبقي خارج المفاوضات بحجة ظروف الحرب.

تسلّم الجيش

كان الفرنسيون قد أنشأوا جيشاً من اللبنانيين عرف بالفرق الخاصة. وفي احتفال أقيم في حزيران (يونيو) ١٩٤٤، تم تسليم أول فوج من المجندين اللبنانيين. وأصبح هذا الفوج نواة الجيش اللبناني. وبعد مفاوضات بين لبنان وفرنسا، تسلّمت الحكومة اللبنانية الفرق الخاصة بأسلحتها وذخيرتها في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٥. وتلا ذلك صدور مرسوم بتعيين فؤاد شهاب قائداً عاماً للجيش اللبناني.

قوات فرنسية جديدة

في أيار (مايو) ١٩٤٥، وبعد أيام على انتهاء الحروب في أوروبا، وصلت إلى لبنان فرق من الجنود السنغاليين لتدعيم موقف الجيش الفرنسي

في المنطقة. فأثار ذلك ردة فعل عنيفة في البلاد. وارتفعت حدة المطالبة بجلاء الفرنسيين عن لبنان. فتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على إجراء مفاوضات ثنائية بينهما للبحث في موضوع الجلاء.

رفع القضية إلى مجلس الأمن

عزمت الحكومة اللبنانية على رفع شكوى إلى مجلس الأمن تعرض فيها قضيتها. ولهذه الغاية، تشكّل وفد لبناني برئاسة وزير الخارجية حميد فرنجية، وعضوية يوسف سالم ورياض الصلح وكميل شمعون. وتقدّم الوفد بمذكرة تطالب بجلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان. لكن مجلس الأمن لم يتوصل إلى قرار حاسم في هذا الشأن، بسبب الفيتو السوفياتي ضد المشروع الأميركي الذي دعا إلى الجلاء بأسرع وقت ممكن بعد اتفاق بين الدول ذات العلاقة.

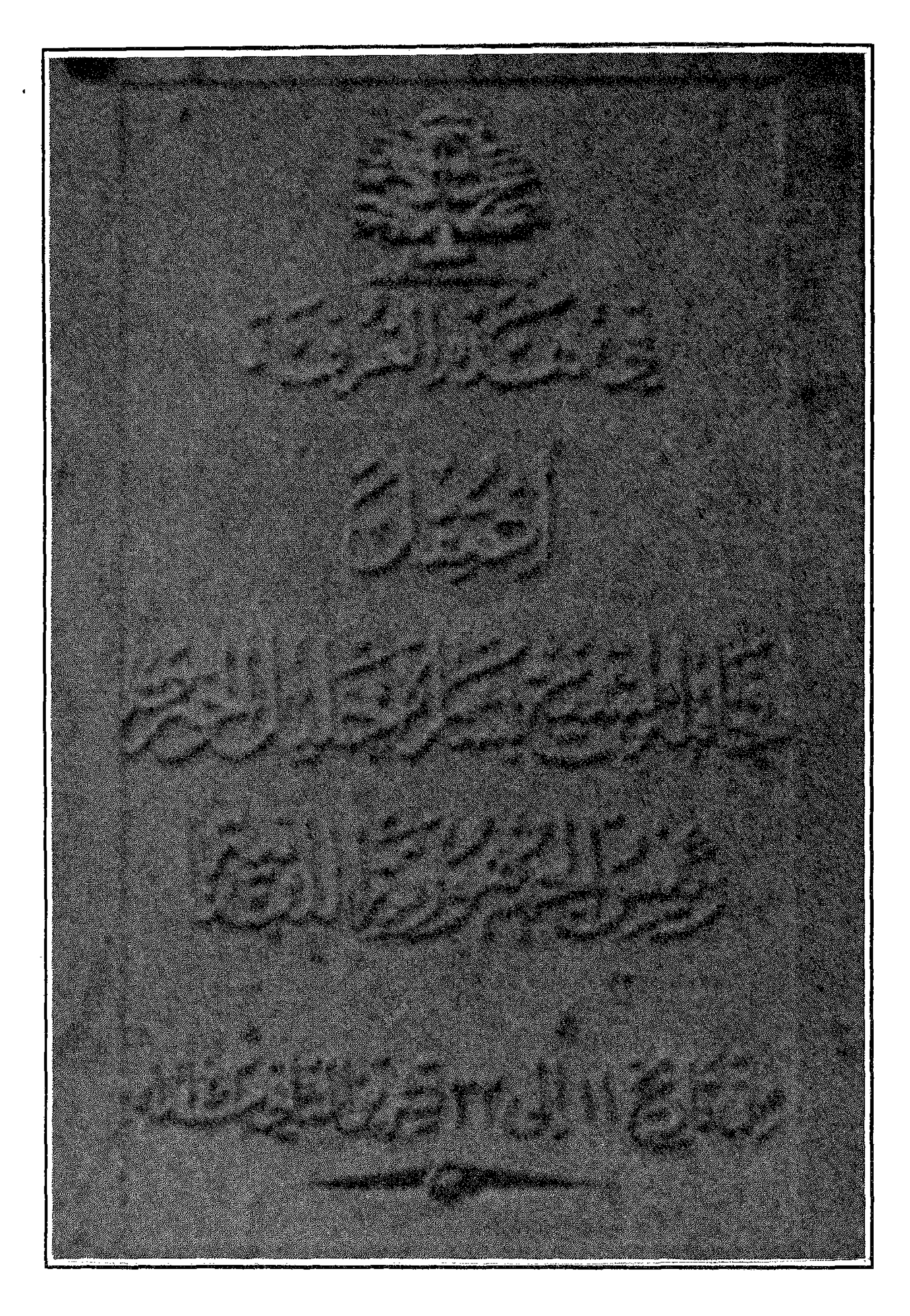
المفاوضات والجلاء

بعد فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار في شأن الجلاء عن لبنان، بدأت في لندن ثم في باريس، مفاوضات بين الوفد اللبناني والمسؤولين البريطانيين والفرنسيين انتهت بعد شهرين إلى الاتفاق على تحديد تاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ موعداً أقصى لجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن لبنان.

وقد بدأ الانسحاب على دفعات منذ شهر نيسان (أبريل) ١٩٤٦. وفي اليوم الأخير من السنة نفسها، غادر لبنان آخر جندي أجنبي. واعتبر ذلك اليوم «عيد الجلاء».

تقسيم فلسطين

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، صدر قرار عن الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية. وقد أعرب المجلس النيابي اللبناني عن أسفه، فيما أبدى رئيس الحكومة رغبة الحكومة في بذل ما في وسعها لإيجاد حلّ لهذه المسألة.



لوحة الجلاء

وتطوّر الوضع نحو الأسوأ عندما انسحبت القوات البريطانية فجأة من مدينة حيفا الفلسطينية، فهاجم اليهود السكان العرب وطردوهم من بيوتهم، ووصل قسم منهم إلى المناطق اللبنانية الجنوبية. وتطور الوضع إلى حرب بين الدول العربية واليهود خلال العام ١٩٤٨، تلتها مفاوضات برعاية الأمم المتحدة أدت إلى توقيع اتفاقيات هدنة عربية ـ إسرائيلية. وقد وقّع الهدنة عن الجانب اللبناني المقدّمان توفيق سالم وجوزف حرب. ونصّت اتفاقية الهدنة على تقيّد الجانبين بما صدر عن مجلس الأمن الدولي بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين واحترام كلّ طرف لأمن الطرف الآخر وحريته، والإقرار بأن الهدنة الدائمة بين القوات العسكرية للجانبين هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع المسلّح، وإعادة السلام إلى فلسطين. وبموجب الاتفاقية، انسحبت قوات الجانبين إلى خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

أهم الأحداث حتى نهاية العهد

● ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩: اشتباك بين عناصر حزبي الكتائب والقومي السوري أدى إلى سقوط ضحايا. فاعتقلت عناصر من الحزبين وقدّمت إلى المحاكمة.

● ٣ تموز (يوليو) ١٩٤٩: عناصر من الحزب القومي تهاجم مراكز للدرك اللبناني، وتوزع مناشير تدعو إلى الثورة.

● ٧ تموز (يوليو) ١٩٤٩: اتقال رئيس الحزب القومي السوري أنطون سعادة في دمشق وتسليمه إلى الحكومة، فأعدم مع ستة آخرين من الحزب بعد محاكمته.

● ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٩: صدور قرار عن الحكومة بحلّ المنظمات شبه العسكريّة واستبدالها بأحزاب ذات طابع سياسي.

● ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩: بيان عن المعارضة يعلن عدم الاعتراف بشرعيّة الوضع اللبناني بعد بدء الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري. وكان في مقدّمة الموقعين على البيان كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل.

● ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠ : مجلس النواب أقرّ مشروع تعديل قانون الانتخابات الذي رفع عدد النواب من ٥٥ إلى ٧٧ نائباً.

● ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥١ : اغتيال رئيس الحكومة رياض الصلح على طريق مطار عمان في الأردن.

● ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ : استقالة الرئيس بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية على أثر تنامي المعارضة الداخليّة ضدّ سياسته. وكلّف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب برئاسة حكومة انتقاليّة تعدّ لانتخابات رئاسيّة جديدة.

● ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ : المجلس النيابي ينتخب كميل شمعون رئيساً للجمهوريّة.

عهد الرئيس كميل شمعون

كانت بداية عهده تبشّر بالخير مع الرخاء الاقتصادي الذي عمّ البلاد وتدفق الأموال الأجنبية لتأسيس مشاريع استثمار في مختلف الميادين. إلاّ أن العدوان الثلاثي الذي قامت به كلّ من فرنسا وإنكلترا وإسرائيل ضدّ قناة السويس سنة ١٩٥٦ بعدما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميمها، كان له الأثر السيىء على لبنان.

فقد قطعت الدول العربيّة علاقاتها مع باريس ولندن، باستثناء لبنان الذي لم يقدم على هذه الخطوة. فانعكس ذلك خلافات داخليّة.



الرئيس كميل شمعون

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ تحت تسمية الجمهورية العربية المتحدة، والسعي إلى ضمّ لبنان إليها، اضطرب الوضع الداخلي. وتسارعت الأحداث خلال شهر أيار (مايو)، قبيل اجتماع المجلس النيابي لتجديد ولاية الرئيس شمعون. فقتل الصحافي نسيب المتني، وكان محسوباً على المعارضة. ولم تلبث أن

غرقت البلاد في ثورة مسلّحة شملت طرابلس وصيدا والشوف والأحياء الإسلامية في بيروت. ورفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب طلب الرئيس شمعون التدخّل وضرب الثوار.

تقدّم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن ضدّ الجمهورية العربية المتحدة متهماً إياها بدعم الثورة ضد الحكم. إلاّ أن تدخل الأمم المتحدة لم يفضِ إلى أية نتيجة. فلم يجد الحكم بدًّا من طلب المساعدة من الولايات المتحدة، فلبّت الطلب وأنزلت في ١٥ تموز (يوليو) قوة من المارينز قرب بيروت، ورست قطع من الأسطول السادس الأميركي قبالة الشاطىء اللبناني. لكن الثورة استمرّت.

بقي الرئيس شمعون في الحكم حتى اليوم الأخير من ولايته، وجرى توافق لبناني بسعي أميركي على انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهوريّة.

عهد الرئيس فؤاد شهاب

في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥٨، اجتمع المجلس النيابي وانتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وتسلّم منصبه في ٢٢ أيلول (سبتمبر). لكن الأوضاع الأمنية استمرّت مضطربة. ولم تهدأ إلاّ بعد تشكيل الحكومة الرباعية برئاسة رشيد كرامي وعضوية كلّ من بيار الجميل وحسين العويني وريمون إده، والتي اتخذت شعاراً لها «لا غالب ولا مغلوب» لإنهاء الأزمة وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

عاد الهدوء إلى لبنان، وكان على الرئيس شهاب أن يواصل العمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الثقة بين الجميع، مركّزاً في الاستعانة لتحقيق ذلك على البطريرك الماروني والرئيس المصري عبد الناصر.

ونفذ الرئيس شهاب سياسة إنمائية لتحسين أوضاع المناطق المتخلفة والتي تحسّنت أوضاعها في عهده، فعرفت الطرقات المعبدة والكهرباء والمدارس الرسميّة . . . وطاول اهتمامه المناطق الإسلامية والدرزية المحرومة.



الرئيس فؤاد شهاب

اعتمد الرئيس شهاب في سياسته الداخلية على الجيش والمكتب الثاني، ممّا أثار معارضة بعض الجهات السياسيّة. وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١، قام الحزب القومي السوري بمحاولة انقلاب فاشلة بقيادة ضابطين سابقين في الجيش هما فؤاد عوض وشوقي خير الله. واستمرّت المعارضة ضدّ الرئيس شهاب حتى نهاية عهده.

عهد الرئيس شارل حلو

انتخب بالإجماع في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٦٤. اهتمّ في بداية عهده بتنفيذ مشاريع متعدّدة للري في عدد من المناطق، وعمل على تطوير شبكة الطرقات والخدمات الهاتفية.

وعلى الصعيد السياسي، سعى الحكم إلى تعزيز علاقات لبنان العربية والدولية، فزاد من الانفتاح على مصر وعزز العلاقات مع فرنسا.



الرئيس شارل حلو

لكن الأحداث التي شهدتها المنطقة، وخصوصاً حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أرخت بثقلها على الأوضاع اللبنانية التي شهدت انقساماً مخيفاً بين تيارات سياسية مختلفة، لبنانية ـ لبنانية، ولبنانية ـ فلسطينية.

فقدّم الرئيس حلو استقالته في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨. ويقول الرئيس في مذكراته أنه عاد عن الاستقالة بعد إلحاح النواب على ذلك،

وخشية إيقاع البلد في مأزق لا تعرف نهايته. غير أنه بعد عودته عن الاستقالة، قدّر له أن تشهد المرحلة المتبقية من عهده أحداثاً قاسية، كانت أولاها عملية عسكرية إسرائيلية في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه استهدفت مطار بيروت وأدت إلى احتراق وتدمير ١٣ طائرة. وقوبلت العملية العدوانية باستنكار عربي ودولي وباستقالة حكومة الرئيس عبد الله اليافي، وتأليف حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي.

وفي العام ١٩٦٩، واحتجاجاً على «مشروع السلام العربي - الإسرائيلي» الذي أعلنه العاهل الأردني حسين، شهد لبنان موجة من التظاهرات شارك فيها مسلّحون فلسطينيون، وشكّلت الشرارة التي انطلقت منها الصدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين والتي أدّت إلى سقوط عدد من القتلى. ونشأت أزمة بين الرئيسين حلو وكرامي أدت إلى استقالة الحكومة. وكان سببها طريقة التعاطي مع الوجود الفلسطيني في لبنان ودعم القضية الفلسطينية.

وبعد أشهر من الصدامات الدامية والوساطات العربية، تمّ التوصّل إلى «اتفاق القاهرة» في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ الذي هدف إلى تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان. لكن الاتفاق، في الواقع، سمح للفلسطينيين بحق العمل والتنقل دون وضع أي شروط أو قيود. وأعطى للكفاح المسلّح أمر تنظيم وجود الأسلحة في المخيمات. وتلك أمور تتعارض مع السيادة اللبنانية، وسيكون لها أثر كبير على نشوب أحداث مماثلة سنة ١٩٧٣ والحرب سنة ١٩٧٥، لا سيّما أن جهات لبنانية عديدة عارضت الاتفاق معتبرة أنه ينتقص من السيادة الوطنية.

عهد الرئيس سليمان فرنجية

في آب (أغسطس) ١٩٧٠، اجتمع المجلس النيابي وانتخب سليمان فرنجية رئيساً خامساً للجمهورية بعد الاستقلال. وفي مطلع عهده، حصلت حوادث الأردن مع الفلسطينيّين، فعاش لبنان آثارها السلبية وارتفعت نسبة التوتر على أرضه أكثر فأكثر إلى أن انفجر الوضع مجدّداً بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية ابتداءً من نيسان (أبريل) ١٩٧٣. وسبقت الانفجار عملية عسكرية إسرائيلية في قلب بيروت أدت إلى مقتل ثلاثة قادة فلسطينيين بارزين، وعدد من القتلى الفلسطينيين. كما حصلت تعديات وأعمال خطف قام بها مسلّحون فلسطينيون واستهدفت عناصر من الجيش اللبناني.

وبعد صدامات استغرقت بضعة أيام وأدّت إلى سقوط عدد من الشهداء في صفوف الجيش والقتلى في صفوف الفلسطينيين، تمّ التوصل إلى «اتفاق ملكارت» الذي يعتبر ملحقاً باتفاق القاهرة. ويحدّد هذا الاتفاق أماكن تمركز الفلسطينيين على الحدود وأماكن تدريبهم، وكيفية تموين مراكزهم. والتزم الجانب الفلسطيني بموجب الاتفاق بعدم مهاجمة إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

ولم تكد الأحداث الداخلية تنتهي حتى اندلعت حرب تشرين (اكتوبر) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وعلى أثرها، قام وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر بجولة شرق أوسطية، ومرّ بلبنان حيث عرض مشروع تفاوض بين العرب وإسرائيل على الرئيس فرنجية.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، توجّه رئيس الجمهورية إلى نيويورك حيث ألقى كلمة الدول العربية في الأمم المتحدة، التي حمّلها مطالبة المجتمع الدولي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته.

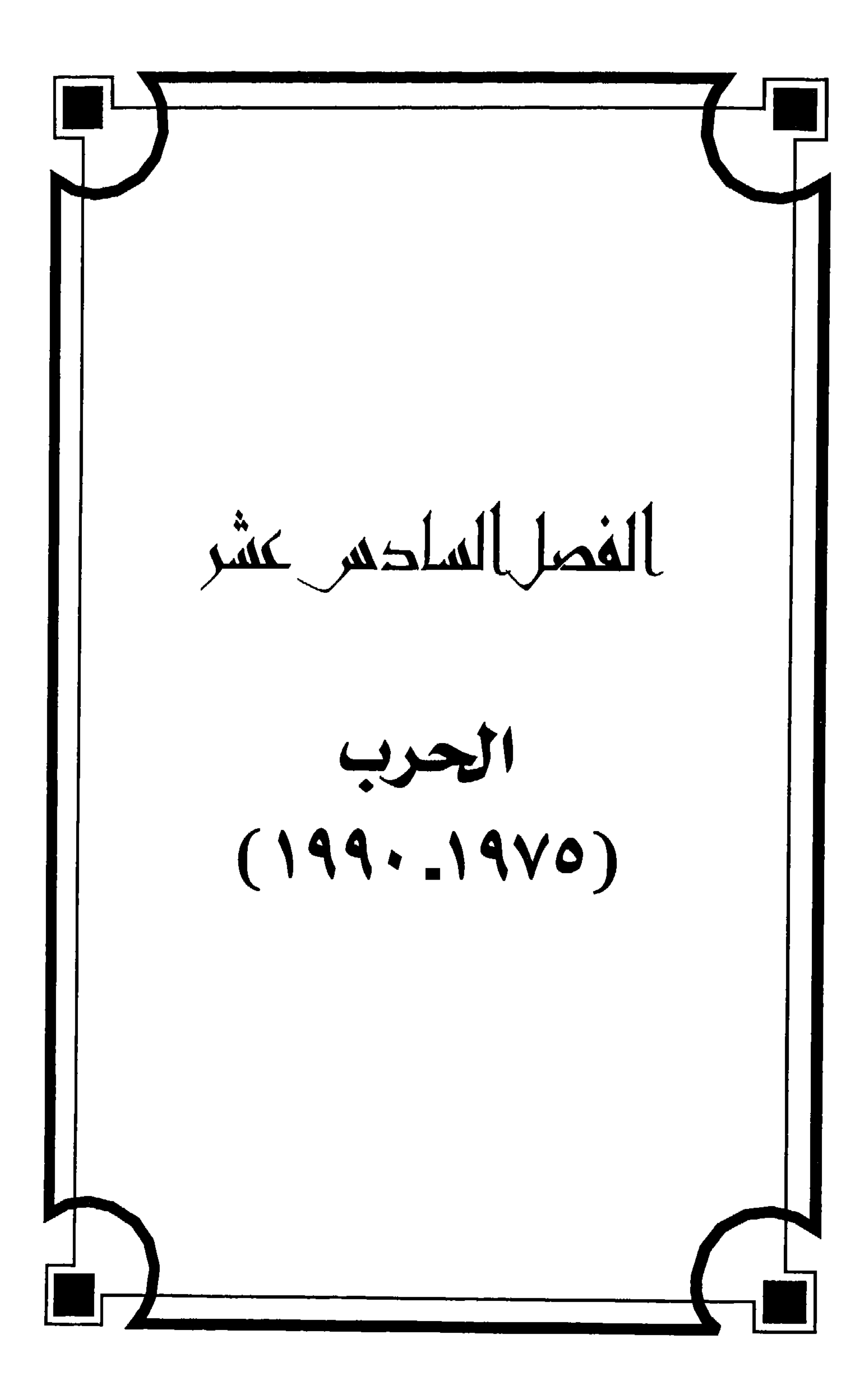
ومع إطلالة العام ١٩٧٥، كان الاحتقان الداخلي قد بلغ ذروته، في ظلّ رفض جهات لبنانية لتنامي القوة الفلسطينية المسلّحة في الداخل، والتي أدت إلى إنشاء دولة ضمن الدولة؛ فيما وقفت جهات لبنانية أخرى قوامها الأحزاب اليسارية إلى جانب الفلسطينيين.

الرئيس سليمان فرنجية

وجرت حوادث مختلفة مخلّة بالأمن في منطقة صور. واستمرّ مسلسل الأحداث والتفجيرات حتى أواسط شباط (فبراير)، حين أطلقت النار على نائب صيدا السابق معروف سعد عندما كان على رأس تظاهرة لصيادي الأسماك في المدينة احتجاجاً على إعطاء امتياز لشركة «بروتيين» باحتكار صيد الأسماك على الشواطىء اللبنانية. وأصيب سعد بجروح بليغة تسببت في وفاته.

وراحت الأحداث تنتقل من منطقة إلى أخرى، تتخلّلها اعتداءات على قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني. ووقفت الحكومة عاجزة حيال ما يجري، تترقب لحظة الانفجار الكبير الذي لن يكون موعده بعيداً.





الفصل السادس عشر

الحرب

(١٩٧٥ـ ١٩٩٠)



تضافرت عوامل عديدة لتحتّم وقوع الحرب في لبنان، منها داخلي ومنها خارجي. ولعلّ الوجود الفلسطيني على أرض لبنان، بالشكل الذي كان عليه، كان أبرز هذه العوامل التي ساهمت في انقسام اللبنانيين إلى طرفين متناقضين متنافسين متصارعين. فاتفاقيتا القاهرة وملكارت، بما منحتاه من تسهيلات للوجود المسلّح للمنظمات الفلسطينية، وما سبقهما من تعدّيات على الدولة اللبنانية، من خلال التعرّض لعناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي، ساهمت في تعميق الشرخ بين اللبنانيين الذين وقف جانب منهم متمثل بالأكثرية المسيحيّة إلى جانب الدولة، فيما وقف الجانب الآخر بأكثريته الإسلامية إلى جانب الثورة الفلسطينية.

ومن العوامل الأخرى فشل دولة الاستقلال منذ العام ١٩٤٣ وحتى نشوب الحرب في توطيد أركان الحكم وتطوير النظام ومعالجة المسائل والاعتبارات الطائفية السلبية. يضاف إلى ذلك إهمال الدولة المسائل الاقتصادية الملحّة التي أرخت بظلها على فئات معينة من الشعب، مما أدّى إلى ازدياد في الانقسام الطبقي وتنامي طبقة الفقراء. ولعلّ ما حدث في صيدا خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٥ يترجم على الأرض مدى التباعد الذي وقع بين الدولة وفئة كبيرة من أبنائها.

١٣ نيسان

شكّل يوم ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ الانطلاقة الحقيقية للحرب في لبنان على أثر الأحداث الدامية التي شهدها.



بوسطة عين الرمانة

ففي هذا اليوم، وكانت البلاد معبأة سياسياً في ضوء التوتّر السياسي بين الحكم والمعارضة التي كان يقودها كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لا سيّما في ضوء تحالفه مع الفلسطينيين، أطلق مسلّحون النار على احتفال في منطقة عين الرمانة في الضاحية الجنوبية كان برعاية وحضور الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ذي الطابع المسيحي اليميني والمعارض للوجود الفلسطيني المسلح. وقتل على الفور رئيس قسم الحزب في المنطقة جوزف أبو عاصي وثلاثة آخرون، فتوتر الجو بشدة. وبعد وقت قصير، ولدى مرور باص كان ينقل مسلحين فلسطينيين في أحد شوارع المنطقة، أطلقت عليه النار فقتل سبعة وعشرون شخصاً من ركابه ونجا سائقه واثنان من المقاومين الفلسطينيين بعدما اختبأوا بين جثث القتلى. وسرعان ما تمدّد التوتر وتشنّجت المواقف السياسية بين دعاة عزل الكتائب وضربها،

«لأنها تتآمر على القضية الفلسطينية وتسعى إلى تكريس هيمنة فئة على أخرى» وبين دعاة الخلاص من الإنفلاش الفلسطيني والخطر الذي يشكّله على سيادة البلاد وتوازنها الدقيق.

وقد أصدر حزب الكتائب اللبنانية بياناً جاء فيه: «الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الأحد ١٣ نيسان (أبريل)، بينما كان يحتفل بتدشين كنيسة في شارع الشيخ بيار الجميل في عين الرمانة، إذ بسيارة فولكسفاغن مغطاة الرقم تخترق الشارع، فأوقفها أحد رجال الأمن محاولاً الاستفسار من سائقها عن سبب تغطية رقم سيارته، فأجابه أنه فدائي وينتمي إلى إحدى المنظمات. فطلب منه رجل الأمن أن ينزع الغطاء عن رقم السيارة ويعود.

وبعد لحظات اجتاحت الشارع سيارة فيات مسرعة ومغطاة الرقم أيضاً وفي داخلها أربعة مسلحين ووراءها أتوبيس في داخله عشرون مسلّحاً، وأخذوا يطلقون النار على جموع المصلّين، ممّا أدى إلى قتلى وجرحى بينهم الرفيق جوزف أبي عاصي».

وصرح مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية بما يلي: «حوالي الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر ٧٥/٤/١٣ وفي أثناء مرور إحدى السيارات التابعة لإحدى فصائل الثورة الفلسطينية في محلّة عين الرمانة في بيروت، تعرضت السيارة للاحتجاز ثم لإطلاق النار على السائق من قبل عناصر مسلّحة في حزب الكتائب اللبناني.

وفي حوالي الساعة الأولى من بعد الظهر، وفي المحلة نفسها أثناء مرور إحدى سيارات الباص التي تقل عدداً من المواطنين الفلسطينيين الذين شاركوا بذكرى شهداء الخالصة الأبطال، تعرضت السيارة التي كانت في طريقها إلى مخيم تل الزعتر لإطلاق نار كثيف من مكامن عناصر من حزب الكتائب بتدبير مسبق».

واستمر الجدل حول مسؤولية ما حصل، وانتهى الأمر إلى استقالة رئيس الحكومة رشيد الصلح في ١٥ أيار (مايو) ١٩٧٥ بعدما اتخذ موقفاً مناهضاً لحزب الكتائب وموالياً للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اللتين

كانتا بقيادة كمال جنبلاط وياسر عرفات. وكلّف رئيس الجمهورية سليمان فرنجية العميد أول الركن المتقاعد نور الدين الرفاعي تشكيل حكومة عسكرية ولدت في ٢٣ أيار (مايو) واستقالت في ٢٦ منه بعد معارضة إسلامية واسعة لها.

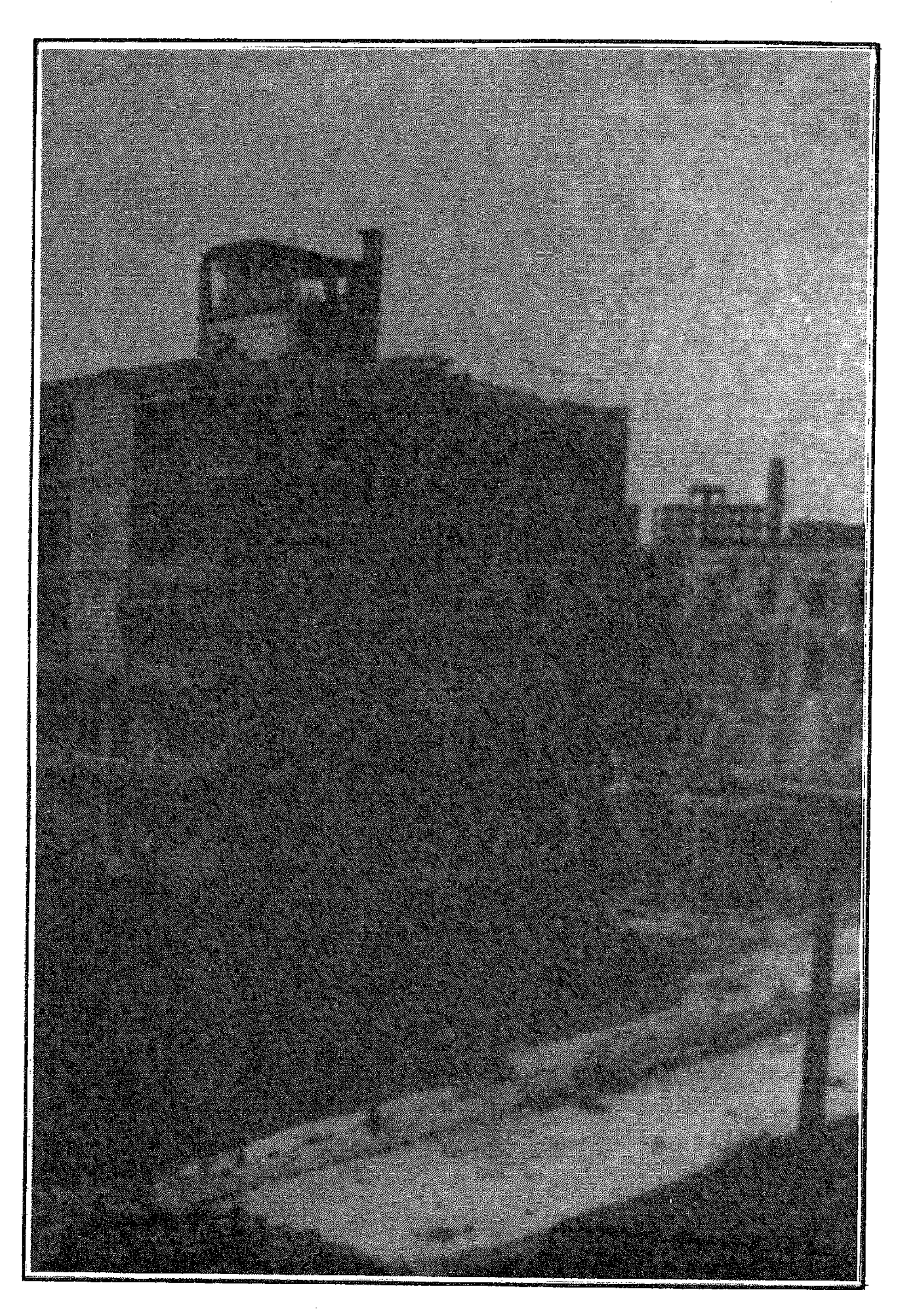
وفي ٢٩ أيّار (مايو) كلّف فرنجية الرئيس رشيد كرامي تشكيل «حكومة الإنقاذ الوطني» وضمت ستة من كبار الشخصيات السياسية.

ومع ذلك استمر التوتر السياسي وبدأت اشتباكات متفرقة تحصل بين التنظيمات اليمينية المسيحية الطابع والتنظيمات اليسارية ذات الطابع المسلم متحالفة مع الفلسطينيين، لا سيما في محيط زحلة وبين طرابلس وزغرتا حيث سقط أكثر من مئة قتيل في أيلول (سبتمبر) ٧٥. وحاول الجيش اللبناني عبثاً التدخل للفصل بين المتقاتلين ولكن من دون جدوى، نتيجة للخلاف السياسي على دوره والخوف من انقسامه. وتصاعدت وتيرة الصدامات التي تخللتها مجازر متبادلة (بيت ملاّت - عكار - السبت الأسود).

التورط الفلسطيني المباشر (١٩٧٦)

انتقل الفسطينيون في بداية العام ١٩٧٦ إلى التدخل المباشر الواسع في القتال، بعد فشل أكثر من وساطه عربية وفرنسية وأميركية. وتركزت المعارك على محيط منطقة الكرنتينا التي كان يسيطر عليها الفلسطينيون والأكراد، وتمكن مساحو الكتائب من اقتحام المنطقة بعد معارك سقط فيها نحو مئة قتيل. وردَّ الفلسطينيون بهجوم على بلدة الدامور في ساحل الشوف انتهى بتهجيرها وقتل نحو ٥٠٠ شخص. وتصاعدت الصدامات في بيروت حيث سقط في يوم واحد نحو ١٧٠ قتيلاً [١٦ كانون الثاني (يناير)]. وفي ١٨ الشهر نفسه، استقال رئيس الحكومة رشيد كرامي بعد سقوط وقف النار العشرين على التوالي.

وعلى خط موازٍ، بدأ الدخول السياسي السوري على خط الأزمة في لبنان بموافقة قيادات سياسية عدة وعلى رأسها الرئيس فرنجية.



بصمات الدمار في الأسواق التجارية

وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) أعلن الملازم أول أحمد الخطيب تشكيل جيش لبنان العربي المنفصل عن الجيش اللبناني والذي سيطر على ثكنات في مناطق عدة.

وفي شباط (فبراير) ٧٦ أعلن الرئيس فرنجية الوثيقة الدستورية الشهيرة التي تضمنت مشروع حل يرتكز إلى المساواة في التمثيل السياسي بين المسيحيين والمسلمين وعدد من الأفكار الإصلاحية.

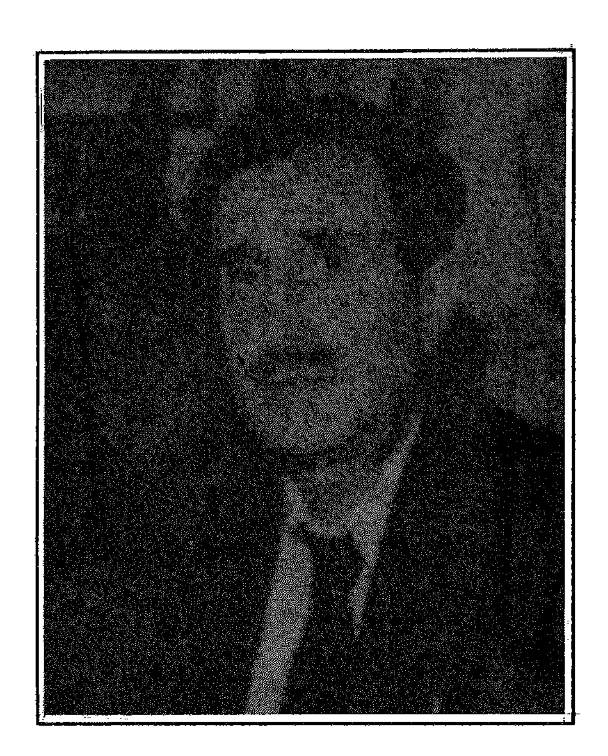
وفي ٢١ شباط (فبراير)، سيطرت القوات اليسارية (المرابطون وحلفاؤهم) على منطقة الفنادق في بيروت بعد مواجهات قاسية شهدت كراً وفراً مع قوات الكتائب.

وفي محاولة اعتبرها إنقاذية أعلن العميد عزيز الأحدب، وهو ضابط كبير يحظى بالاحترام، حركة جديدة في ١١ آذار (مارس). ودعا الرئيس فرنجية إلى الاستقالة. لكن رئيس الجمهورية رفض التنحي بالرغم من عريضة نيابية وقعها معظم النواب. وقد دعمت سوريا فرنجية وتصدت القوات الفلسطينية الموالية لها (الصاعقة وجيش التحرير) لمحاولة تقدم القوات اليسارية والفلسطينية إلى قصر بعبدا.

الدخول السوري

في أواخر شباط (فبراير) وبداية آذار (مارس) ٧٦ بدأت القوات السورية النظامية تدخل لبنان بموافقة ضمنية من القيادات المسيحية بعد توسع الهجمات الفلسطينية في مناطق عدة وإعلان المسؤول الفلسطيني «أبو أياد» أن طريق فلسطين تمرّ من جونيه. وفيما اصطدمت القوات السورية في بعض المواقع بالتنظيمات الفلسطينية سقط مخيم تل الزعتر الفلسطيني قرب بلدة الدكوانة شرق العاصمة بيد قوات الكتائب وجزب الوطنيين الأحرار (النمور) بعد ٥٢ يوماً من الحصار.

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ٧٦ تسلّم الرئيس المنتخب الياس سركيس منصبه، فيما انتقل الرئيس فرنجية إلى صفوف الجبهة اللبنانية التي ضمت القيادات والقوى المسيحية الرئيسية برئاسة الرئيس الأسبق كميل شمعون.



كمال جنبلاط

وفي تشرين الأول (اكتوبر)، وقّعت اتفاقات الرياض والقاهرة التي كرست عربياً الدور السوري العسكري في لبنان عبر تشكيل قوات الردع العربيّة التي شكّل السوريون عمادها الأساسي إلى جانب وحدات من دول عربية عدة (السعودية - السودان...).

وقد تمكّن السوريون من فرض هدوء نسبي بعدما نجحوا في استيعاب الاندفاع العسكري الفلسطيني - اليساري. وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧ اغتال مجهول زعيم الحركة الوطنية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط عند مفرق دير دوريت في الشوف، الأمر الذي أثار ردود فعل مختلفة وأحياناً متناقضة، علماً أن الزعيم الدرزي كان يعتبر أحد أبرز القادة السياسيين منذ الاستقلال.

وعلى الأثر، انتقم عدد من أنصاره نتيجة فورة غضب خاطفة بقتل ١٧٧ مسيحياً في مناطق عدة من الشوف، وهو أمر اعتذر عنه لاحقاً ابنه ووريثه السياسي الوزير وليد جنبلاط في شكل غير مباشر.

إجتياح ١٩٧٨

قامت إسرائيل، ورداً على عملية فلسطينية أدّت إلى مقتل ١٣٥ إسرائيلياً، باجتياح مناطق عدة من الجنوب، وذلك في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٨، وانتهى أول اجتياح بإبعاد التنظيمات الفلسطينية إلى ما وراء نهر الليطاني. وأدت العملية الإسرائيليّة التي عرفت بعملية الليطاني إلى سقوط

نحو ٧٠٠ قتيل لبناني وفلسطيني. وعلى أثر هذا الهجوم اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الشهير رقم ٤٢٥ الذي قضى بانسحاب إسرائيل غير المشروط وحلول قوات طوارىء دولية محلّها تؤمن نشر سلطة الدولة اللبنانية حتى الحدود. ومع ذلك استمرت إسرائيل في احتلال شريط حدودي بلغت مساحته نحو ١٥٠٠ كلم٢ بحجة حماية حدودها من عمليات التسلّل.

الصدامات السورية المسيحية

دبّ الخلاف في صفوف الجبهة اللبنانية بين الرئيس فرنجية المؤيد للدور السوري القوي في لبنان والقادة الآخرين. وتمثّل ذلك بتوترات واغتيالات بين أنصار فرنجية (المردة) والكتائب في الشمال.

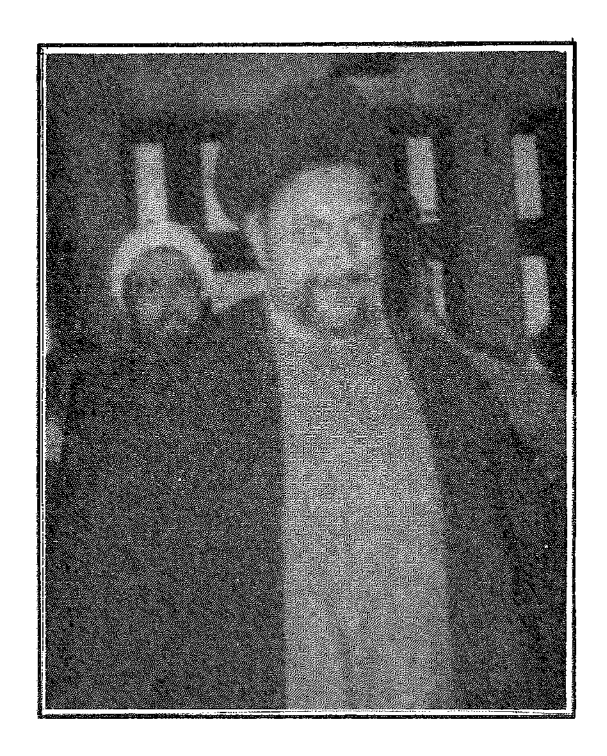
وفي ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ قتل النائب طوني فرنجية وعائلته وثلاثون من أنصاره في هجوم كتائبي على بلدة إهدن. وبعد فترة قليلة قتل ثلاثة وثلاثون مسيحياً من أنصار الكتائب والجبهة اللبنانية من بلدة القاع البقاعية في بيروت. وفي الأول من تموز (يوليو) انفجر الموقف في بيروت بين القوات اللبنانية التي ضمت مختلف التنظيمات المسيحية اليمينية بقيادة الشيخ بشير الجميل، ابن رئيس الكتائب، وبين القوات السورية.

وفي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٧٨، اختفى الإمام موسى الصدر أثناء زيارة كان يقوم بها لليبيا. وقد نفى الرئيس الليبي معمر القدافي ذلك مشيراً إلى أن الإمام، وهو الزعيم الأبرز تاريخياً للطائفة الشيعية في لبنان، قد غادر ليبيا متوجهاً إلى إيطاليا، واختفى في طريقه إليها.

عام ١٩٧٩

تميّز هذا العام باستمرار التوتر ولكن بوتيرة أخف في ضوء الإنقسام الميداني بين منطقة سميت بالشرقية وغلب عليها المسيحيون وابتدأت من بيروت وأطراف عاليه إلى أعالي البترون في الشمال، ومنطقة سميت بالغربية غلب عليها المسلمون وضمت معظم المناطق الأخرى وتواجدت فيها القوات النظامية السورية والتنظيمات الفلسطينية. أما منطقة الشريط الحدودي فقد أعلنها الرائد سعد حداد المتعاون مع إسرائيل ما سماه بدولة لبنان الحر، وذلك في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٧٩.

عام ١٩٨٠


الإمام موسى صدر

عادت وتيرة العنف للتصاعد. وفي ٢٣ شباط (فبراير) اغتيلت ابنة الشيخ بشير الجميل الطفلة مايا وعدد من المرافقين في انفجار عبوة ناسفة في منطقة الأشرفية في شرق العاصمة.

وفي ٧ تموز (يوليو) ١٩٨٠، وبعد سلسلة صدامات بين ميليشيا الكتائب وميليشيا الوطنيين الأحرار اللتين كانتا الأبرز في صفوف القوات اللبنانية الموحَّدة رمزياً، شنّت قوات الكتائب هجوماً خاطفاً بقيادة بشير الجميل على قوات الأحرار، خصوصاً في منطقة الصفرا في ساحل فتوح كسروان وسيطرت على الموقف في المناطق الشرقية كافة وفرضت «توحيد البندقية المسيحية» فخرج زعيم قوات الأحرار داني شمعون ابن الرئيس شمعون من الشرقية وبات بشير الجميل الرجل الأقوى مسيحياً. وأدت تلك الاشتباكات إلى مقتل نحو ١٠٠ شخص.

عام ١٩٨١: حرب زحلة

تميز هذا العام خصوصاً بحرب زحلة بين القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل والقوات السورية والتنظيمات الفلسطينية الموالية، ودارت رحاها حول زحلة وفي أعالي جبل صنين. واستمرت الصدامات لمدة شهرين بين الأول من نيسان (أبريل) وآخر حزيران (يونيو) وشملت بيروت والضواحي وسقط

خلالها أكثر من مئة قتيل في منطقة زحلة وأكثر من ٤٠٠ في بيروت. وقد تطور الوضع إلى حصار المدينة ثم إلى الاتفاق على انسحاب القوات اللبنانية التي لا تنتمي إليها مقابل عدم دخول القوات السورية وإحلال قوى الأمن الداخلي داخل زحلة.

عملية «سلام الجليل»

عام ١٩٨٢ استمر التوتر في خطّه التصاعدي وقد التقت كل التطورات في حينه على تعزيز احتمالات حصول عملية إسرائيلية كبيرة في لبنان، لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في نهاية عهد الرئيس الياس سركيس.

ولعل ما عجَّل في الاجتياح الإسرائيلي هو العملية الفدائية التي استهدفت السفير الإسرائيلي في بريطانيا في الثالث من حزيران (يونيو). فغداة هذه العملية، وبعد سلسلة تهديدات إسرائيلية عنيفة، بدأ الطيران الحربي الإسرائيلي سلسلة غارات قاسية على المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب أدت إلى سقوط أكثر من مئتي قتيل ومئات الجرحى. وهي غارات لم تنقطع بل شكلت المقدمة المنطقية لبدء الاجتياح في عملية ضخمة هي الأولى من نوعها ضد لبنان، سمّتها إسرائيل عملية «سلامة الجليل».

ففي ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، اجتاحت الدبابات الإسرائيلية الجنوب اللبناني بالمئات على رأس قوات من المشاة قدرت بنحو ثلاثين ألف جندي معززة بالطيران الحربي وبالبوارج والزوارق الحربية التي ضربت حصاراً على الشاطىء اللبناني في الجنوب في شكل خاص. وبلغت القوات الإسرائيلية سريعاً قلعة الشقيف التي سيطرت عليها في السابع من حزيران (يونيو)، وهي قلعة استراتيجية تطل على شمال إسرائيل وتسيطر على محور مهم من الطرق وعلى مجرى نهر الليطاني. وكانت تعتبر من أبرز القواعد الفلسطينية، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت، وبالرغم من مقاومة التنظيمات الفلسطينية على اختلافها، من احتلال مدن وبلدات صور والنبطية وحاصبيا، علماً أن الجيش اللبناني كان في حينه مفككاً، والتنظيمات اللبنانية المسلحة

كانت ضعيفة. وقد ساهمت نقمة اللبنانيين، لا سيما الشيعة في الجنوب على الممارسات والتجاوزات الفلسطينية في تخفيف ردة فعلهم على الاجتياح الإسرائيلي. وتركزت المعارك لبعض الوقت حول وداخل المخيمات المجاورة لمدينة صور كالرشيدية والبص ورأس العين وعلى المخيم الفلسطيني في جوار النبطية.

وفي ١١ حزيران (يونيو)، أعلن عن وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في لبنان، بعدما هاجمت الطائرات الحربية الإسرائيلية منصات للصواريخ السورية في البقاع واشتبكت مع طائرات سورية فوق المنطقة.

حصار بيروت

وفي ٢٥ حزيران (يونيو)، وبعد صدامات عدة في الجنوب وصولاً إلى أبواب بيروت بين القوات الإسرائيلية والقوات الفلسطينية واليسارية، بلغ الإسرائيليون العاصمة وباشروا حصار المنطقة الغربية منها في ٣ تموز (يوليو). وطلب الإسرائيليون رحيل الفلسطينيين عنها إلى خارج لبنان وعمدوا إلى قصف عشوائي جوي وبري وبحري أدى إلى مقتل المئات من المدنيين. ومع ارتفاع الضغط العسكري الإسرائيلي، وبعد مساع حثيثة بذلها الموفد الأميركي الخاص من أصل لبناني فيليب حبيب، وافقت الدولة اللبنانية على خطته الخاصة التي نصت على رحيل العناصر الفلسطينية المسلحة بإشراف قوات متعددة الجنسيات.

وبين ٢٢ آب (أغسطس) و١٣ أيلول (سبتمبر)، تمّ انسحاب ١٥ ألف مسلّح فلسطيني عن طريق البحر وسط أجواء دراماتيكية وشعور بالخيبة من الموقف العربي المتفرج على سقوط عاصمة عربية وانهيار القوة العسكرية الفلسطينية. وانتشرت قوات متعددة الجنسيات تألفت من وحدات أميركية وفرنسية وإيطالية. وعلى خط موازٍ انسحبت القُوات السورية الباقية في بيروت براً في اتجاه البقاع، علماً أن القوات الإسرائيلية بلغت منطقة صوفر على طريق بيروت ـ دمشق.

انتخاب بشير الجميل واغتياله

انتخب مجلس النواب اللبناني المنعقد في ثكنة الفياضية، في ٢٣ آب (أغسطس)، الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية بالرغم من معارضة الكثير من القيادات والقوى وخاصة الإسلامية منها. فهو لم يفز بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي، في دورة الاقتراع الأولى. ولكنه فاز في دورة الاقتراع الثانية بأكثرية ٥٧ صوتاً فيما وجدت ٥ أوراق بيضاء. أما النواب الذين قاطعوا الجلسة فبلغ عددهم ٣٠ نائباً. إلاّ أن الرئيس المنتخب استطاع في أيام معدودات أن يستميل إليه اللبنانيين من مختلف الأطراف، بعدما حرص على الانفتاح على الجميع وفرض هيبة لم يعهدها اللبنانيون من قبل. ولكن، وفي ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وبعد ثلاثة أسابيع على انتخابه، اغتيل في انفجار كبير استهدف بيت الكتائب في الأشرفية حيث كان يترأس لقاءً شعبياً فيه. وقتل معه عشرون من الحاضرين. ولا يزال مقتله على هذا النحو، سرًّا يلفّه الغموض. فالتحقيق مع حبيب الشرتوني المتهم بتنفيذ عملية الاغتيال لم يؤدّ إلى الكشف عن المجرمين الحقيقيين.



الرئيس بشير الجميل

وعلى الأثر، وفي اليوم التالي، دخلت القوات الإسرائيلية إلى غرب العاصمة. وبين ١٦ و١٨ أيلول (سبتمبر) أحاطت قوة إسرائيلية بمخيمي صبرا وشاتيلا ثم أطبقت عليهما بمساندة عناصر مسلحة وحصلت مجازر في هذين المخيمين أودت بحياة مئات الفلسطينيين المدنيين.

وبعد هذا الاغتيال الذي أثار إرباكاً كبيراً، انتخب الشيخ أمين الجميل شقيق الرئيس الراحل خلفاً له وهذه المرة بتوافق مسيحي - إسلامي واسع.

وفي ٢٤ أيلول (سبتمبر) أعيد تشكيل قوة ثانية متعددة الجنسيات على غرار القوة الأولى لكنها فاقتها عدداً وقوة، وحلّت محلّ القوات الإسرائيلية، وخصوصاً في بيروت.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ٨٢، بدأت طلائع حزب الله تبرز عندما نفذ انتحاري إسلامي عملية تفجير مركز عسكري إسرائيلي في صور ممّا أدى إلى مقتل ٧٠ جندياً إسرائيلياً.

شريط أحداث عام ١٩٨٣

ـ في ٥ شباط (فبراير): انفجار استهدف مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت الغربية وأدى إلى مقتل عشرين شخصاً.

ـ في ١٨ نيسان (أبريل): انفجار استهدف السفارة الأميركية وأدى إلى مقتل ١٣ شخصاً معظمهم أميركيون.

ـ ١٧ أيار (مايو): الإتفاق اللبناني الإسرائيلي (راجع الملحق رقم ١٣).

ـ في ١١ تموز (يوليو): ألقى المفتي الشيخ حسن خالد خطبة شهيرة بمناسبة عيد الفطر في ملعب بيروت البلدي وحضرها أكثر من مئة ألف شخص، وهاجم فيها الحكم وممارساته السياسية والأمنية بعنف. واعتبرت الخطبة الشرارة الأبرز لانتفاضة ٦ شباط (فبراير) ١٩٨٤. وقد لعب المفتي خالد دوراً مهماً في بداية الحرب عندما ترأس الاجتماعات الشهيرة للقاء الإسلامي في عرمون، واغتيل في مرحلة تميزت خلالها مواقفه بالحكمة والجرأة والاعتدال.

ـ ٢٣ تموز (يوليو): تشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارض لحكم الرئيس الجميل.

ـ ٤ أيلول (سبتمبر): بداية الانسحاب الإسرائيلي من الجبل (الشوف وعاليه) واندلاع المعارك بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه.

ـ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر): شاحنة مفخخة يقودها انتحاري إسلامي تفجّر مقر قوات المارينز في مطار بيروت ومقتل ٢٤١ من الضباط والجنود

الأميركيين. كما دمرت عملية مماثلة مقر المظليين الفرنسيين في الرملة البيضاء ممّا أدى إلى مقتل ٥٨ منهم.

وبين ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) والسابع من تشرين الثاني (نوفمبر) انعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف برئاسة الرئيس الجميل ومشاركة القيادات المسيحية والإسلامية الرئيسية، ولم يصل إلى أي نتيجة فعلية.

وعلى صعيد آخر، كانت آلاف من مسلحي حركة فتح بزعامة ياسر عرفات تجمّعت وتسلّلت إلى طرابلس والمخيمات المجاورة في الشمال وتحالفت مع المنظمات الإسلامية الأصولية بزعامة الشيخ سعيد شعبان. وشكل هذا التحالف تحدياً لنفوذ سوريا التي وجدت فيه تهديداً أمنياً وسياسياً لها قرب حدودها من لبنان. خصوصاً وأن عرفات انتقل بدوره إلى طرابلس مسبباً حرجاً أمنياً لسوريا تجاه الغرب.

وقد اضطرت سوريا إلى التدخل مباشرة وعبر القوى اليسارية اللبنانية والقوى الفلسطينية المعارضة لعرفات، فاندلعت اشتباكات عنيفة انتهت برحيل عرفات ومسلّحيه مجدداً وعبر البحر من طرابلس بإشراف الأمم المتحدة.

حرب الجبل ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

١٦ كانون الثاني ٨٢ (يناير): شيخ عقل الطائفة الدرزية يدعو إلى المحبة والسامح والاستعداد لأمور قد تكون مفاجئة.

٣ آذار (مارس): قنبلتان على سينما روكسي في بحمدون.

١٣ نيسان (أبريل): وليد جنبلاط يقول أنه ليس متفائلاً ويخشى حدوث أشياء كثيرة.

٢ أيار (مايو): اغتيال قاضي رعية عاليه المارونية.

٧ حزيران (يونيو): بدء الاجتياح الإسرائيلي للجبل.

١٤ حزيران (يونيو): وليد جنبلاط في شبه إقامة جبرية في المختارة بعد سيطرة القوات الإسرائيلية على الشوف.

١٩ حزيران (يونيو): شيمون بيريز التقى جنبلاط بحسب معلومات، وقال بيريز إن الزعيم الدرزي حرٌ في التنقل في أي مكان يشاء.

٢٥ حزيران (يونيو): القوات الإسرائيلية تحتل بلدة بحمدون.

٢٦ حزيران (يونيو): الشيخ بشير الجميل يلتقي وفداً درزياً في الكحالة، فيما القوات اللبنانية تدخل الجبل تحت شعار «ملء الفراغ الأمني ومنع الجرائم».

٢٩ حزيران (يونيو): اشتباكات بين القوات اللبنانية والدروز في قبيع والشعرية.

١٥ تموز (يوليو): اتصال بين بشير الجميل ووليد جنبلاط لبحث «وضع مشروع سياسي متكامل». لكن المسؤول الاشتراكي أنور الفطائري يقول: لا حوار مع الكتائب قبل الانسحاب الإسرائيلي.

١٦ تموز (يوليو): إضراب درزي شامل في الشوف احتجاجاً على تمركز القوات اللبنانية في بيت الدين.

١٧ تموز (يوليو): لقاء درزي ـ مسيحي في عاليه.

١٧ تموز (يوليو): اجتماع بين بشير الجميل وجنبلاط في القصر الجمهوري في محاولة لضبط الأمر في الجبل.

٢١ تموز (يوليو): بشير الجميل يزور الأمير مجيد أرسلان في عاليه ويدعو إلى تركيز دعائم الاستقلال.

٢٦ تموز (يوليو): قيادي درزي يتهم إسرائيل بخلق أسباب تجدد الحرب الأهلية في الجبل عن سابق تصور وتصميم.

١٤ آب (أغسطس): مقتل تسعة أشخاص في انفجار سيارة مفخخة في بحمدون.

٥ أيلول (سبتمبر): جنبلاط يحذر من الفتنة الطائفية في الشوف.

وعلى مدى أشهر عدة، استمرت الصدامات بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، لا سيما في مناطق عدة من قضاء عاليه، فيما كانت القوات الإسرائيلية تمارس لعبة مزدوجة، فحيناً تفصل بين المتقاتلين وحيناً تفتعل الصدامات وتسعّرها.

وفي الوقت نفسه، سجّلت عمليات عدّة ضدّ القوات الإسرائيلية أدت إلى مقتل وجرح العشرات من عناصرها.

وفي ربيع ٨٣ بدأت المؤشرات تدل إلى قرب حصول انسحاب إسرائيلي، فيما دعا جنبلاط المقاتلين الدروز إلى الاستعداد للحرب. وأعرب القادة الدروز عن رفضهم إرسال الجيش اللبناني إلى الجبل مكان الإسرائيليّين لأنه «جيش فئوي».

وفي الرابع من أيلول (سبتمبر) ٨٣ بدأت القوات الإسرائيلية الانسحاب من الجبل ودارت على الفور معارك حامية بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه من التنظيمات الفلسطينية، وبدعم سوري غير

مباشر. وحصلت إعنف المعارك في بحمدون، وسرعان ما سيطر الاشتراكيون على معظم مناطق الجبل فيما سيطرت القوات اللبنانية على منطقة الشحار الغربي، وقد أدّى هذا الواقع إلى حصول مجازر ومقتل نحو ألفي مدني وصولاً إلى حصار دير القمر التي لجأ إليها المسيحيون الفارون من بلداتهم.

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) انتهى حصار دير القمر بعد اتفاق على انسحاب القوات اللبنانية منها بحماية الجيش الإسرائيلي وحلول وحدات من الدرك دون سواها في البلدة.

اتفاق ١٧ أيار (مايو)

كان واضحاً أن الهدف الأساسي لإسرائيل من خلال عمليّة سلامة الجليل هو التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان كشرط رئيسي لانسحابها من أراضيه.

وقد هدَّد وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ من أنه إذا لم يوقّع لبنان معاهدة سلام فإن رئيسه الشيخ أمين الجميل سيبقى رئيساً لقصره فقط.

وبعد زيارة قام بها الرئيس الجميل إلى واشنطن بدأت المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيليّة برعاية أميركية مباشرة في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

وبدا واضحاً منذ الجلسة الأولى التي عقدت في فندق ليبانون بيتش في خلدة التباين بالنسبة إلى جدول الأعمال. فلبنان ركز على الانسحاب الإسرائيلي وعلى ترتيبات أمنية ومستوى معيّن من العلاقات في إطار تطوير اتفاق الهدنة.

أما الوفد الإسرائيلي فركز على تطبيع العلاقات بين البلدين بما في ذلك فتح الحدود.

يذكر أن الوفد اللبناني كان برئاسة السفير الدكتور أنطوان فتال الذي أظهر حنكة كبيرة أدهشت المفاوضين الإسرائيليين والأميركيين. أما الوفد الإسرائيلي فكان برئاسة دايفيد كمحي المدير العام لوزارة الخارجية، فيما ترأس الوفد الأميركي موريس درايبر نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط.

واستمرت المفاوضات بين أخذ ورد وشملت وضع قوات سعد حداد المرتبطة بإسرائيل في الجنوب فضلاً عن ضمانات طلبتها إسرائيل لانسحاب القوات السورية من لبنان.

وفي ٣ أيار (مايو) ٨٣، عقدت الجولة الختامية من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية في ناتانيا، وهي الجولة ٣٤، وانتهت بإقرار النص الإنكليزي للاتفاق.

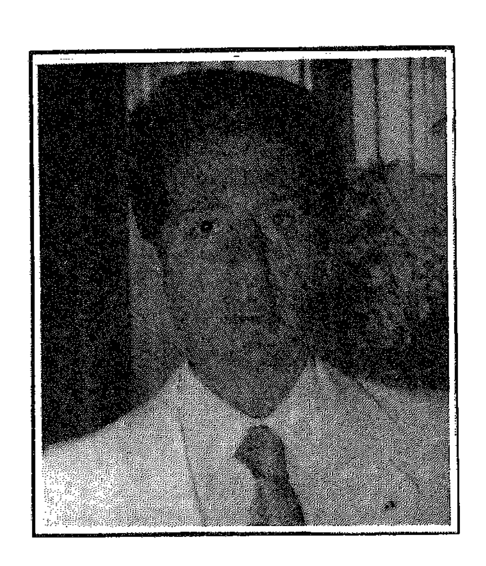
وفي دمشق أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد رفض سوريا القاطع لمشروع الاتفاق لأنه ينتهك استقلال لبنان ويحوّله إلى محمية إسرائيلية ويشكل خطراً داهماً على أمن سوريا.

وفي ١٤/ ٥/ ٨٣ وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية على مشروع الاتفاق وفوّض السفير فتال التوقيع عليه.

وفي ١٦/ ٥/ ٨٣ أقر الكنيست الإسرائيلي الاتفاق بالأكثرية.

وفي ١٧ أيار (مايو) ٨٣ تم توقيع الاتفاق بشهادة الولايات المتحدة في اجتماعين عقدا بالتناوب بين خلدة وكريات شمونة.

ردة الفعل المحلية تركزت خصوصاً على الساحة الإسلامية وفي المناطق التي لا وجود فيها للاحتلال الإسرائيلي. فقد أعلن «الحداد الوطني» في البقاع رفضاً للاتفاق، كما نفّذ إضراب عام بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية والعلماء المسلمين، فيما اعتصم مئات من أبناء الضاحية الجنوبية وعلى رأسهم



الرئيس أمين الجميل

العلامة محمد حسين فضل الله في جامع الإمام الرضا في محلّة بئر العبد.

وفي ١٤ حزيران (يونيو) أقرَّ مجلس النواب اللبناني الاتفاق بأغلبية خمسة وستين صوتاً، ولكن لبنان عاد وألغى رسمياً الاتفاق في الخامس من آذار (مارس) ١٩٨٤، علماً أن الرئيس الجميل رفض التوقيع عليه أساساً.

حركة ٦ شباط (فبراير)

في بداية العام ١٩٨٤ ومع تصاعد الضغط على حكم الرئيس الجميل من قبل القيادات والقوى الإسلامية سياسياً وميدانياً، اضطر رئيس حكومته شفيق الوزان للاستقالة في الرابع من شباط (فبراير)، بعدما اتهم بالتحول إلى مجرد منفذ لسياسة الجميل على حساب الساحة التي يمثل. وبعد استقالة الوزان تعرض حكم الرئيس الجميل لضربة موجعة تمثلت في ما عرف بحركة السادس من شباط (فبراير) التي تميزت بهجوم سريع ومنسّق سيطرت بنتيجته حركة أمل في شكل خاص على غربي العاصمة والضاحية الجنوبية، فيما تمكّن الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاؤه من السيطرة بعد أيام على محور عين كسور - الدامور فتأمن الاتصال بين الحزب والحركة في خلدة، وانهزم الجيش اللبناني الذي تراجع إلى بيروت الشرقية، فعاد الانقسام الطائفي بقوة إلى الدولة ومؤسساتها.

وجاء الدور لعودة الحوار وكان عنوانه حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي الذي كان أحد أركان جبهة الخلاص الوطني، فشكّل حكومة الوحدة الوطنية كما سميت. وكانت مختصرة وضمت أبرز الزعماء المسيحيين والمسلمين (كميل شمعون وبيار الجميل ونبيه بري ووليد جنبلاط). وتمكنت هذه الحكومة من توفير هدوء نسبي فأعيد فتح مطار بيروت في الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٤ بعد إقفاله منذ السادس من شباط (فبراير).

وفي التاسع والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٨٤ توفي رئيس حزب الكتائب ووالد رئيس الجمهورية، الشيخ بيار الجميل بنوبة قلبية محدثاً خللاً في التركيبة اللبنانية المسيحية.

شريط الأحداث

١٩٨٥

١٦ شباط (فبراير): بدء الانسحاب الإسرائيلي على مراحل من الجنوب وإقليم الخروب، فيما تصاعدت عمليات المقاومة التي قادها المقاتلون من حركة أمل وحزب الله.

في هذا الوقت وعلى الصعيد المسيحي حصلت انتفاضة في صفوف القوات اللبنانية أبعدت قائد هذه القوات فؤاد أبو ناضر القريب من الرئيس الجميل، وسيطر إيلي حبيقة وسمير جعجع على القيادة، وبات الأول في ٩ أيار (مايو) رئيساً للهيئة التنفيذية والثاني رئيساً للأركان.

وجاء هذا التطور بعد نكسة القوات اللبنانية في شرق صيدا وإقليم الخروب على أثر الانسحاب الإسرائيلي وتعرّض عشرات الألوف من المسيحيين للتهجير.

وفي الوقت نفسه، كانت تدور «حرب المخيمات» كما عرفت بين حركة أمل والتنظيمات الفلسطينية في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي أدت إلى تشكيل جبهة الوحدة الوطنية في مواجهة حكم الرئيس الجميل من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وتنظيمات أخرى عدة.

وعلى صعيد آخر، وبين ٥ أيلول (سبتمبر) و ١٥ تشرين الأول (اكتوبر)، كان موعد طرابلس مع حربها الثانية بين التنظيمات الأصولية في إطار حركة التوحيد الإسلامي من جهة، «والأحزاب والقوى التقدمية» من جهة ثانية، والتي تتمتع بدعم غير مباشر من سوريا والتنظيمات الفلسطينية الحليفة. وقد سقط فيها نحو ثلاثمئة قتيل، وانتهت بعودة الأحزاب إلى المدينة وتحجيم نفوذ «التوحيد».

بين ٢٠ و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) اندلعت الحرب التي عرفت بحرب العلم بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي للسيطرة على بيروت

الغربية والتي انتهت بتقاسم النفوذ وعودة تدريجية للنفوذ السوري غير المباشر.

في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر)، تم توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية برئاسة إيلي حبيقة بالرغم من معارضة جناح سمير جعجع والرئيس الجميل. ولحظ الاتفاق إصلاحات شتى وتكاملاً في العلاقات بين لبنان وسوريا.

١٩٨٦

أدت المعارضة في المنطقة الشرقية للاتفاق الثلاثي إلى اندلاع القتال بين أنصار جعجع والرئيس الجميل من جهة وأنصار إيلي حبيقة من جهة ثانية، ودارت معركة شرسة في ١٥ كانون الثاني (يناير) انتهت بعد ساعات بهزيمة حبيقة وخروجه من الشرقية وسيطرة جعجع على القوات اللبنانية وعودة التوتر الشديد إلى العلاقات مع سوريا. وقد أدت «الانتفاضة» إلى مقتل نحو مئتي شخص.

١٧ نيسان (أبريل): إعدام ثلاثة رهائن بريطانيين رداً على الغارة الأميركية على ليبيا.

١٩٨٧

في ٢٢ شباط (فبراير): بدأت عودة القوات السورية إلى بيروت بعد اضطرابات في منطقتها الغربية بين أمل والاشتراكي هي الثانية من نوعها.

في ٤ أيار (مايو): رئيس الحكومة رشيد كرامي يقدم استقالته ولكنه يبقى في منصبه لتصريف الأعمال ويبدأ حواراً جدياً مع الرئيس شمعون توصلاً إلى مشروع حلّ، لكنه يتعرض للاغتيال بانفجار في المروحية التي كانت تقلّه بين طرابلس وبيروت، في الأول من حزيران (يونيو).

وفي ٢ حزيران (يونيو) كلّف الرئيس الجميل الرئيس سليم الحص برئاسة الحكومة.

في ١٥ تموز (يوليو): انفجار سيارة مفخخة في طرابلس يودي بحياة ٧٥ شخصاً.

في ٨ آب (أغسطس): وفاة الرئيس الأسبق وأبرز رجل سياسي في لبنان منذ الاستقلال كميل شمعون عن ٨٧ عاماً.

١٩٨٨

في نيسان (أبريل): اندلعت الحرب بين حركة أمل وحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت وانتهت بسيطرة الحزب على ٩٠٪ من الضاحية.

في ١٨ آب (أغسطس): لم ينجح مجلس النواب في انتخاب خلف للرئيس الجميل وفشلت محاولة انتخاب الرئيس فرنجية مرة ثانية نتيجة معارضة القوى المسيحية في المنطقة الشرقية له.

وفي ليل ٢٢ ـ ٢٣ أيلول (سبتمبر)، انتهى عهد الرئيس الجميل الذي كلّف في الساعة الأخيرة قائد الجيش العماد ميشال عون برئاسة حكومة عسكرية رفض أعضاؤها المسلمون الانضمام إليها، فيما أصرت حكومة الرئيس سليم الحص المستقيلة منذ أشهر على الاستمرار في تصريف الأعمال في غياب الوزراء المسيحيين باستثناء وزير الصحة عبد الله الراسي، صهر الرئيس فرنجية.

١٩٨٩

في ٢٩ كانون الثاني (يناير): اتفاق على إنهاء الصراع بين أمل وحزب الله بعد صدامات شملت بيروت وضاحيتها الجنوبية والجنوب وأدت إلى مقتل نحو ٥٠٠ شخص.

في العاشر من شباط (فبراير): اندلع القتال بين الجيش اللبناني بقيادة العماد عون والقوات اللبنانية بقيادة الدكتور سمير جعجع، بعدما اتهم الأول القوات اللبنانية بالهيمنة على مقدرات الدولة ولا سيما المالية منها، وأدت الاشتباكات إلى نحو سبعين قتيلاً وانتهت بعد مساع عدة من البطريركية المارونية. وعلى خط آخر، سعى عون إلى منع المرافىء غير الشرعية على الشاطىء اللبناني، وكان الردّ حصاراً للمنطقة الشرقية واندلاع القصف المدفعي المتبادل.

التحرير والإلغاء

«حرب التحرير» ١٩٨٩

في ١٤ آذار (مارس) أعلن العماد عون ما سمّاه «حرب التحرير» ضد سوريا، وسقط مئات الضحايا بين قتيل وجريح في المناطق الشرقية والغربية على السواء. وأعلن وقف للنار في ٢٨ آذار (مارس) بسعي من جامعة الدول العربية.

وفي ٢٢ أيلول (سبتمبر): وافق العماد عون على مشروع سلام قدمته الجامعة العربية عبر اللجنة الثلاثية التي تضم السعودية والمغرب والجزائر. وتم وقف النار وإعادة فتح مطار بيروت بعد قتال أدى إلى مقتل نحو ١٠٦٠ شخصاً وإلى نحو مليار دولار من الخسائر المادية.

في ٢٧ أيلول (سبتمبر): وافق عون على مضض على دعوة النواب إلى مدينة الطائف في السعودية لبحث مشروع حل.

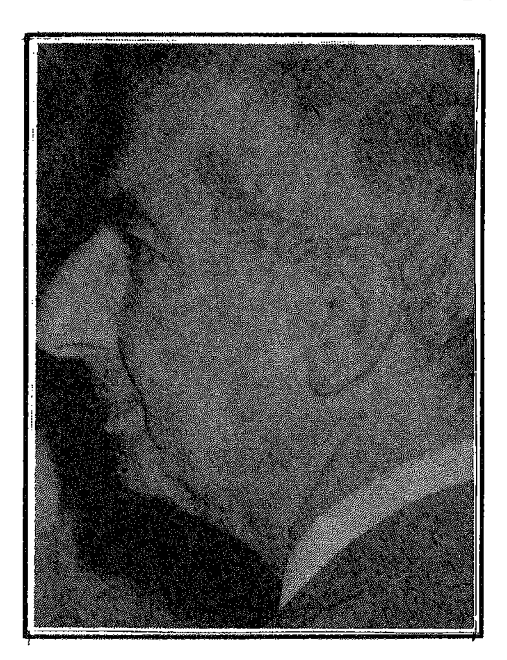
وبعد إقرار اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) بالرغم من الرفض المتصاعد له من قبل العماد عون، أعلن رئيس الحكومة العسكرية في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) حل المجلس النيابي.

وفي اليوم التالي، انتخب المجلس الذي اجتمع في مطار القليعات رينيه معوّض رئيساً للجمهورية. وقد كلّف الرئيس الجديد الرئيس الحص تشكيل حكومة وحدة وطنية كما نص اتفاق الطائف. ولكن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اغتيل الرئيس معوّض صبيحة عيد الاستقلال لدى عودته من استقبال المهنئين في مقر رئاسة الحكومة إلى مقر إقامته المؤقت في الرملة البيضاء.

وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) انتخب النائب الياس الهراوي رئيساً جديداً للجمهورية في جلسة عقدت في شتورة، وأعلن الهراوي على الأثر عزل العماد عون من قيادة الجيش، ورفض الأخير ذلك معلناً أنه رئيس الحكومة الشرعية، في وقت تجمعت تظاهرات كبيرة حول قصر بعبدا تأييداً له، كما تلقى تأييداً من وفود نيابية وسياسية فرنسية عدة زارته.

«حرب الإلغاء» ١٩٩٠

في ٣٠ كانون الثاني (يناير)، ورداً على ما اعتبره موقفاً مائعاً للقوات اللبنانية من اتفاق الطائف، أعلن العماد عون حلّ القوات وأطلق هجوماً على مراكزها في المتن الشمالي وبيروت. وعنفت الصدامات داخل المناطق السكنية بالدبابات والصواريخ والمدفعية الثقيلة وتمكنت وحدات الجيش بقيادة عون من السيطرة على المتنين الشمالي والجنوبي بعد معركتي الضبية وعين الرمانة، فيما سيطرت القوات على بيروت الشرقية وضواحيها الشمالية المباشرة وعلى كسروان وجبيل وأعالي البترون.



الرئيس رينيه معوض

وبعد محاولات لوقف النار، هدأت الصدامات التي كان أعنفها في بلدة القليعات الكسروانية اعتباراً من أوائل أيار (مايو). وقد أدت هذه الحرب إلى مئات القتلى وخسائر هائلة في المنطقة الشرقية فضلاً عن هجرة واسعة إلى المناطق اللبنانية الأخرى وإلى الخارج.

وفي ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، أعلنت حكومة الرئيس الهراوي الحصار على المناطق الخاضعة لسيطرة العماد عون تمهيداً لاستعادة قصر بعبدا «وإزالة التمرُّد على الشرعية».

وفي ١٣ تشرين الأول (اكتوبر)، هاجمت وحدات الجيش الموالية لحكم الرئيس الهراوي مناطق المتنين وسيطرت على القصر الجمهوري ووزارة الدفاع فيما لجأ العماد عون ورفيقاه في الحكومة العسكرية إلى مبنى السفارة الفرنسية في الحازمية حيث بقوا نحو عشرة أشهر وغادروا بعدها إلى فرنسا بحراً تنفيذاً لقرار إبعادهم خمس سنوات عن لبنان.

أثر الحرب في الحركة السكانية

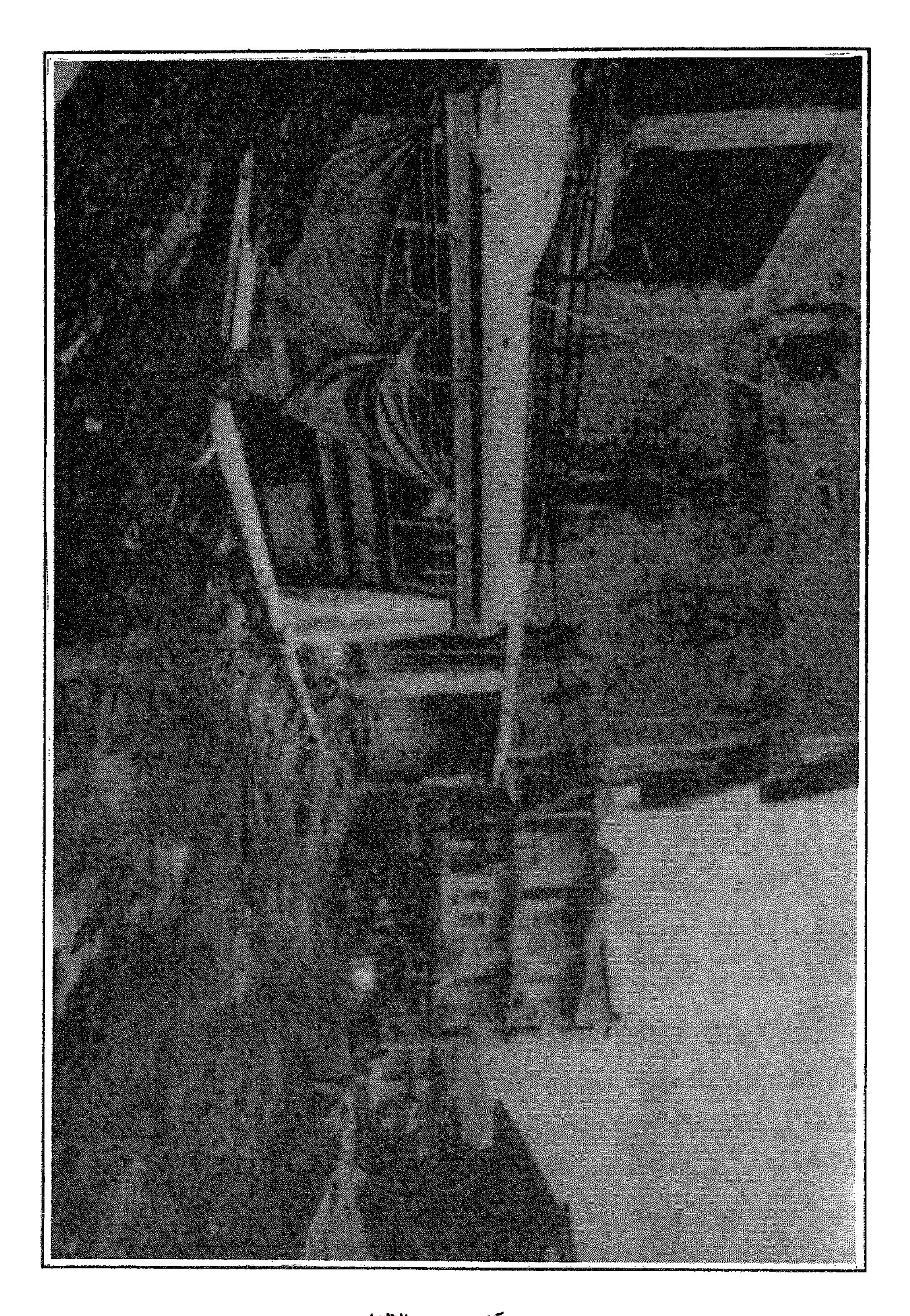
أدّت الحرب إلى أوسع تحوّل ديموغرافي شهده لبنان في تاريخه نتيجة التهجير والهجرة والدمار وتدهور القطاعات الإنتاجيّة من صناعة وتجارة، إضافة إلى الخوف والعوز.

فبالنسبة للواقع الداخلي، قبل تناول الهجرة إلى الخارج، سجلت الخريطة الديموغرافيّة انقلابات حادّة، فنمت مدن كالفطر وتراجعت مدن أخرى، وأحياناً اختفت بلدات أخرى كثيرة من الوجود.

ولعلّ أخطر الظواهر هو الفرز السكاني على أساس طائفي، إذ تراجع الوجود المسيحي في شكل خطير في مناطق عدّة، باستثناء جبل لبنان الشمالي الذي عرف بالمناطق الشرعيّة خلال الحرب، حيث استقرّ فيها نحو ثلثي المسيحيّين، فضلاً عن أقضية البترون والكورة وبشري وزغرتا التي شهدت استقراراً مقبولاً بالرغم من هجرة قسم من أبنائها إلى المدن لأسباب سياسيّة ولأسباب اقتصاديّة في شكل خاص.

وما ساهم في هذا الفرز خصوصاً هو التهجير الذي طاول بشكل أساسي البلدات والقرى المسيحيّة في الشوف وعاليه والمتن الأعلى، وفي شرق صيدا بعد الانسحاب الإسرائيلي في العام ٨٤، حيث تهجّر دفعة واحدة نحو مئتي ألف شخص، علماً أن حملات التهجير لم تقتصر على المسيحيّين، بل طاولت المسلمين أيضاً في بعض «المناطق الشرقيّة» كالنبعة والكرنتينا ـ المسلخ وسبنيه في المرحلة الأولى من الحرب.

أما الجانب الآخر من التهجير والنزوح المؤقت فكان بسبب الحروب والحملات الإسرائيليّة المتكرّرة على لبنان وعلى جنوبه في شكل خاص، فضلاً عمّا خلفته من ضحايا.



من آثار «حرب الإلغاء»

فالاجتياح الأول في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٨، أدّى إلى مقتل نحو ٣٠٠ شخص ونزوح مئات الآلاف. والاجتياح الأكبر في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ أدّى إلى أكثر من عشرين ألف قتيل وإلى نزوح مئات الألوف أيضاً.

وتكرر الأمر في عملية «تأدية الحساب» في تموز (يوليو) ١٩٩٥ (١٣٣ قتيلاً ومئات ألوف النازحين) وفي عملية «عناقيد الغضب» في نيسان (أبريل) ١٩٩٦ (١٢٥ قتيلاً ومئات ألوف النازحين).

والاعتداءات الإسرائيليّة في الجنوب وقلّة الموارد الاقتصاديّة في البقاع دفعت الشيعة خصوصاً إلى تكوين منطقة ثقل ثالثة لهم في الضاحية الجنوبيّة للعاصمة التي تحوّلت من بلدات مختلطة قبل الحرب، سكانها الأصليّون من المسيحيّين، إلى منطقة شيعيّة ضخمة بعدما هجرها المسيحيّون الذين انتقلوا خصوصاً إلى أطرافها الشرقيّة (الحدث ـ الحازميّة).

وكان للحرب اقتصادها الخاص، إذ برزت زراعة المخدرات والاتجار بها، وخصوصاً في البقاع، الأمر الذي ساعد قسماً لا بأس به من السكان على البقاء، كما أن التجارة السوداء والتهريب دفعا بالكثيرين إلى الانتقال إلى المدن.

وعلى خط آخر، استوعبت التنظيمات والميليشيات المسلحة أعداداً كبيرة من الشباب اللبناني على اختلاف انتماءاته، خاصة وأن تلك التنظيمات أمنت له غالباً المأكل والمشرب.

العاصمة

تمثّل مدينة بيروت نسبة ٠,١٩٪ من مساحة لبنان، لكنها تضمّ في حدودها الإداريّة أكثر من ٢٠٪ من سكان لبنان. وإذا أضيفت إليها الضواحي في ما يعرف ببيروت الكبرى، تصبح نسبة مساحتها من المساحة الإجماليّة للبنان ٠,٩٢٪، بينما تضم أكثر من ٤٠٪ من سكان لبنان (مليون و ٢٠٠ ألف نسمة). وبيروت على عكس مدن أخرى لم تشهد تضخماً سكانياً في الحرب لأنها انقسمت إلى منطقتين، شرقيّة وغربيّة، تتصارعان بمختلف أنواع وسائل الحرب والدمار، فضلاً عن المعارك داخل كل منطقة منها.

نماذج للتضخم السكاني في بعض المدن بسبب الحرب

جونيه

تشكل مدينة جونيه عاصمة قضاء كسروان الفتوح، أبرز نموذج للتحوّل الديموغرافي الحاد الناتج عن الحرب. فهي تبدّلت في غضون بضعة عشر عاماً من مدينة صغيرة أقرب إلى البلدة بطابع متوسطي وإيقاع نمو هادىء، إلى مدينة تشهد انفجاراً سكانياً هائلاً ونمواً اقتصادياً منقطع النظير جعل منها ومن ضواحيها تجمعاً ينافس حتى العاصمة بيروت في بعض النواحي «الكماليّة»، إذا صحّ التعبير، من سياحيّة وفنيّة وثقافيّة.

وغداة الحرب، بدت جونيه مدينة متكاملة يغلب عليها الطابع الحديث، مع أنها حافظت على طابعها الجمالي في بعض النواحي، إذ اعتمدت على أبنيتها الحجريّة في السوق القديم وهي أبنية تراثيّة يمنع هدمها. كما أن معظم أبنيتها الجديدة تلتزم السقوف القرميديّة الحمراء، وفق قانون يهدف إلى الحفاظ على هذا التقليد، مما يعطي المدينة من حريصا منظراً جميلاً يتلاءم كثيراً مع اللون الأزرق للبحر والسماء واللون الأخضر لغابات الصنوبر التي تحيط بالمدينة.

ولكن للتنظيم السكاني نواحٍ سلبية، أبرزها:

العمران العشوائي من دون التزام قواعد التنظيم المدني بدقة، وعدم ترك مساحات خضراء كافية وتنافس الأبنية في رفع عدد طبقاتها، الأمر الذي ألغى الشكل الهندسي المتدرِّج والمتناسق من السفح نزولاً إلى شاطىء البحر.

فعشيّة الحرب عام ١٩٧٥، لم يكن يتجاوز عدد سكان جونيه نحو ٢٠ ألف نسمة، وكانت تعتمد في اقتصادها على السياح (المرفأ وكازينو لبنان وتلفريك جونيه ـ حريصا. . .) وعلى التجارة المحليّة، وحتى على بعض الزراعة والصيد في سهولها المنبسطة التي كانت تسقيها النواعير. ولكن، ومع اندلاع الحرب، بدأت تشهد تدريجياً حركة نزوح واسعة إليها من المسيحيّين الذين إما تعرضوا للتهجير أو فضّلوا الابتعاد عن مناطق القتال والسكن في

مدينة تتوسّط ما عرف بالمنطقة المسيحيّة الشرقيّة، وسط قضاء كسروان الذي بقي داخله بعيداً عن الحرب المباشرة. وأول هجرة إلى جونيه كانت لقسم كبير من أهالي بلدة الدامور الذين وصلوا بالبواخر بحراً، وتوزعوا على عدد من الأديار والمدارس. وتصاعدت وتيرة النزوح إلى المدينة التي سجّلت حركة بناء مضطردة لسد الحاجة والطلب، الأمر الذي دفع بأسعار العقارات المبنيّة وغير المبنيّة إلى التضاعف بسرعة لافتة، لدرجة نشوء طبقة جديدة من التجار والسماسرة، خصوصاً وأن العديد من العائلات الميسورة سعت إلى الاستقرار في المدينة والضواحي.

زد على ذلك أن عدداً كبيراً من كبار التجار وصغارهم الذين شكلوا العصب الأساسي للأسواق التجارية القديمة في بيروت انتقلوا إلى جونيه مواكبين حركة السكان، فازدهرت التجارة وأنشأت شركات ومصارف كثيرة فروعاً لها في المدينة.

كما أن المرفأ تحوّل من مرفأ سياحي إلى مرفأ تجاري استقطب حركة استيراد نشطة، وشكّل متنفساً للمناطق الشرقيّة على صعيد حركة السفر منه وإليه على خط جونيه ـ لارنكا في قبرص.

وقد تأقلمت جونيه مع نتائج الحرب وظروفها بسهولة نسبيّة، كونها تضم مساحات عقاريّة كبيرة غير مأهولة، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى نشوء أحزمة بؤس حولها بالرغم من وصول موجة نزوح أخرى إليها في أواسط الثمانينات مع التهجير الذي شهدته مناطق الجبل.

سلبيات التضخُّم السكاني

ـ نشوء أزمة سير كبيرة أيام العمل، وفي العطلة أحياناً، نظراً لما شهدته من تدفق سياح ومتنزهين وطلاب لهو وسياحة. وقد ساهمت حركة البناء الضخمة في تعقيد عملية توسيع الطرقات وشق الجديد منها.

ـ تصاعد نسبة التلوث البيئي في مدينة ينبغي أن تكون نموذجيّة في الحفاظ على البيئة، نتيجة التوسع في بناء معمل الذوق الحراري لإنتاج الكهرباء لسد الحاجات المضطردة، علماً أنه بات يتوسط المناطق السكنيّة،

فضلاً عن نمو مصانع أخرى، وتصاعد أبخرة المحروقات الناتجة عن السيارات، وتلوث البحر بمياه الصرف الصحي ومخلفات عشرات آلاف هواة السباحة بسبب غياب الرقابة.

- بروز حالة حذر اجتماعي تبقى نسبيّة بين السكان الأصليّين والسكان الجدد الذين باتوا يشكّلون نحو ٩٠٪ من مجمل السكان، الأمر الذي يستتبع اشكالات وحالات بطالة ونقمة لدى بعض السكان الأصليّين نتيجة التحول العنيف في نمط حياتهم.

ويقطن جونيه وضواحيها اليوم نحو ربع مليون نسمة، وهذا النمو الهائل دفع في موازاته إلى نمو وظهور مؤسسات جماعيّة وتربويّة عدّة. لكن القطاع الاقتصادي الأم فيها يبقى القطاع السياحي - الترفيهي، حيث تعتبر جونيه مقصد عشرات الآلاف صيفاً وشتاءً لما تضمه من مطاعم فاخرة، وملاهٍ ومراقص وفنادق ومنتجعات ومجمعات بحرية ومقاهٍ ومنتزهات، فضلاً عن كونها تشكّل مقراً وممراً للكثير من المؤمنين والحجاج، حيث يطل عليها مزار سيدة لبنان في حريصا ومقرّ البطريركيّة المارونيّة في بكركي وعدد ضخم من الأديرة التاريخيّة.

وإذا كان من ملاحظة سلبيّة مؤسفة، فهي أن جونيه تعكس نموذجاً صارخاً لحالة الفرز الطائفي الناتجة عن الحرب، خصوصاً وأن جلّ سكان المدينة من المسيحيّين.

زحلة

عانت مدينة زحلة خلال الحرب حركة انتقال متناقضة على خطين متوازيين؛ فهي شهدت نزوح بعض سكانها الأصليّين نتيجة ما تعرضت له المدينة من حصارات وقصف وما شهدته أطرافها من معارك وصدامات، في مقابل لجوء أعداد كبيرة من المهجّرين والهاربين في مناطق بقاعيّة عدّة إليها.

ومعلوم أن زحلة من المدن والبلدات المسيحيّة القليلة التي لم تشهد تهجيراً خلال الحرب. لكنها عانت الآثار المباشرة لهذه الحرب، فسجلت الحركة الإعماريّة فيها جموداً شبه تام، وانحسرت التجارة فيها بسبب انقطاعها

عن المحيط نتيجة خطوط التماس حولها. ولكن ما ساعد في إنعاش الحركة الاقتصاديّة في بعض جوانبها، هو انتقال آلاف المسيحيّين إليها من البلدات البقاعيّة التي شهدت تهجيراً.

ولذا، يمكن القول أن مدينة زحلة شهدت استقراراً في عدد سكانها ولا توجد أي إحصاءات دقيقة حول هذا العدد. لكن الواضح أن عودة السلام والهدوء وانهيار الحواجز أعطى زحلة نفحة من الحياة المتجدّدة فعادت الحركة الإعماريّة إليها، واستعاد أهلها المهتمون بالزراعة النشاط في أملاكهم في السهل الذي تشكل عاصمته. ونشطت الحركة السياحيّة فيها، كما نهضت فيها مؤسسات الدولة الإداريّة والتربويّة. . .

وليس من شك في أن الانفتاح السوري ـ اللبناني عبر الحدود ساهم بدوره في إحياء الحركة الاقتصاديّة في زحلة، وكلها عوامل أقنعت الزحليّين بالبقاء في المدينة والتوسع إلى المحيط حيث تنمو مشاريع سكانيّة خاصة، أو كتلك التي تشجعها الكنيسة (المطرانيّة المارونيّة).

ونجحت زحلة خصوصاً في استقطاب مؤسسات استشفائيّة متطورة، فضلاً عن المؤسسات الجامعيّة التربويّة.

ولعلّ وجود أول رئيس للجمهوريّة الثانية هو الياس الهراوي، ابن المدينة، لسنوات طويلة في الحكم ساعد في تأمين دفع مهم لنهضة المدينة التي استعادت مهرجان الكرمة الشهير.

في أي حال، إن عدم وجود زحلة مباشرة على طريق بيروت ـ دمشق جعل بلدة شتورة المستفيدة الأولى، كونها عقدة مواصلات مهمة في الاتجاهات الأربعة، فنمت تجارياً واقتصادياً في شكل لافت، هي وبعض البلدات المحيطة، وبات سكانها الأصليون أقليّة.

طرابلس

إن المعارك والصدامات الكثيرة التي شهدتها طرابلس خلال الحرب أدّت إلى فرز سكاني ملحوظ في تركيبتها السكانيّة فتضاءل المسيحيّون فيها

بشكل لافت وخصوصاً أبناء قضاء زغرتا ـ الزاوية الذين انتقلوا بأعداد كبيرة إلى السكن في بلدة زغرتا التي تحوّلت منذ مطلع الثمانينات إلى مدينة حديثة تشهد حركة تجاريّة كبيرة، خاصة أنّ عدداً كبيراً من تجارها كانوا يمارسون عملهم في أسواق طرابلس.

ومع ذلك، نمت طرابلس بقوّة في اتجاه البحر، حيث اتصلت الأحياء والأبنية الحديثة بمنطقة الميناء، بينما بقيت الأحياء القديمة على طابعها وحياتها التقليديّة.

وما ساهم في النمو السكاني للمدينة هو النشاط الذي عاد يحرك مرفأها على صعيد الاستيراد، فضلاً عن كونها تتوسط منطقة زراعيّة مهمّة (عكار والكورة)، وتطور بعض صناعاتها كالأثاث والحلويات العربية الشهيرة.

الهجرة خلال الحرب وبعدها

من المؤسف أن تكون هجرة اللبنانيّين إلى الخارج بسبب الحرب التي استمرّت نحو خمسة عشر عاماً استمرّت في السنوات التي أعقبت الحرب.

وقد أثبتت دراسات شبه رسمية أن نحو ربع اللبنانيّين غادروا وطنهم بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٤، علماً أن الحرب «الداخليّة» انتهت في أواخر ١٩٩٠. وقد توجّه نصف المهاجرين تقريباً إلى الولايات المتحدة الأميركيّة وكندا وأوستراليا، فيما توجّه نحو ٢٣٪ إلى أوروبا (نصفهم إلى فرنسا)، و ١٢٪ إلى الدول العربيّة. والهجرة إلى البلدان الثلاثة الأولى هي نهائيّة عملياً بنسبة ٩٠٪، بينما إلى أوروبا تصل نسبتها إلى ٦٠٪، وإلى الدول العربيّة تبلغ نحو ٢٥٪.

وقد مثّل الجامعيون نحو ٣٢٪ من المهاجرين، بينما لا تزيد نسبة الجامعيّين من المقيمين عن ٢٢٪، أما الفنيّون فمثلوا نحو ٥٪ من المهاجرين، بينما لا تصل نسبتهم بين المقيمين إلى أكثر من ٢,٥٪. وقد استقرّ الجامعيّون والفنيّون خصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا.

وقدّرت الدراسات بنحو ١٩ مليار دولار كلفة إعداد هؤلاء الجامعيّين، علماً أن جميع المهاجرين الذين بلغ عددهم بين العامين ٧٥ و ٩٤ نحو ٧٣٠ ألفاً يمثّلون رأسمالاً تبلغ قيمته ٤٠ مليار دولار.

أما بالنسبة للتوزيع الطائفي لهذه الهجرة، فتبيّن أن الروم الاورثوذكس خسروا بسببها نحو ربع عدد المقيمين منهم، والموارنة نحو ٢٢,٩٪، والكاثوليك نحو ١٩٪. ولدى المسلمين، خسر السنّة المقيمون نحو ٢١,٩٪، والشيعة نحو ١٥,٩٪، والدروز نحو ٩,٥٪.

وفي العام ١٩٩٧ قدّرت إحدى المؤسسات الماليّة الأميركيّة ثروة

المغتربين اللبنانيّين الذين هاجروا منذ بداية الحرب بنحو **٤٠ مليار دولار**.

نتائج الهجرة

لهجرة اللبنانيّين وجهان، إيجابي وسلبي.

الوجه الإيجابي: يتمثّل بالاستقرار في بلدان آمنة بعيداً عن أجواء الحرب والخوف، ويتيح فرصة كسب العيش والاطمئنان إلى المستقبل في ضوء الضمانات التي توفرها بلدان الاغتراب المتقدمة.

أما الوجه السلبي: فيتمثّل خصوصاً بصعوبات التأقلم لدى بعض المهاجرين وإيجاد فرص عمل مناسبة، خاصة وأن البعض لا يتمتع بالكفاءة المطلوبة ولا يتكلم لغة البلد الذي قصده.

نموذج لمعاناة بعض المهجرين اللبنانيين في أوستراليا

في شباط (فبراير) ١٩٩٥ كشفت وثيقة رسميّة نشرت في سيدني أن مستوى التعليم المتدني نسبيّاً وعدم إتقان اللغة الإنكليزيّة ساهما في رفع نسبة البطالة لدى المهاجرين اللبنانيّين إلى أوستراليا.

وأشار مكتب الهجرة والأبحاث السكانيّة والمتعددة الثقافات التابع للحكومة الاتحاديّة إلى أنّ نسبة البطالة لدى المهاجرين المولودين في لبنان وصلت إلى ٣٣,٧٪ عام ١٩٩٦، أي أنها نسبة تفوق بثلاثة أضعاف النسبة العامة للبطالة في البلاد.

وأوضحت الوثيقة أن عائدات الـ ٦٩ ألفاً من المقيمين الأوستراليّين الموجودين في لبنان تعكس معدلاً وسطياً أدنى من المعدل العام للمواطنين الأوستراليّين الأصليّين بنسبة ٢٥٪ تقريباً.

وما زاد في معاناة المهاجرين اللبنانيّين هو أن نحو ٩٣٪ منهم لم يتعلموا في مدرسة مقابل نسبة ٩,٠٪ من المواطنين الأوستراليّين.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

دور المؤسسات الاجتماعيّة الأهليّة

لقد شهد لبنان بداية نشوء مثل هذه المؤسسات غير الحكوميّة في أواسط القرن التاسع عشر تلبية لحاجات السكان، خاصة في المدن، بسبب ما يعانيه بعضهم من جوع أو يتم أو عوز أو حالة صحيّة سيئة أو بطالة أو أميّة.

وكان من الطبيعي أن يكون التقصير الرسمي سبباً مهماً لاستمرار مثل هذه المؤسسات ونموها، إذ أن لبنان المستقل لم ينجح في بناء سياسة اجتماعيّة ـ إسكانيّة صحيحة فتكاثرت المشاكل وبالتالي الجامعات، علماً أن الحرب عام ١٩٧٥ وجّهت ضربة قاسية إلى الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي القائم.

ويكفي عرض للجمعيّات الأهليّة الإنسانيّة في المناطق اللبنانيّة وفق عمر انتشارها لإدراك التأخر الرسمي والأهلي في مواجهة الأزمة الاجتماعيّة.

في بيروت والجبل: ١٥٠ سنة.

في صيدا وطرابلس: ١٢٠ سنة.

في الشوف: ٣٠ سنة.

في الجنوب والبقاع: ٢٥ سنة.

وعلى صعيد آخر، فإن تهجير ثلث الشعب اللبناني، ومقتل ٢٥٠ ألف شخص وجرح ٤٠٠ ألف، بينهم ١٠٠ ألف معاق، رتّب بدوره حملاً ثقيلاً على الدولة والمؤسسات الأهليّة في آن، وخصوصاً لجهة العناية بالمعاقين الذين شكّلوا غداة انتهاء الحرب نسبة ٦,٢٩٪ من السكان.

وما يعقد المشكلة هو أن سوء الواقع الصحي يعود إلى ما قبل الحرب. وخصوصاً لجهة عدم لحظه التوازن بالحدّ الأدنى، مما يحفظ لسكان المناطق والأرياف جانباً من مقومات الصمود ويمنعهم من الهجرة إلى المدن. ففي العام ١٩٧٢، كان هناك ١٣ قضاءً يزيد مجموع سكانها عن المليون نسمة ولا يوجد فيها سوى مستشفى واحد يضمّ عشرين سريراً.

كما أن نسبة توزُّع الأطباء على المناطق تكشف خللاً آخر، إذ أن ٧٣٪ من الأطباء كانوا يقيمون ويعملون في محافظتي بيروت وجبل لبنان اللتين تضمان ٥٠٪ من مجموع السكان.

تدهور الصناعة وأثره على العمل والهجرة

لقد أثرت الخسائر التي أصيبت بها الصناعة اللبنانيّة خلال الحرب بشدة على بنيتها البشريّة، فدمر أكثر من ٣٠٠ مصنع في شكل كلّي، وتضررت المئات جزئيًا، وتعطلت أعداد أخرى، فضلاً عن تراجع الإنتاج والتصدير، وبالتالي تدنّي الأجور، كلها عوامل دفعت اليد العاملة الماهرة والكوادر الإداريّة الكفوءة إلى الهجرة.

وفي العام ١٩٧٥، وعشيّة الحرب، كانت الصناعة اللبنانية توظف ما يقارب ١٤٠ ألف عامل من أصل ٧٤٥ ألفاً لمجموع القوة العاملة، أي ما نسبته ٢٠٪.

وخلال الحرب تراجعت هذه النسبة كثيراً وبلغت على سبيل المثال عام ١٩٩٦ ما نسبته ١٣,٣٪ من مجموع القوة العاملة، أي ١٢٥٠٠ عامل صناعي من أصل ٤٧٠٥٠٠ في المجموع. وهذا يعني أيضاً أن عدد العمال الصناعيّين بين الـ ٧٥ والـ ٨٦ ازداد بنسبة تتجاوز الـ ١٠٠٪.

أما في العام ١٩٩٣، فأشارت الإحصاءات الرسميّة إلى أن القطاع الصناعي كان يوظف ١٢٥ ألف أجير، أي نحو ١٨٪ من العنصر البشري العامل في لبنان.

تطور عدد السكان في لبنان

١٨٦٠	٤٩٠ ألفاً	
١٩١٤	٨٠٠ ألف	
١٩١٨	٥٠٠ ألف	
١٩٢٢	٦٢٨ ألفاً	بينهم ٣٣٠ ألف مسيحي و٢٢٩,٥ ألف مسلم ٦٨,٧ ألف درزي ومختلف.
١٩٣٢ آخر إحصاء رسمي	٧٨٥ ألفاً	بينهم ٥١,٢٪ من المسيحيّين ٤٨,٨٪ من المسلمين موزعين على الشكل التالي موارنة ٢٨,٨٪ روم أرثوذكس ٥,٩٪ روم كاثوليك ٥,٩٪ مسيحيّون آخرون ٦,٨٪ سنّة ٢٢,٤٪ شيعة ١٩,٦٪ دروز ٦,٨٪
١٩٤٢	مليون ومئة ألف نسمة	
١٩٥٥	مليون وأربعمائة ألف نسمة	
١٩٩٢	مليونان و٨٣٨ ألف نسمة	
١٩٩٧	٣ ملايين و١١١ ألف نسمة بحسب إحصاء شبه رسمي قامت به وزارة الشؤون الاجتماعيّة والصندوق الدولي للإسكان.	

أثر الحرب على الوضع الاقتصادي

يجمع خبراء وعلماء في الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والسياسة على التأكيد أن الخلل في توزيع الثروات وهشاشة التركيبة الاقتصادية المرتكزة بالدرجة الأولى إلى الخدمات والتزايد السريع للسكان مع تدهور القطاع الزراعي وتفاقم الهجرة إلى المدن، شكّلت مجتمعة أسباباً مهمة لاندلاع الحرب في لبنان، ومادة أساسية للاستغلال السياسي من قبل أطراف داخليين وخارجيين على السواء، وغذّى هذا التوجُّه تطور الحرب الباردة بين الغرب والشرق، حيث وجدت القوى التقدمية واليسارية فرصة مهمة، وأحياناً بدعم من الخارج برئاسة الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، لكي تقود حركة احتجاج اجتماعية سياسية: إضرابات وتظاهرات ومن ثم لجوء إلى خيار النضال المسلح بحجة إسقاط النظام اليميني الرأسمالي الذي يستفيد من الواقع الطائفي والعشائري للاستمرار على حساب الأكثرية.

أما القوى والأحزاب المحافظة فاعتبرت أن المبررات الاجتماعية التي يقدمها التقدميون واليساريون غير مقنعة بل تشكل غطاءً لتمدّد الشيوعية العالمية على حساب الحرية والديموقراطيّة والليبرالية الاقتصادية التي كانت في أساس ازدهار لبنان، ولا سيما على صعيد الخدمات. ورأت تلك القوى أن مجرد تحالف القوى اليسارية بشرائحها المسلمة والمسيحية مع القوى الإسلامية والتنظيمات الفلسطينية يسقط مقولتها العلمانية والوطنية، علماً أن القوى اليسارية استحضرت بدورها الحديث عن مؤامرة إسرائيلية عبر دعم القوى اليمينية كحزب الكتائب لضرب القضية الفلسطينية والدول الاشتراكية والحليفة للاتحاد السوفياتي في المنطقة كسوريا والعراق وليبيا...

بالرغم من اندلاع الحرب وعنف المعارك وتوقف قسم كبير من عملية الصناعة وانحسار الحركة التجارية الداخلية وتعطل الدورة الاقتصادية، فإن مستوى المعيشة بقي مقبولاً ومعه وضع الليرة اللبنانية التي تمتعت بتغطية قوية من احتياط الذهب والعملات الصعبة. وإذا كانت الخزينة شهدت تراجعاً كبيراً على صعيد الموارد والرسوم والضرائب، فإنها في المقابل استطاعت الحفاظ على الحد الأدنى من الموجودات ما سمح لها بالاستمرار في دفع

بعض المستحقات وأبرزها الرواتب والأجور التي لم تتوقف طوال الحرب، وذلك نتيجة توقف معظم المشاريع على صعيد البنى التحتية والانحسار الكبير في الخدمات التي تعززها المؤسسات العامة. لكن ما ساهم في الحفاظ على الاقتصاد اللبناني حيًا، هو تدفق أموال المغتربين والمهاجرين بسبب الحرب إلى أهاليهم، المقيمين سواء في الدول الغربية الغنية في الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا وفرنسا، أو في الدولة العربية الغنية بالنفط، كالمملكة العربية السعودية والإمارات والكويت... وإلى ذلك هناك عاملان مهمان، **الأول**: تمثل بالأموال الخارجية التي وظفتها دول وتنظيمات حكومية عدة لتغذية فرقاء الحرب على صعد مختلفة. **والثاني**: تمثل بازدهار «تهريب المخدرات التي كانت تزرع بكثافة في مناطق لبنانية عدة وخصوصاً في البقاع» حيث شكلت زراعة حشيشة الكيف والأفيون وسواهما وتصنيع هذه المواد مادة تجارية مهمة أعالت مئات ألوف اللبنانيين مباشرة وساهمت في إدخال بعض الأوكسجين إلى اقتصاد الحرب.

في أي حال، وبالرغم من كل التغييرات التي فرضتها الحرب، فإن توزع اليد العاملة والدخل السنوي، لم يشهدا تحولاً جذرياً بل نسبياً، إذ استمر قطاع الخدمات في المقدمة، فيما تراجعت الزراعة في شكل ملحوظ، بينما استمرت الصناعة، بالرغم من الخسائر الضخمة التي أصابتها في المرتبة الثانية.

ولكن مظاهر أخرى للتدهور الاقتصادي تمثلت بتفاقم البطالة والتضخم، علماً أن التضخم تأخر في البروز بالرغم من استمرار الحرب سنوات عدة بفضل عوامل عدة، في مقدمتها صمود العملة الوطنية في ظاهرة نادرة أثارت دهشة العالم، إذ أن التضخم الحقيقي لم يبدأ قياساً على واقع الحرب والركود إلا في النصف الأول من الثمانينات.

واللافت أن التضخم كما التدهور الدراماتيكي للعملة اللبنانية تفاقما في مرحلة ما بعد الحرب في ظاهرة أخرى لافتة.

تطور سعر العملة الوطنية خلال الحرب

السنة	ليرة/ دولار
٣١ كانون الأول ١٩٧٤	١/٢,٢
١٩٧٥	١/٢,٤٣
١٩٧٦	١/٢,٧٣
١٩٧٧	١/٣,٠٠
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١/٣,٢٥
١٩٨٠	١/٣,٦٤
١٩٨١	١/٤,٦٣
١٩٨٢	١/٣,٨٢
١٩٨٣	١/٥,٤٩
١٩٨٤	١/٨,٨٩
١٩٨٥	١/١٨,١٠
١٩٨٦	١/٩٨
١٩٨٧	١/٤٥٠
١٩٨٨	١/٥٢٩
١٩٩١	١/٨٩٠
١٩٩٢	١/١٦٠٠

والملاحظ أن التدهور في سعر الليرة اللبنانية توقف، بل استعادت بعضاً من قيمتها عام ١٩٨٢، بعد انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية، الأمر الذي أثار تدريجياً ارتياحاً عاماً نتيجة الهيبة التي تمتع بها وإصراره على إصلاح شامل. لكن الليرة عادت للتدهور في بداية عهد شقيقه الشيخ أمين الجميل نتيجة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان وتدهور الموقف الأمني مجدداً مع الانسحاب الإسرائيلي وانقسام الحكم وانسحاب الدول الغربية التي كانت تشارك في ضبط الوضع في بيروت عبر القوات المتعددة الجنسيات.

وقد تسبب توسع الانقسام على الصعيد الرسمي وعودة تصاعد العنف ضد نظام الرئيس الجميل والوجود الغربي فضلاً عن الصراعات الداخلية (حرب المخيمات بين أمل والفلسطينيين...). كل ذلك تسبب في تدهور فظيع لليرة اللبنانية يجاوز خلال سنة واحدة (١٩٨٧) نسبة ٣٥٠٪.

تطور نسبة التضخم خلال الحرب

٧٠٪ عام ١٩٨٥

١٦٢٪ عام ١٩٨٦

٩٠٤٪ عام ١٩٨٧

٣٠٪ عام ١٩٨٩

٨٠٪ عام ١٩٨٩

٢١٪ عام ١٩٩٠

تطور نسبة البطالة خلال الحرب

٨,١٪ عام ١٩٧٠

بين ١٥ و٢٠٪ عام ١٩٧٥

٦٢٪ عام ١٩٨٥

٢٠٪ عام ١٩٩٢

تطور الميزان التجاري

عام ١٩٨٣ سجّل الميزان التجاري عجزاً بلغ ما قيمته ٩٣٠ مليون دولار أميركي.

عام ١٩٨٤ سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة مليار و٣٥٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٥ سجّل الميزان التجاري فائضاً بقيمة ٣٨٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٦ سجّل الميزان التجاري عجزاً بقيمة ١٢٠ مليون دولار.

عام ١٩٨٧ سجّل الميزان التجاري فائضاً بقيمة ١٢٠ مليون دولار.

زراعة وتجارة المخدرات

أدخل هذان القطاعان أموالاً صعبة بكميات كبيرة إلى لبنان خلال الحرب يصعب تقديرها لكنها تتجاوز العشرة مليارات دولار.

عام ١٩٨٨ قدّرت عائدات زراعة الحشيشة والأفيون والتجارة بهما ما بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار أميركي.

الحركة المصرفية

خسر لبنان جانباً مهماً من موقعه الريادي في القطاع المصرفي، فازدهرت على حساب بيروت الحركة المصرفية في مدن إقليمية عدة، لا سيما في البحرين ودبي، ومع ذلك استطاع لبنان الحفاظ على القاعدة الأساسية على صعيد البنى البشرية والتقنية والخبرة والعلاقات القوية، مما سمح له بانطلاقة مقبولة فور انتهاء الحرب.

وما ضاعف في تراجع الحركة المصرفية المحلية هو التراجع في الودائع بسبب اضطرار اللبنانيين إلى صرف مدخراتهم لتأمين معيشتهم مع تراجع الأعمال والمداخيل. وفي مثل معبّر فإن الودائع المالية في المصارف اللبنانية بلغت عام ١٩٨٢ نحو ١٢ مليار دولار وعند نهاية الحرب عام ١٩٩٠ كانت قد تراجعت إلى نحو ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار.

الحركة السياحية

من الطبيعي أن يكون القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضرراً خلال فترة الحرب، حيث انعدمت الحركة كلياً في سنوات عدة بسبب الأوضاع الأمنية وبسبب الخوف من عمليات الخطف واحتجاز الرهائن التي طاولت رعايا دول غربية عدة.

عام ١٩٨٤ وصل عدد السياح والزوار إلى لبنان إلى ما يزيد بقليل عن

ثلاثة ملايين. في العام ١٩٨٧ لم يتجاوز العدد ١٣٤ ألفاً، يمكن إدراج قسم كبير منهم في خانة رجال الأعمال والوفود الزائرة لأسباب إنسانية تضامنية . . .

وقد أصيب القطاع الفندقي في لبنان بخسائر ضخمة فدمرت أكبر فنادق لبنان في الحي المعروف بحي الفنادق في العاصمة (هوليداي إن ـ فينيسيا ـ سان جورج). وازدهرت نسبياً بعض الفنادق المتوسطة والصغيرة في المناطق حيث اختلط فيها الزوار بالهاربين الموسرين من مناطق القتال والخطر (جونية ـ جبيل . . .).

الحركة التجارية (مليارات الدولارات)

السنة	التصدير	الاستيراد
١٩٧٥	٠,٦٠٠	١,٦٦٠
١٩٨٠	١,٢٢٠	٢,٩٠٠
١٩٨٣	٠,٦٠٠	٣,٤٠٠
١٩٨٤	٠,٤٠٠	٢,٣٠٠
١٩٨٥	٠,٣٠٠	١,٤٠٠
١٩٨٦	٠,١٦٠	١,٩٠٠
١٩٨٧	٠,٢٥٠	١,٢٥٠
١٩٩٠	٠,٤٠٠	٢,٤٠٠
١٩٩١	٠,٥٠٠	٣,٢٠٠

إتفاق الطائف

في ١٩٨٩/١٠/٢٢ أقر اللقاء النيابي في مدينة الطائف وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي عرفت باتفاق الطائف، وشكلت المصدر الأساسي للتعديلات التي أدخلت على الدستور اللبناني، علماً أنها تضمنت بنوداً لم تلحظها التعديلات وتم تطبيق بعضها فيما تأخر وتعثّر تطبيق البعض الآخر.

أبرز نقاطه

في المبادىء العامة أقرت الوثيقة أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وهو ما طمأن بعض الخائفين على إلغاء وجود لبنان.

وأكدت الوثيقة على أنّ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو أمر لم يكن واضحاً في الأساس إذ كان يعتبر لبنان في الدستور وطناً عربي الوجه.

كما أقرت الوثيقة مبدأ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً كركن أساس من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام. وهذا المبدأ كان دائماً مطلب أهالي ما يعرف بالمناطق النائية والمحرومة والفقيرة والتي لم تحظ بالاهتمام الكافي من الدولة منذ الاستقلال.

وشدّد اتفاق الطائف على الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، في ضوء الخلل الكبير والمتراكم في إدارات الدولة والمؤسسات العامة نتيجة تفشي الفساد وتدخّل الاعتبارات السياسية والطائفية والشخصية...

وتم التأكيد في المبادىء العامة على أن لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، وهذا التأكيد جاء رداً على الأجواء التي سادت خلال الحرب حول تقسيم لبنان على أسس طائفية وحول توطين الفلسطينيين الموجودين على أرضه.

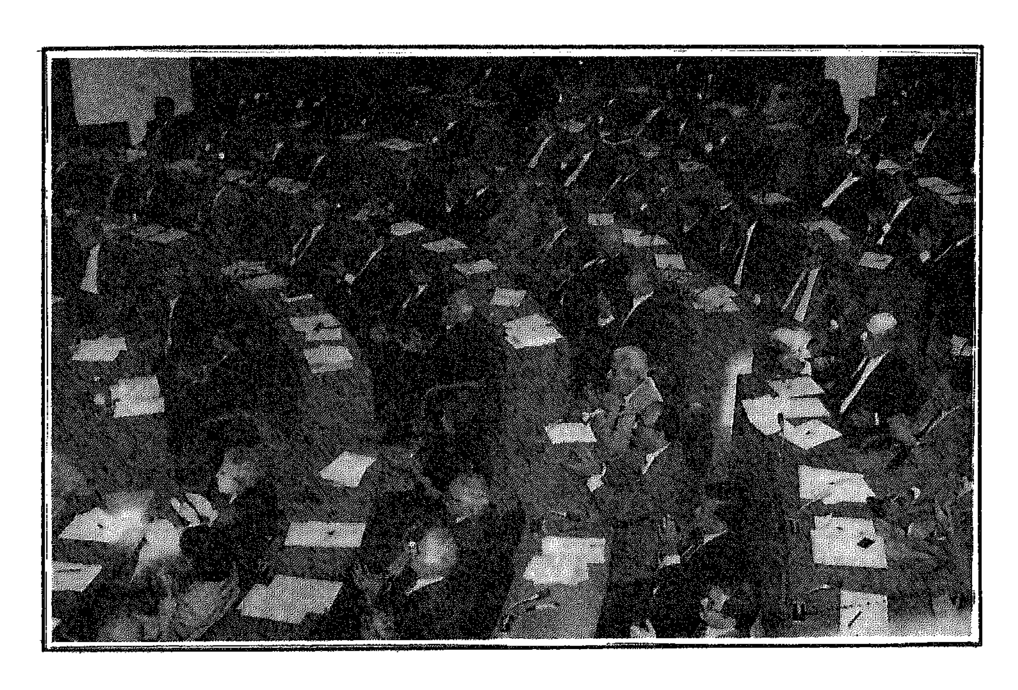
وشدّدت وثيقة الوفاق الوطني على أن لا شرعية لأي سلطة **تناقض** ميثاق العيش المشترك في تأكيد على هذه التجربة الفذة في لبنان كنموذج مميز في العالم.

في الإصلاحات السياسية

ـ مجلس النواب:

ـ أقرَّ انتخاب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس بعد أن كان يتم انتخابهما كل سنة.

ـ أقرت الدائرة الانتخابية على أساس المحافظة وهو ما لم يتم التقيد به في انتخابات الـ ٩٢ والـ ٩٦، إذ حصلت استثناءات لا سيما في جبل لبنان حيث اعتمدت الأقضية دوائر انتخابية مما أثار اعتراضاً لدى المسيحيين في شكل خاص.



البرلمان اللبناني

ـ أقر توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق علماً أن الدستور كان يلحظ توزيع النواب بنسبة ٥٤ للمسيحيين و٤٥ للمسلمين أي بما عرف ٥ ـ ٦ مكرّر.

كما أقرّ اتفاق الطائف زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من ٩٩ إلى ١٠٨. ولم يتم الالتزام بهذا العدد إذ زيد العدد إلى ١٢٨.

ولحظ اتفاق الطائف استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه كل العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته بالقضايا المصيرية، وذلك مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي.

ـ رئاسة الجمهورية

لحظ اتفاق الطائف انتزاع أبرز الصلاحيات التي كانت تعود لرئيس الجمهورية في ضوء احتجاج البعض لأنها كانت تجعله بمثابة الحاكم الأوحد الأمر الذي لا يؤمن المشاركة الفعلية في الحكم.

وقد ارتاح المسلمون عموماً إلى تحجيم صلاحيات رئيس الجمهورية، فيما أبدى بعض المسيحيين تخوفاً من ضعف موقع الرئاسة واختلال التوازن. وقد عكس أول رئيس للجمهورية بعد الطائف الياس الهراوي هذا الشعور عندما دعا مراراً إلى إعادة بعض الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية كي يكون شريكاً فعلياً في الحكم. وبموجب تعديلات الطائف، يمكن لرئيس الجمهورية أن يترأس مجلس الوزراء ساعة بساعة ولكن دون أن يصوِّت، كما أنه يترأس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ويعود لرئيس الجمهورية إصدار المراسيم والقوانين، وله الحق في أن يطلب إعادة درسها ضمن مهلة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً، وإذا أصرّ مجلس الوزراء أو مجلس النواب عليها يصبح مجبراً على نشرها وإلا اعتبرت نافذة حكماً.

وهذا التحديد لصلاحية رئيس الجمهورية في رفض أو تعديل القرارات

والقوانين شكل أبرز النقاط التي أثارت اعتراضات، خصوصاً وأن للوزير حق تجميد أي قانون أو قرار يتعلق بوزارته من دون التقيد بأي مهلة، مما يجعله في هذا المجلس أقوى نفوذاً من رئيس الجمهورية.

وأقرّت وثيقة الوفاق الوطني لرئيس الجمهورية أن يحتفظ بحقّه في تسمية رئيس الحكومة المكلّف وذلك بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة. وترك اتفاق الطائف لرئيس الجمهورية حق مشاركة رئيس الحكومة المكلف في اختيار الوزراء الجدد وإصدار مرسوم تشكيل الحكومة.

ولحظ اتفاق الطائف الإبقاء على بعض الصلاحيات التي تعتبر شكلية أو غير أساسية كاعتماد السفراء ومنح الأوسمة والعفو الخاص. . . .

رئاسة مجلس الوزراء

أعطت وثيقة الوفاق الوطني رئيس الحكومة صلاحيات واسعة كونه «المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء»، فهو الذي يترأس هذا المجلس ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها ويوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة، وهو الذي يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، وينسّق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة، كما أنه حكماً نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع.

مجلس الوزراء

لقد تحول مجلس الوزراء بموجب إصلاحات الطائف صاحب السلطة الإجرائية، إذ أنه يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على أعمال أجهزة الدولة كلّها، وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

كما أن مجلس الوزراء هو الذي يعين موظفي الدولة، ويصرفهم، ويعود له حق حلّ مجلس النواب في الحالات التي يجيزها القانون وبناءً على طلب رئيس الجمهورية.

وأقرت وثيقة الطائف مقراً خاصاً لمجلس الوزراء وأوضحت أن قراراته توافقية وإذا تعذّر فبالتصويت بالأكثرية، إلا ما يتعلق بالمواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

إلغاء الطائفية السياسية

اعتبر اتفاق الطائف إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي تحقيقه خطةً مرحلية، ويعود لمجلس النواب اتخاذ الإجراءات الملائمة لذلك، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية لدرس واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية.

وفي الانتظار، ألغيت قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة، باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تبقى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وهو ما بدأ تطبيقه فعلياً بعد إقرار الإصلاحات الدستورية.

ولحظت وثيقة الوفاق الوطني إصلاحات أخرى تتناول إقرار اللامركزية الإدارية تسهيلاً لخدمات المواطنين وتعزيزاً للإنماء الشامل وللمشاركة المحلية، فضلاً عن إعادة النظر في التقسيم الإداري، ضمن الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والمؤسسات. وأقرت وثيقة الطائف تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء ضماناً لخضوع المسؤولين لسيادة القانون، كما أقرت إنشاء مجلس دستوري لتفسير الدستور وتفسير دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

كما لحظت وثيقة الوفاق الوطني انتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي تدعيماً لاستقلال القضاء. وأقرت الوثيقة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية تأميناً لمشاركة مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تأخر تشكيل هذا المجلس سنوات عدة.

وفي موضوع التربية والتعليم، أكدت وثيقة الطائف على جعل التعليم إلزامياً في المرحلة الابتدائية، وأكدت على حرية التعليم وحماية التعليم الخاص، وإصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، فضلاً عن إعادة النظر

في المناهج وتطويرها بما يؤمن الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

وفي مجال الإعلام، أُقرّ إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحُرية، وقد تم لاحقاً وضع قانون للإعلام المرئي والمسموع وحدِّدت الإذاعات والتلفزيونات بعدد ومواصفات معينة وفق تراخيص يوصي بها المجلس الوطني للإعلام ويمنحها مجلس الوزراء.

❀ ❀ ❀

أفرد اتفاق الطائف فصلاً خاصاً تحت عنوان بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، وأبرز ما ورد فيه: قيام حكومة الوفاق بوضع خطة أمنية مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة تدريجاً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بعد إقرار الإصلاحات السياسية دستورياً وهو ما لم يتم بالكامل بعد سنوات من اتخاذ القرار، لجهة الميليشيات الفلسطينية فضلاً عن حزب الله الذي احتفظ بسلاحه كونه سلاحاً مقاوماً لإسرائيل.

٢ ـ إعادة توحيد القوات المسلحة، وهو ما تمّ تدريجياً بعد إبعاد العماد عون من قصر بعبدا.

٣ ـ حل مشكلة المهجرين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجِّر منه، وقد تأخر حل هذه المشكلة لأسباب سياسية ومالية، علماً أنه تم تشكيل وزارة للمهجرين كلِّف بها الوزير وليد جنبلاط، وصندوق للمهجرين يتولى دفع التعويضات للمهجرين وللذين احتلُّوا منازلهم بسبب ظروف الحرب.

وأقرَّت وثيقة الوفاق الوطني قيام القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة في فترة زمنية أقصاها سنتان بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، على أن تقرِّر الحكومتان بعد ذلك إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في

ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة ونقاط أخرى بحسب الضرورة. وتم الاتفاق لاحقاً بين الحكومتين اللبنانية والسورية على تحديد حجم ومدة وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية.

وفي الواقع، لم يتم تطبيق إعادة تمركز القوات السورية، بناءً على الحاجة إلى بقائها حيث هي منذ العام ١٩٩٠ نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي والظروف الإقليمية وما يرافقها من ضغوط، كما أعلن المسؤولون اللبنانيون مراراً.

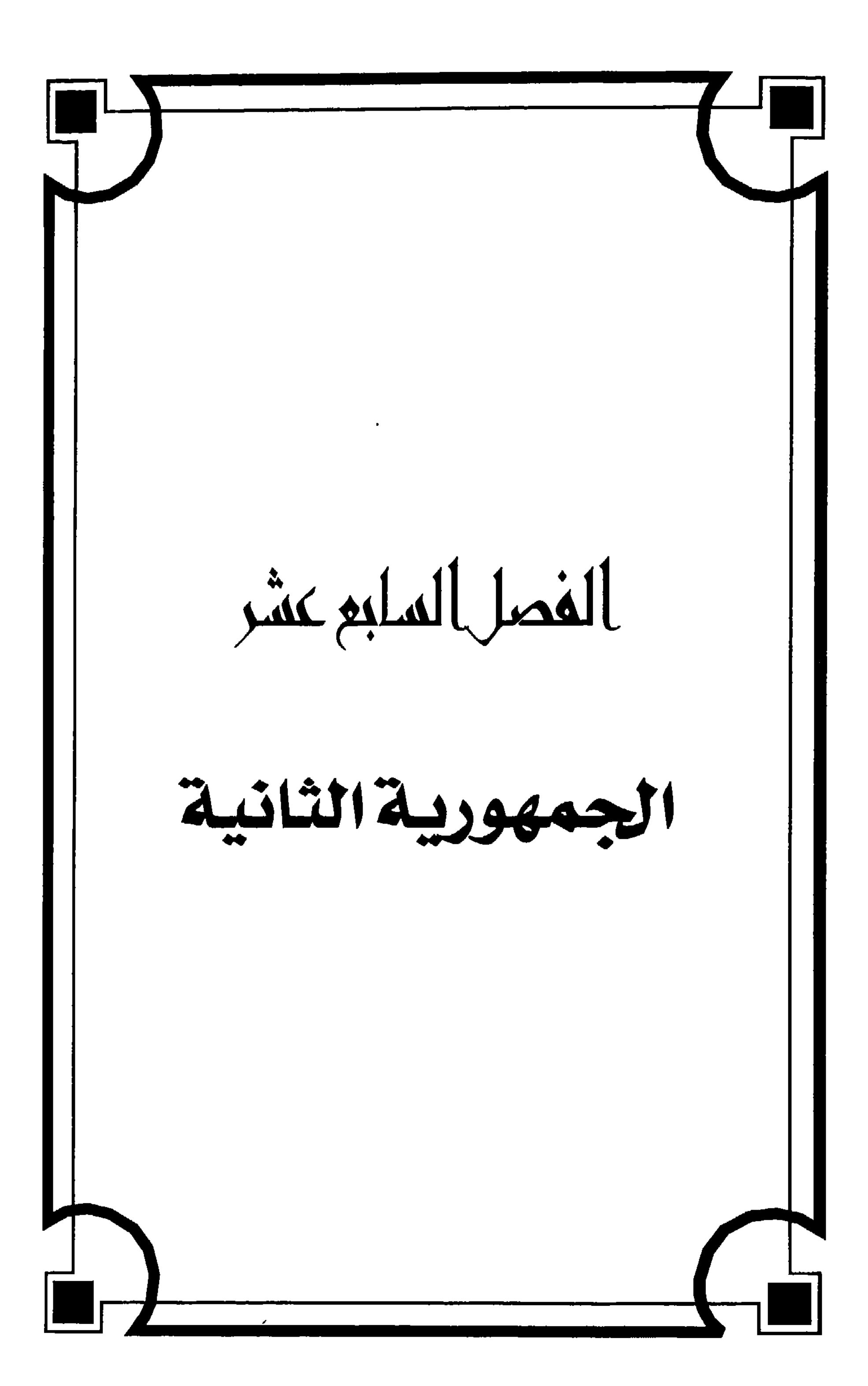
على صعيد آخر، أكدت وثيقة الوفاق الوطني العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وسائر القرارات القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة. كما أكدت تمسك لبنان باتفاق الهدنة الموقع في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩.

وشدّدت وثيقة الطائف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود المعترف بها دولياً.

وفي موضوع العلاقات اللبنانية السورية، أكدت وثيقة الوفاق على كونها مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة وتقتضي التنسيق والتعاون وفق اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.

ولاحقاً، تم في العام ١٩٩١ توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق في دمشق ولحظت خصوصاً تشكيل المجلس الأعلى اللبناني السوري الذي يرعى تطبيق المعاهدة.





الفصل السابع عشر

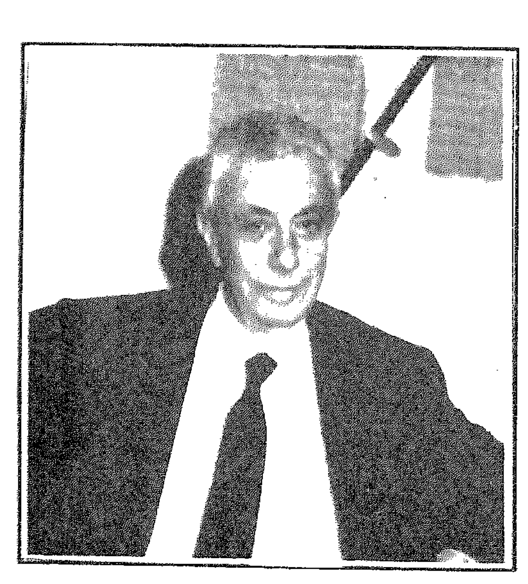
الجمهورية الثانية



بعد أسبوع فقط على أحداث ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) وإزاحة العماد ميشال عون، اغتيل في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون مع عائلته في منطقة بعبدا.

وفي ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠ قررت الحكومة خطة بيروت الكبرى تحت سلطة القوى الشرعية. وأبرز خطوة في هذا المجال كانت انسحاب ميليشيا القوات اللبنانية التي كانت تسيطر على شرق العاصمة وضاحيتها الشماليّة والغربية في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠.

وفي ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠ تمّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة عمر كرامي الذي كان وزيراً للتربية. وقد رفضت القوات اللبنانية المشاركة في الحكومة احتجاجاً على «ضعف التمثيل المسيحي» فيها.



الرئيس الياس الهراوي

وفي الأول من أيار (مايو) ١٩٩١ بدأ تنفيذ قرار حلِّ الميليشيات وجمع سلاحها الثقيل والمتوسط بإشراف الجيش.

وفي الشهر نفسه، أجاز مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ والذي لم يبق من أعضائه إلا سبعة وستون،

للحكومة أن تعيِّن واحداً وأربعين نائباً لمرة واحدة وأخيرة.

وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩١ تمّ في دمشق التوقيع على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا، في حين أنّ وزيرين مسيحيين عبَّرا عن بعض التحفظات عليها.

وقد أطلقت المعاهدة مسيرة التعاون بين البلدين وكرَّست دوراً أساسياً لسوريا في لبنان، كما كرَّست التلازم بين المسارين اللبناني والسوري في مفاوضات السلام مع إسرائيل. وقد اعتبرت المعاهدة أول اعتراف رسمي وعلني باستقلال لبنان كدولة.

وعلى الصعيد الأمني، وسّع الجيش اللبناني انتشاره نحو الجنوب واصطدم بالمسلحين الفلسطينيين في محيط مخيمي عين الحلوة والميِّة وميِّة قرب صيدا، وجرت اشتباكات تمكن بعدها الجيش من السيطرة على كل المناطق المحيطة بمخيم عين الحلوة وفرض على المسلحين الفلسطينيين التزام المخيَّم بعدما جرَّدهم من السلاح الثقيل.

في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) دمّر انفجار كبير أحد أجمل وأشهر مباني الجامعة الأميركية في بيروت وقتل نتيجته شخصان. وقد أثار الانفجار صدمة وردة فعل تلقائية تمثلت بحملة تبرعات وقرار بإعادة بناء المبنى كما كان.

وفي ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ انفجرت سيارة مفخخة في محلة البسطة وأدت إلى قتل اثنين وعشرين شخصاً.

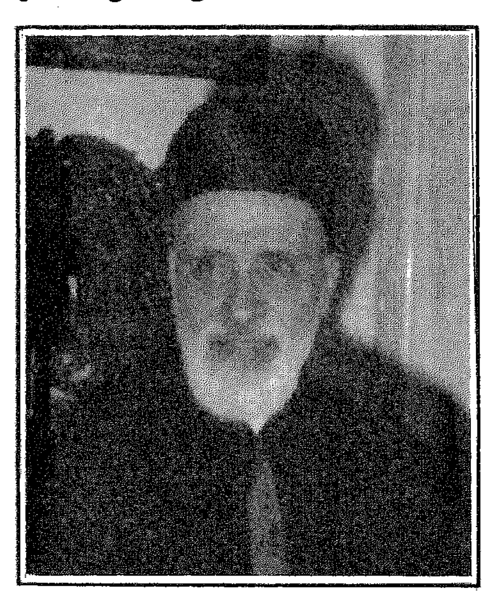
بداية العام ١٩٩٢ شهدت استمرار التوتر في الجنوب بين القوات الإسرائيلية التي تحتل الشريط الحدودي وحزب الله آلمتمثل «بالمقاومة الإسلامية»، وأدى نجاح عمليات المقاومة إلى انتقام إسرائيل باغتيال الأمين العام للحزب الشيخ عباس الموسوي في ١٦ شباط (فبراير) مع أفراد عائلته، وذلك بهجوم طائرات مروحية على موكبه عندما كان عائداً على إحدى طرقات منطقة النبطية من احتفال حزبي.

في هذا الوقت، شهدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً هائلاً تمثل خصوصاً بانهيار سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية، وسط بروز

خلافات على مستوى الحكم لا سيما بين رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة عمر كرامي.

وأدى تفاقم الأزمة إلى انفجار شعبي كبير في السادس من أيار (مايو)، حيث قاد الاتحاد العمالي العام حركة تظاهرات واسعة عمت البلاد وبلغت حدّ إقفال عدد كبير من الطرقات الرئيسية، فيما لم تتدخل القوى الأمنية لمنعها بل اكتفت بحماية المؤسسات العامة ومراقبة الموقف عن كثب. وقيل إن رئيس الجمهورية وبعض أركان الحكم لم يمانعوا في حصول هذه الفورة الشعبية تسهيلاً لتطيير الحكومة. وهذا ما حصل، إذ استقال رئيس الحكومة عمر كرامي، فكلّف الرئيس السابق للحكومة رشيد الصلح في ١٣ أيار (مايو) بتشكيل الحكومة الجديدة التي لم تختلف كثيراً عن سابقتها. وتبيّن أن مهمتها الأساسية محددة وقصيرة في الزمن وهي الإشراف على إجراء أول انتخابات نيابية بعد الحرب. وبالفعل أقرت الحكومة قانوناً جديداً للانتخاب لم يراع وثيقة الوفاق، فميّز بين دوائر انتخابية وأخرى، فلحظ كلاً من محافظتي بيروت والشمال دائرة انتخابية، ودمج محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة واحدة. أما الجبل والبقاع، فأقرّ فيهما إجراء الانتخابات على أساس الدوائر المصغّرة القديمة، أي الأقضية. وهذا الأمر أثار احتجاجاً كبيراً لدى أغلبية المسيحيين الذين رأوا فيه استهدافاً لنفوذهم في جبل لبنان حيث يشكلون الأكثرية.

وبالرغم من ذلك، أجريت الانتخابات في صيف الـ ٩٢ وسط مقاطعة كبيرة من قبل اللبنانيين عموماً، والمسيحيين خصوصاً. ولم تتجاوز نسبة المشاركة فيها ١٣ في المئة، مما أضعف المجلس النيابي المنتخب لجهة



البطريرك صفير

صدقيّته وقد برز خلال هذه الفترة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير كالرمز الأكبر للمعارضة.

وفي ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ٩٢ تمّ انتخاب نبيه بري الوزير ورئيس حركة أمل رئيساً لمجلس النواب محل الرئيس حسين الحسيني.

وفي ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر)، وبعد انتهاء مهمة حكومة الصلح كلف السيّد رفيق الحريري بتأليف الحكومة الجديدة، الأمر الذي أرخى مسحة تفاؤل ودفع العملة الوطنية إلى التحسُّن تدريجياً، كون الحريري رجل أعمال ومتمولاً كبيراً يتمتع بصداقات متينة في المملكة العربية السعودية ودول الغرب. وقد أعلن الحريري عن بداية مسيرة إعادة الإعمار كعنوان أساسي لحكومته.

على خط آخر، برزت على الصعيد الإقليمي رياح جديدة للسلام في الشرق الأوسط كان عنوانها مؤتمر مدريد الذي أرسى الخطوط العريضة للمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية توصلاً إلى السلام العادل والشامل على أساس معادلة «الأرض مقابل السلام».

مؤتمر مدريد (تشرين الأول ١٩٩١)

بالرغم من أن الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد من قبل الراعيين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي ركزت على التوصل إلى السلام الشامل والعادل على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلّة بموجب القرار ٢٤٢ في شكل خاص، فإن لبنان شارك في المؤتمر لأنه معني بهذا السلام، علماً أنه رفض الربط بين تنفيذ القرار ٤٢٥ والمحادثات حول تطبيق القرار ٢٤٢، كون القرار الأول غير مرتبط بتحقيق السلام الشامل والكامل وهو يختص بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

وفي آذار (مارس) ١٩٩١ وبعد انتهاء حرب الخليج بين التحالف الغربي ـ العربي بقيادة الولايات المتحدة وبين العراق بانتصار كبير للأميركيين، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش إلى تسوية قضية الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وبعد طول أخذ ورد ومساع حثيثة من وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر، وافقت الأطراف المعنية كافةً



الجيش الإسرائيلي في الجنوب

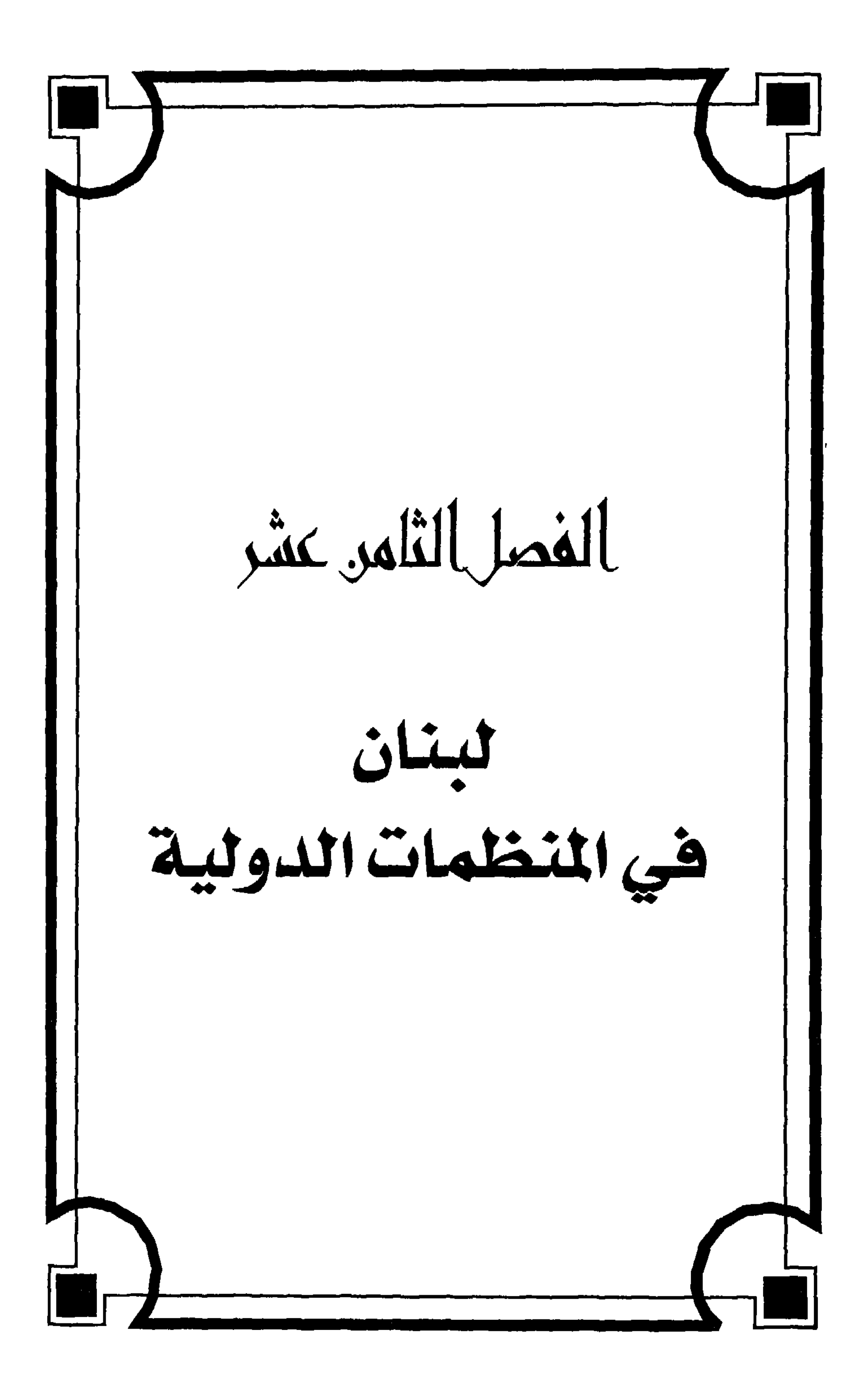
على حضور المؤتمر، علماً أن منظمة التحرير الفلسطينية لم ترسل ممثلين مباشرين عنها بل اتفقت مع شخصيات قريبة منها على تمثيلها في المؤتمر.

افتتح المؤتمر في القصر الملكي في مدريد في الثلاثين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ برئاسة الرئيس الأميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف وحضور وفد من لبنان وسوريا ومصر وإسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، ووفد يمثل المجموعة الأوروبية ومراقبين من منظمات دولية وإقليمية عدة.

وتألف الوفد اللبناني من وزير الخارجية فارس بويز رئيساً، والأعضاء: مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السيد ظافر الحسن، سفير لبنان في لندن محمود حمود، سفير لبنان السابق في مدريد عباس حمية، السفير سمير مبارك، السفير جهاد مرتضى، المستشار القانوني أنطوان خير، المستشار القانوني غسان سلامة، وعدد آخر من المساعدين.

وقد ترافق مؤتمر مدريد مع تصاعد للتوتر في الجنوب حين قصفت القوات الإسرائيلية مناطق عدة مما دفع لبنان إلى طلب تطمينات حول الوضع عملت على تقديمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.





الفصل الثامن عشر

لبنان
في المنظمات الدولية



في جامعة الدول العربية

بدأت خطوات التقارب بين الدول العربية بمجموعة اتفاقات ثنائية، أما الخطوات الفعلية فبدأت اعتباراً من ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٣. وكانت مصر قد وجهت دعوات إلى الدول العربية للتشاور وإبداء الرأي حول موضوع الوحدة العربية. تمت المحادثات بين العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والدولة المضيفة. وبعد انتهاء الاجتماعات، وجهت مصر دعوة إلى اللجنة التحضيرية التي انبثقت عن مجموعة الدول السبع، لعقد بروتوكول الإسكندرية.

بروتوكول الإسكندرية

جرت المباحثات في الفترة الممتدة بين ٢٥ أيلول (سبتمبر) و ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، وانتهت بصدور البروتوكول الخاص الذي سمي باسم المدينة التي عقد فيها والذي أنشئت بموجبه جامعة الدول العربية. وقد شدد البروتوكول على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء، وعلى مبدأ المساواة. وصدرت فيه فقرة خاصة بضمان استقلال لبنان، وحدوده، حيث ورد فيها: «تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة». وقد اعتبره المجتمعون قراراً قاطعاً ونهائياً.

ميثاق الجامعة العربية

بعد مفاوضات جديدة، تم التوقيع في القاهرة على ميثاق الجامعة العربية. وقد مثل لبنان وزير خارجيته آنذاك هنري فرعون. وجرى التوقيع في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥.

ويتألف الميثاق من عشرين مادة وثلاثة ملاحق، تتناول المحافظة على استقلال الدول الأعضاء، وسيادتها، وتوثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون. وقد جاء في مقدمته أن ممثّلي البلاد قد اتفقوا على عقد الميثاق «تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول، وسيادتها، وتأييد هذا المبدأ في جميع مواده بصورة لا تقبل الجدل ولا الشك».

ونص كذلك على احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة، نظام الحكم القائم في دول الجامعة، واعتباره حقاً من حقوق تلك الدول. وتتعهد الدول بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

ووضع الميثاق ملحقاً خاصاً بفلسطين، فاعتبرها مستقلة واعتبر هذا الاستقلال محجوباً لأسباب قاهرة، وقرر إشراكها في مجلس الجامعة بواسطة مندوب، يتولى المجلس اختياره. (أصبح المندوب في ما بعد يسمى من قبل منظمة التحرير).

علاقة لبنان بالجامعة

لبنان من أبرز الأعضاء الذين سعوا إلى تأسيس الجامعة. وقد ساهم في جميع الأنشطة التي قامت بها، إضافة إلى أن سياسته قامت منذ البدء على التعاطي الإيجابي مع جميع أشقائه العرب، ورفض سياسة المحاور العربية أو التناحر. ودخل طرفاً في كل نشاطات الجامعة الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمواصلات وحتى العسكرية منها (توقيعه على معاهدة الدفاع العربي المشترك).

وقد استضاف العديد من نشاطاتها، ففي سنة ١٩٥٧ أقيمت الدورة الرياضية العربية، في مدينة كميل شمعون الرياضية، في بيروت. واستضاف لبنان دورات عربية عديدة في أوقات لاحقة.

لبنان ومنظمة الأمم المتحدة

بعد فشل عصبة الأمم في حل النزاعات الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، وعدم القدرة على صيانة السلم الدولي، وقيام الحرب العالمية الثانية، رأت الدول الحليفة المناهضة لألمانيا والمحور ضرورة قيام تعاون دولي يكون قادراً في المستقبل على صيانة السلام والأمن الدوليين، ويحقق التعاون المطلوب في شتى المجالات الثقافية والإنمائية وغيرها.

وقد حصلت اجتماعات عديدة بدءاً من موسكو (١٩٤٣) إلى دامبرتون أوكس (١٩٤٤) إلى مؤتمر يالطا (١٩٤٥) الذي وضع الحلول العملية للفترة التي ستلي نهاية الحرب وانتصار الحلفاء، وصولاً إلى مؤتمر سان فرنسيسكو (١٩٤٥) وحضرته خمسون دولة، بينها لبنان ووضعت ميثاق الأمم المتحدة من ١١١ مادة، ووقعت عليه بالأحرف الأولى في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٥. وتم التصويت عليه في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥ ووضع موضع التنفيذ.

لبنان يشارك كعضو مؤسس

تلقت وزارة الخارجية اللبنانية بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٥ رداً على مذكرتها لحكومة الولايات المتحدة، تتضمن استعداداً أميركياً لقبول لبنان رسمياً في مصاف الأمم المتحدة.

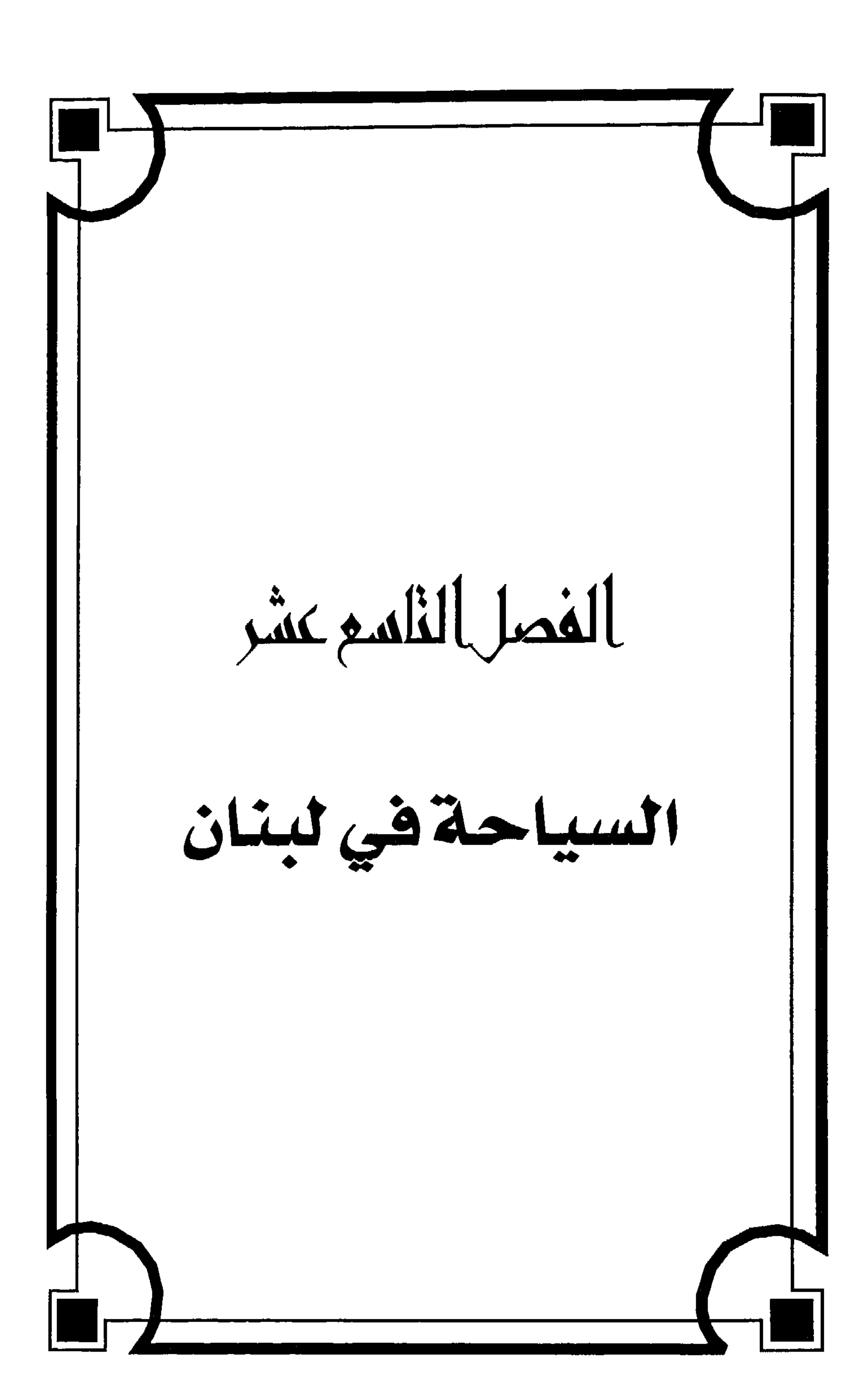
وفي ٣١ آذار (مارس)، وجهت الدعوة الرسمية إلى لبنان للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو، من الدول الأربع الكبرى بواسطة الولايات المتحدة. فأعلن لبنان الحرب على المحور، في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥، وكان هذا شرطاً لحضور المؤتمر.

لبنان والمنظمة الدولية

لعب لبنان دوراً مهماً كونه من الدول المؤسسة، ودافع باستمرار عن القضايا العربية. وهناك العديد من اللبنانيين الذين أدوا أدواراً مهمة في تاريخ المنظمة الدولية، أمثال الدكتور شارل مالك الذي شارك في عضوية مجلس الأمن الدولي، وكان رئيس الجمعية العامة في واحدة من المرات سنة ١٩٥٨، وترأس اللجنة الدولية المكلفة سنة ١٩٤٦ وضع شرعة حقوق الإنسان. بالإضافة إلى العديد من اللبنانيين الآخرين الذين كانت لهم أدوار مهمة داخل أروقة الأمم المتحدة، وكلفوا بالعديد من المهمات الدولية في مختلف الوكالات.

ويذكر أن الأمم المتحدة اختارت لبنان ليكون مركزاً إقليمياً لمنظمة «اليونسكو»، ومركز منظمة العمل الدولية، ومركز إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، إضافة إلى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف».

وقد لجأ لبنان إلى الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٦، لإخراج الجيوش الأجنبية من أراضيه، وقد صدرت قرارات كثيرة تدعو الدول الأعضاء للمحافظة على استقلاله وسلامة حدوده، ومنع التدخل الخارجي في شؤونه. ولا بد من ذكر الدور الفعال الذي لعبته الأمم المتحدة في إطار توقيع الهدنة بين لبنان وإسرائيل، وسهر مراقبيها على التنفيذ.



الفصل التاسع عشر

السياحة في لبنان



شكّلت السياحة بعد الاستقلال وقبل الحرب التي اندلعت في العام ١٩٧٥ إحدى أبرز ركائز قطاع الخدمات الذي وفّر ٧٠٪ من الناتج القومي عشيّة الحرب. ويعود ازدهار السياحة في لبنان إلى جملة أسباب خارجيّة وداخليّة.

والأسباب الخارجيّة يمكن عرضها كالتالي:

ـ لقد وفّر إنتاج النفط في دول الخليج العربي خصوصاً ثروة هائلة، لا سيّما في يد الأفراد الذين وجد الكثير منهم في لبنان واحة طبيعيّة مثاليّة للاصطياف، ومتنفّساً للسياحة واللهو والاستجمام، بفضل الطابع الليبرالي الذي ساد المجتمع وتوفُّر الخدمات باحتراف وديناميّة. كما أن الظروف السياسيّة ساهمت بدورها في تفوق لبنان على سواه من دول المنطقة في استقطاب السياح والزوار من هذه الدول، والذين تحوّل بعضهم إلى مقيمين دائمين. ففي العام ١٩٤٨، أغلقت الحدود مع فلسطين وخيَّم التوتر على الأراضي المقدسة التي اجتذبت دائماً أعداداً كبيرة من السياح والحجّاج. وفي العام ١٩٥٠، تمّ الانفصال الجمركي بين لبنان وسوريا. وفي العام ١٩٥٢، قامت الثورة على النظام الملكي في مصر، فضلاً عن تحول الاقتصاد السوري والعراقي إلى الاشتراكيّة وتسلسل الاضطرابات في دول أخرى.

هذه العوامل مجتمعةً، عززت الحركة السياحيّة في لبنان، والتي استفادت من تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات من قبل رجال أعمال سوريين وعراقيين ومصريين وفلسطينيين وخليجيين. ولا ينبغي إسقاط أهميّة السريّة المصرفيّة التي شجّعت بدورها القطاع السياحي في شكل غير مباشر.

لقد مثّل القطاع السياحي قبل الحرب نحو ٢٠٪ من الناتج القوي

الإجمالي في لبنان، ووصلت عائداته إلى مليار و٤٣٥ مليون ليرة عام ١٩٧٤، بعدما كانت قبل سنتين فقط، أي عام ١٩٧٢ لا تزيد عن ٦٢١ مليون ليرة، أي بزيادة فاقت نسبتها الـ ١٠٠٪. كما أن السياحة أمنت في ذلك الحين العمل لأكثر من اثنين وثلاثين ألف لبناني، أي ما يوازي ٦٪ من اليد العاملة.

المواقع الأثريّة

يمثّل لبنان مزيجاً فريداً وواسعاً وحيًّا من الحضارات المتراكمة التي تركت آثارها في الحجر والبشر على السواء.

فلبنان كان منذ فجر التاريخ مقرًّا وممراً للشعوب على اختلافها، نتيجة موقعه الجغرافي المميَّز في قلب العالم القديم عند مفترق القارات، وفي واجهة الشاطىء الشرقي للمتوسط والساحل الغربي للقارة الآسيويّة. كما أنه

شكّل نقطة تلاقٍ حيناً ونقطة صدام حيناً آخر بين الحضارات المختلفة التي انتشرت في محيطه. وهي في الواقع تقدمت سواها من الحضارات بما قدمته للإنسانيّة من عطاءات.

ففي الجنوب الحضارة المصرية الفرعونيّة والحضارة العربيّة القديمة (اليمن والحجاز والبحرين. . .).

وفي الشرق حضارات الفرس وبلاد ما بين النهرين (البابليّون والأشوريّون والكلدانيّون وقبلهم وبعدهم).

وفي الشمال الحثيّون والقوقازيّون واليونان الإغريق والعثمانيّون. . .

وفي الغرب الرومان وقبلهم القرطاجيّون أحفاد الفينيقيّين.

ولم يقف التراكم الحضاري في لبنان عند حدّ، وليس من غازٍ أو مستقرٍّ إلا وترك بصماته.

المناخ

لعلّ المناخ في لبنان هو من المناخات الأجمل في العالم، نظراً للتوازن الطبيعي الذي يعكسه، كونه يشكل نموذجاً رائعاً للمناخ المتوسطي؛ إذ تتنوع الفصول بجلاء بين شتاء وربيع وصيف وخريف بكل خصائصها. وما يزيد من لطف مناخ لبنان، هو أنه بعيد نسبياً عن تأثير الرياح الغربيّة الآتية من المحيط الأطلسي، وتأثير الرياح الشماليّة الآتية من السهوب الروسيّة ومن الرياح الشرقيّة الجنوبيّة الساخنة التي لا تبلغ إلا نادراً في الربيع والصيف. ويعود الفضل في هذا التوازن، لا سيّما في الحرارة، إلى سلسلة الجبال الغربيّة وخلفها الشرقيّة التي تسهم في التخفيف من حدّة الحرّ صيفاً، وشدّة البرد شتاء.

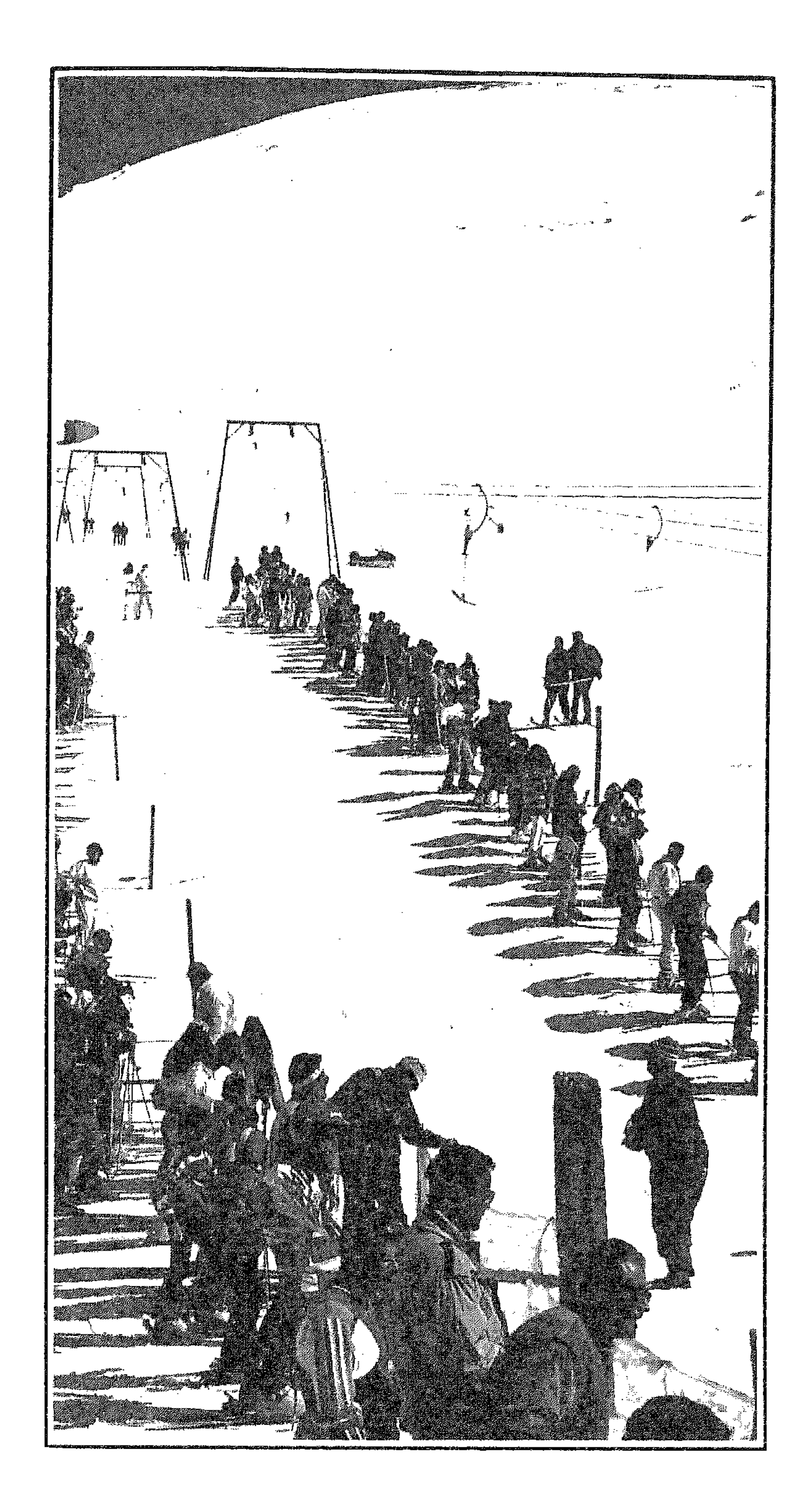
هذه الميزات المناخيّة تشجع السياح عموماً على التوجّه إليه في كل أوقات السّنة؛ فالصيف فيه أقلّ حراً مما هو عليه في البلدان الاستوائيّة، وشمسه تسطع في شكل دائم، مما يشجع الراغبين في التنزه والتمتع على شواطئه بالبحر سباحةً ولهواً واكتساباً للسمرة المرغوبة، لا سيّما من الأوروبيّين وهم أكثر الناس حبًّا بالسياحة على الإطلاق.

أما في الشتاء، فالدفء النسبي على الشواطىء يجذب كثيرين إلى التمتع بالليالي الصاخبة في الملاهي والمطاعم. لكن نقطة الجذب الأبرز تتمثل في الثلوج التي تكلّل أعاليه والقمم، بما يتيح ممارسة رياضة برع بها العديد من السياح، وهي رياضة التزلج التي يملك لبنان لها محطات كثيرة.

الأرض

إن اقتراب سلسلة الجبال الغربيّة من البحر في معظم المواقع يؤمن محيطاً بيئياً ممتازاً للمدن الساحليّة، حيث الخضار، بالرغم مما أصابه من تآكل، يشكّل زناراً جميلاً يطلّ على بيروت وطرابلس ومحيط مدينة جونيه، بغابة واسعة من الصنوبر، تمتد من أعالي قمة حريصا إلى أطراف الأحياء السكنيّة الساحليّة. ولعلّ جونيه تملك أجمل الخلجان في العالم.

وقرب الجبال من الساحل، حيث أكبر المدن وعلى رأسها بيروت بمطارها والمرفأ، يسهل كثيراً على السياح الانتقال بسرعة من المصايف



التزلج في الأرز

ومراكز التزلج، وأحياناً في وقت قياسي؛ إذ يمكن لهاوي التزلج الوصول إلى محطة كبيرة خلال نصف ساعة، وهو أمر نادر جداً إن لم يكن مستحيلاً في البلدان الأخرى التي تملك محطات تزلج كإيطاليا وفرنسا. . .

وما يزيد من جمال الجبال اللبنانيّة هو تفجّر الينابيع البديعة في الكثير من السفوح والوديان، حيث أقيمت المقاهي والمطاعم والحدائق الغنّاء والمنتجعات السياحيّة التي تشكّل مقصداً لا يُفوَّت، لا سيّما للسياح العرب الذين يجدون فيها تعويضاً عن المناخ الجاف والصحراوي في بلدانهم.

أما سهل البقاع، فيمثّل لوحات جمالية رائعة لمن يشاهدها من الروابي المطلّة عليه. ويحتوي على مواقع طبيعيّة جميلة من وادي العاصي شمالاً إلى بحيرة القرعون جنوباً، وإن كانت بحيرة اصطناعيّة يحصرها سدّ على نهر الليطاني، من دون تجاهل وادي البردوني الذي يخترق مدينة زحلة.

وتبقى ظاهرة طبيعيّة لا مثيل لها في العالم، وهي شجر الأرز الذي دخل التاريخ منذ آلاف السنين. فهو الذي صنع الفينيقيّون منه سفنهم التي شقوا بها عباب البحر مستكشفين وباحثين عن أسواق جديدة. وهو الذي استخدمه الملك سليمان في بناء وتزيين الهيكل. وهو الذي غنّاه الكتاب المقدس والكثير من الشعراء والأدباء. والنماذج الأقدم والأكثر شهرة لشجرة الأرز موجودة في المنطقة المعروفة باسمه في أعالي بشري حيث توجد عشرات الأشجار التي يعود عمرها لآلاف السنين، وتعرف لمهابتها وقدسيتها بـ «أرز الرّب».

أمّا الوادي الأشهر فهو وادي قاديشا، أو وادي القديسين، نظراً لمعارجه القاسية ومنظره المثير للمشاعر المتناقضة، الأمر الذي جعله موئل النساك والرهبان. وهو الذي يعتبر المركز التاريخي للطائفة المارونيّة. وما زال في أيامنا المعاصرة يجتذب الكثير من الحجاج والسياح على السواء، إذ تنتشر في سفوحه الأديرة والكنائس والمغاور التي سكنها النساك على مرّ القرون؛ لا بل إنهم كثيراً ما حفروا في الصخر تلك المعابد.

الثقافة

لقد ساهم الانفتاح الفكري والثقافي للبنانيّين في استثمار هذا العامل المهم في الحقل السياحي؛ فاللبناني إجمالاً يحبّ تعلم اللغات، لا سيّما العالميّة منها كالفرنسيّة والإنكليزيّة، الأمر الذي يسهّل عليه الاتصال بالخارج وبالزوار الأجانب. كما أن محافظة اللبنانيّين على اللغة العربيّة وفّر لهم احتراماً وعرفاناً بالجميل لدى جميع العرب، والطبيعية الليبراليّة للمجتمع اللبناني التعددي جعلت السياحة التي تعتمد على فن الاتصال وتقدم أفضل الخدمات قطاعاً انتاجياً أساسياً، الأمر الذي دفع إلى احتراف صناعة فندقيّة راقية، تمثّلت بتأسيس المدرسة الفندقيّة منذ بداية الخمسينات. وقد خرّجت آلاف الطلاب اللبنانيّين والعرب، كونها الوحيدة من نوعها في العالم العربي. كما تمّ إنشاء المعهد السياحي لإعداد الأدلاء السياحيّين، والمجلس الوطني لإنماء السياحة الذي يعرّف عن نفسه، إلى جانب وزارة السياحة، فضلاً عن الشرطة السياحيّة التي تتلقى تدريباً خاصاً لخدمة السياح.

وهذه الصناعة أوصلت لبنان عشيّة الحرب الأهليّة إلى استقبال ما يربو على ثلاثة ملايين سائح عام ١٩٧٤.

المدن السياحية

بيروت

شهدت هذه المدينة منذ ازدهارها على أيام الفينيقيّين حركة نشطة بسبب المرفأ المحمي في خليجها الشمالي، وخصوبة السهول المحيطة بها. وقد ازدهرت كثيراً في عهد الرومان حيث كانت عاصمة إقليميّة ومركز مدرسة الحقوق الشهيرة، فقصدها الزوار وطلاب العلم والرحّالة في مختلف أنحاء الأمبراطوريّة.

وعلى الرغم من الزلزال الذي ضربها عام ٥٥١ عادت بيروت شيئاً فشيئاً إلى البروز، لا سيّما مع سعي الأمير فخر الدين الثاني في بداية القرن السابع عشر إلى إنهاضها وإعمارها، وهو ما تابعه الأمير بشير الثاني، حتى أصبحت عاصمة الولاية العثمانيّة التي عرفت باسمها.

ولا يمكن الحديث عن حركة سياحيّة بمعناها الحديث في بيروت إلا بعد الحرب العالميّة الثانية وبناء مطارها الدولي، علماً أن حركة اصطياف سجّلت بعد الحرب العالميّة الأولى من قبل بعض الأرستقراطيّين العرب والأوروبيّين.

وأهم ما يلفت السياح في بيروت هو الأبنية القديمة التي تعود خصوصاً إلى القرن التاسع عشر بقرميدها الأحمر وقناطرها ونوافذها المحفورة، والتي تحوي طابعاً يمزج بين المؤثرات البيزنطيّة والعربيّة والإيطاليّة. وما زال بعض هذه النماذج المعماريّة موجوداً في بعض الأحياء كالقنطاري وزقاق البلاد والجّميزة والأشرفيّة. ولعلّ متحف سرسق في الجميزة يمثّل أجمل النماذج، فضلاً عن قصور عدّة في محيطه تعود للأرستقراطيّة الأورثوذكسيّة العربية في بيروت.

كما أن العثمانيّين تركوا بعض الأبنيّة الضخمة والجميلة التي تحوّلت غالباً إلى مقرّات رسميّة كالسراي الكبير والقصر الحكومي في الصنائع . . .

أمّا المتحف الوطني، فيضمّ ثروة منوّعة من الآثار والتحف التي تنتمي إلى مختلف العصور والعهود، ولعلّ أبرزها ناووس ملك جبيل أحيرام الذي يعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ويحمل أول كتابة للأبجديّة الصوتيّة التي توصّل إليها الفينيقيّون من ٢٢ حرفاً.

ومن المعالم اللافتة في بيروت مجموعة الكنائس والجوامع الأثريّة التي تعود إلى فترات تاريخيّة مختلفة، وفي مقدمها جامع الإمام الأوزاعي في المحلة المعروفة باسمه، والجامع العمري الكبير الذي كان كنيسة مار يوحنا المعمدان الصّليبيّة والتي بنيت على أنقاض كنيسة بيزنطيّة بنيت بدورها على أنقاض معبد روماني. وفي هذا التعاقب دليل على تاريخ بيروت المتراكم فوق أرضها، وهو ما كشفته الحفريات الكبيرة بعد انتهاء الحرب، والتي أظهرت أكثر من بيروت مطمورة تضم كل طبقة منها معالم وآثاراً قيّمة جداً.

ولا بد من الإشارة إلى حرج صنوبر بيروت الشهير الذي يشكّل أثراً طبيعياً فريداً يعود الفضل في زراعته إلى الأمير فخر الدين. وإذا كانت معالم بيروت الطبيعيّة معدومة تقريباً باستثناء شاطئها الجميل الصخري في الوسط والرملي جنوباً، فإن صخرة الروشة، أو مغارة الحمام كما سماها الفرنسيّون، تمثّل لوحة جماليّة رائعة بشكلها الهندسي الذي يشبه قبة ضخمة تمرّ من تحتها الزوارق.

أمّا بيروت الحديثة التي سميت لؤلؤة الشرق فتقدّم كل وسائل الراحة والترفيه للسائح وعلى مختلف المستويات، من فنادق ومطاعم ومرابع إلى الكورنيش البحري الذي يمتد كيلومترات عدة، فضلاً عن الفرصة الفريدة التي تقدمها للتسوُّق، لا سيما للزوار العرب.

ومن المسلّم به أن أعظم فترة شهدت فيها بيروت تدفّق السياح كانت بين أوائل الستينات ومنتصف السبعينات، حيث كانت الأسواق التقليديّة في أوج ازدهارها كأسواق الملابس والقماش (سرسق والطويلة وأياس)، وسوق

الصاغة (الأغنى في الشرق الأوسط)، فضلاً عن النهضة الفندقيّة التي تمثّلت ببناء أضخم الفنادق كالفينيسيا والهوليداي إن. ولا ينبغي إسقاط الازدهار الواسع الذي شهدته مسابحها الخاصّة والتي كان يقصدها السياح الأجانب بكثافة، مع تقدم ما يسمى بالسياحة المدنية، أي سياحة التمتع بالشمس والبحر. ولم يكن ليل بيروت أقلّ إشعاعاً من نهارها مع ازدهار الحياة الفنيّة والحفلات الصاخبة التي كانت تقدمها الملاهي ببرامجها الأجنبيّة والشرقيّة، لا سيّما في محلة عين المريسة وميناء الحصن والزيتونة ورأس بيروت (الروشة).

طرابلس

هي العاصمة الثانية للبنان وتتميّز بزحمة التاريخ فيها، فهي تضمّ إحدى أضخم القلاع الصليبيّة التي ما زالت قائمة، وهي قلعة ريمون دو سان جيل المطلّة على نهر أبي علي. كما تضمّ عدداً كبيراً من المساجد الأثريّة والكنائس الجميلة والأسواق المقبّبة التي تحافظ على طابعها، وتحتضن في جنباتها الصناعات الحرفيّة والتقليديّة التي تثير إعجاب السياح.

ومن أبرز المعالم الأثريّة أربعون مبنى يعود تاريخها إلى عهد المماليك، وعلى رأسها المسجد الكبير الذي بناه السلطان محمد بن قلاوون وابنه الأشرف، فضلاً عن الحمامات الشهيرة في الوسط القديم التي بناها الأمير عزّ الدين أيبك.

وتشتهر طرابلس بصناعة تقليديّة متوارثة هي صناعة الحلويات الشرقيّة على أنواعها، والتي لا يمكن تذوق بعضها إلا في طرابلس.

أمّا طرابلس الحديثة، فتقدم جمالات متنوعة، لا سيّما عبر التنزه على ضفاف نهر أبي علي وفي الأسواق القديمة والشوارع الحديثة، وصولاً إلى الكورنيش البحري الجميل على شاطىء المدينة التوأم المينا. وتنفرد طرابلس بوجود مجموعة من الجزر الصغيرة قبالة شاطئها والتي يقصدها السياح، بعضها بالمراكب.

أمّا معرض طرابلس الدولي، فيمثل مفخرتها الحديثة، بالرغم من أنه لقي الإهمال لفترة طويلة.

جونيه

لقد عرفت جونية دائماً بخليجها الذي يوصف من بين الأجمل في العالم، والمدينة اليوم تعتبر في مقدمة المواقع السياحيّة، ليس فقط في لبنان، بل على الساحل الشرقي للمتوسط. فهي تضجّ بالمجموعات البحرية الضخمة والحديثة والفنادق الفاخرة والمطاعم والملاهي والمراقص والمقاهي ودور المسرح والسينما ومدن الألعاب. لكن أبرز معالمها قاطبة هي التالية:

ـ كازينو لبنان وهو الأكبر والأشهر في الشرق الأوسط. وقد شهد منذ انطلاقه في أواخر الخمسينات أحداثاً مجيدة واستعراضات فريدة، ومن بينها انتخابات ملكات جمال أوروبا. وكان يقصده هواة الميسر والقمار من مختلف الدول العربيّة والأجنبيّة. كما أنه يضمّ مسرحاً كبيراً وسلسلة مطاعم، وأبرزها المعروف بالترّاس الذي يطلّ على خليج جونيه بأجمل لوحة تشعّ ليلاً بالأنوار.

ـ مزار سيدة لبنان الذي يربض على أجمل تلة من التلال المكسوّة بالصنوبر التي تطلّ على المدينة. ويضم المزار تمثال السيدة العذراء فوق قاعدة حجرية تحتضن كنيسة صغيرة. وفي موازاته إحدى أضخم الكاتدرائيات الحديثة في الشرق. ويقصد هذا المزار، لا سيّما في الربيع والصيف، مئات الألوف من اللبنانيّين والعرب والأجانب مسيحيّين ومسلمين للحجّ والتبرك والصلاة، وللتمتع من هناك بمنظر مدينة جونية المزهوة بقرميدها الأحمر.

ـ التلفريك: يشكل التلفريك الذي يمتد من جونيه وحريصا والذي تأسس في الستينات مقصداً مميزاً للسياح الذين يتمتعون في الرحلة على متنه صعوداً ونزولاً بين جونية وحريصا بمناظر بديعة وإحساس مثير. وما ساهم في شهرته هو أن عشرات الأفلام السينمائيّة العربيّة تضمّنت لقطات لممثّليها فيه.

ـ المرفأ الذي يشغله النادي اللبناني للسيارات والسياحة، ويضمّ مئات اليخوت الفخمة وملاعب لكرة المضرب التي تشهد دورات دوليّة عدّة، فضلاً عن أن النادي ينظّم انطلاقاً منه سلسلة من الراليات المثيرة، وأشهرها رالي لبنان الدولي الذي يشارك فيه أبطال من أنحاء العالم.

- وفي جنوب جونيه تقع بلدة ذوق مكايل النموذجيّة بحدائقها ومعالمها التراثيّة والبيئيّة الجميلة، وأبرزها السوق القديم الذي بات بعد الحرب وإعادة تأهيله مجتذباً لعشرات ألوف السياح والمتنزهين وروّاد المطاعم والمقاهي والطرب والسمر، فضلاً عمّا يضمّه من مراكز حرفيّة تراثيّة، وخصوصاً لحياكة الحرير التي طبقت شهرة الذوق فيه الآفاق.

يبقى أن منطقة الكسليك في جنوب جونيه المطلّة على البحر أصبحت بعد الحرب تضمّ أفخم المحلات للتسوُّق لدى الأثرياء والموسرين من اللبنانيّين والعرب، وارثة بذلك شهرة شارع الحمراء في بيروت قبل الحرب لدرجة أصبح روّادها مضرب مثل للتندّر.

جبيل

يلتقي العديد من المؤرخين على التأكيد بأن جبيل هي أقدم مدينة في العالم وأنها مهد الأبجديُة الفينيقيّة. وتضمّ جبيل حالياً آثاراً غنية تعود إلى عصور عدّة، فينيقيّة ورومانيّة وصليبيّة وسواها. وأبرز معالمها المرفأ الفينيقي القديم والقلعة البريّة، علماً أن الكثير من المكتشفات القيّمة فيها نُقلت إلى المتاحف. وما زالت تقوم فيها كنيسة هي من بين الأجمل والأكبر التي شادها الصليبيّون في الشرق، وهي كنيسة مار يوحنا مرقص. وتتميز جبيل بأسواقها النموذجيّة القديمة، ولا سيّما السوق المرصوف وبمتحف الشمع.

والسياحة في جبيل اتخذت في عصر النهضة شكل بعثات للعلماء والمنقّبين، كما شهدت مرور عدد من الرحّالة. أما جبيل الحديثة فتقدم للسائح مجموعة من المطاعم والمقاهي والمسابح وتتيح له الفرصة للتنزه في أسواقها المزدحمة بالكثير ممّا يشتهيه فضلاً عن النزهات التي تنطلق من مرفئها التاريخي بالزوارق الصغيرة وكأن المرء يستعيد تاريخ أيام الفينيقيّين.

وإلى شمال جبيل تقع بلدة عمشيت التي تضمّ عشرات القصور والأبنية التراثيّة وسط الحدائق والمتنزهات. وفي طرفها المطلّ على البحر يوجد مخيّم عمشيت الشهير الذي يتيح لهواة التخييم مجالات واسعة للتسلية والرياضة وسط حدائق غنّاء.

صيدا

هي أم المدن الفينيقيّة وما زالت تحتفظ ببعض معالم الحضارة الأولى التي شهدها لبنان عبر الآثار التي تكتشف بين الحين والآخر في أرضها (مقابر ونواويس ومعابد وجدارن. . .). وبالإضافة إلى قلعتيها البحريّة والبريّة والمرفأ القديم، هناك خان الإفرنج الذي أعيد تأهيله بعد الحرب، فضلاً عن الأسواق القديمة التي تعبق بالتاريخ تحت قبابها.

ولصيدا، كما لطرابلس، شهرة خاصة ببعض أنواع الحلوى كالسنيورة. وفي محيطها تنتشر بساتين الأكي دنيا والحمضيات على أنواعها، على الرغم من تراجعها بسبب حركة البناء النشطة.

صور

تتميز بجغرافيتها، إذ تمتد على شبه جزيرة في قلب البحر تقع عند طرفها الغربي المدينة القديمة التاريخيّة التي كانت في السابق جزيرة، وتضم المرفأ وبعض الكنائس الأثريّة والأبنية الحجرية النموذجيّة المطلّة على المرفأ والبحر.

ولصور شهرة في بساتينها الخصبة، فضلاً عن أفخر الأسماك الطازجة التي يمكن للسائح تذوقها فور اصطيادها.

وتضمّ المدينة آثاراً قيمة، لا سيّما من العهد الروماني، وقد اكتشفت فيها بعد الحرب آثار كنائس قديمة ومدافن تضمّ جراراً وأدوات مختلفة.

البترون

هي من المدن الفينيقيّة الصغيرة التي ما زالت تحتفظ بسور فريد من نوعه ينتصب في مواجهة البحر، كما تضم أحياءً وأسواقاً قديمة جميلة، لم تنل منها المظاهر المدنية الحديثة. وللبترون شهرة كبيرة بالليموناضة المميزة التي من الصعب نسيان طعمها الطبيعي، خصوصاً وأن تناولها يشكّل محطة لكلّ من ينتقل بين بيروت والشمال بقصد السياحة والنزهة.

الإشتاء والاصطياف في لبنان

الإشتاء

يتيح مناخ لبنان وكذلك الارتفاع المتفاوت لجباله الممتدة من الشمال إلى الجنوب في سلسلتين من القمم والمنحدرات بممارسة مختلف أنواع الرياضات الشتوية طوال مدة ستة أشهر من السنة اعتباراً من مطلع كانون الأول (ديسمبر) وحتى نهاية شهر أيار (مايو)، الأمر الذي يمكّن السائح من التزلج على الثلج في المرتفعات ومن السباحة والتزلج المائي على الشواطىء في يوم واحد، نظراً لقرب المسافات ووفرة وسائل النقل، إذ أن أقصى مكان للتزلج الشتوي لا يبعد أكثر من ساعة واحدة عن الشاطىء.

أهم مراكز التزلج اللبنانيّة: الأرز، فاريا، قناة باكيش، اللقلوق، وضهر البيدر.

الاصطياف

كان لبنان وما زال مركز الثقل في الحركة التجارية والتنمية الثقافية والمزج الحضاري بين الشرق والغرب، حتى استحق بجدارة لقب بوابة الغرب إلى الشرق. ولا شك بأن الروابط القديمة التقليديّة بين مختلف الشعوب العربيّة قد أعطت علاقات أخويّة متينة وروابط ثقافيّة وحضاريّة واقتصاديّة ما زالت قائمة حتى اليوم. والواقع أن لبنان قد عرف منذ العصور الغابرة بالموقع المميز لجباله وبالانتعاش المحبب لنسماته وبالخضرة اليانعة لروابيه وبالزرقة اللازوردية لآفاقه، وبالانتشار الواسع لأحراجه وغاباته وبالظل الوارف لأشجاره وبالماء السلسبيل متدفقاً من ينابيعه وشلالاته، حتى أطلق عليه الكثيرون وبحق أجمل مصيف في الشرق الأوسط. وقد أصبح

الاصطياف تقليداً في جبال لبنان سواء بالنسبة للعرب أو للمواطنين، حتى غدت أعدادهم الكبيرة تتسابق في الوصول إلى بقاعه للاستمتاع ما أمكن بهوائه ومائه ورياضه.

وبلدة الاصطياف اللبنانيّة ليست إلا عبارة عن مدينة صغيرة مستوفية لكافة شروط الرفاهية والهدوء ومحتوية على المسكن الريفي الصالح إلى جانب الدور الفخمة والقصور والفنادق فوق التلال المشرفة أو على جانبي الشارع العام، حيث تكثر المحلات والمتاجر مقدمة للضيف الخضار والفاكهة والمواد الغذائيّة والملابس العصريّة وأماكن التسلية واللهو والترفيه.

ويتميز اللبناني بكرم الضيافة واللطف والخدمة، الأمر الذي يجعل المصطاف العربي يشعر بأنه في لبنان بين أهله وإخوته، لا سيّما وأن بلدة الاصطياف اللبنانيّة قد أصبحت صورة مصغّرة عن المدينة النموذجيّة التي تحلم بها كل دولة.

أهم المصايف اللبنانية: الأرز، إهدن، الباروك، بحمدون، برمانا، بسكنتا، بشري، بعبدات، بعلبك، بكاسين، بقاعصفرين، بكفيا، بيت الدين، بيت شباب، بيت مري، جزين، جعيتا، جورة الترمس، حاصبيا، حدث الجبة، حريصا، حصرون، حمانا، الخنشارة، دير القمر، روم، ريفون، زحلة، سوق الغرب، شتورة، شملان، صوفر، ضهور الشوير، العاقورة، عاليه، العبادية، عبيه، عجلتون، عشقوت، عين زحلتا، عين الصفصاف، عين عنوب، الغينة، فاريا، فالوغا، فيطرون، قرطبا، قرنايل، القليعات، كفرذبيان، كفرسلون، الكفور، اللقلوق، المروج، ميروبا.



ملاحق



ملحق رقم (١)

إتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية

مقدمة

إنّ طرفي هذا الاتفاق:

استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، الذي دعاهما إلى التفاوض على هدنة دائمة، في إطار إجراء تمهيدي آخر بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ولتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى حالة سلام دائم في فلسطين.

وبعدما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، وبعدما عينا ممثلين عنهما يتمتعون بصلاحية التفاوض والتوصل إلى اتفاق هدنة دائمة.

إن الممثلين الموقعين أدناه اتفقوا على النصوص التالية بعدما دقق كل جانب الوثائق الخاصة بصلاحيات الجانب الآخر ووجد أنّها تنسجم مع الأصول المتبعة.

المادة الأولى

من أجل العمل على عودة سلام دائم في فلسطين، وإدراكاً لأهمية التأكيدات المتبادلة في هذا الشأن في ما يتعلق بالعمليات العسكرية مستقبلاً لطرفي هذا الاتفاق، يؤكد الجانبان المبادىء التالية التي سيجري التقيد بها تماماً من جانب الطرفين خلال الهدنة الدائمة:

١ ـ يتعهد الجانبان من الآن وصاعداً بالتقيد بدقة بالأمر الصادر عن

مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين.

٢ ـ يتعهد الجانبان بامتناع القوات المسلحة لكل منهما، سواء القوات البرية أو البحرية أو الجوية، عن اتخاذ أي عمل عدائي ضد شعب أو قوّات الجانب الآخر أو إعداد مثل هذا العمل أو التهديد به، مع العلم بأن استخدام «إعداد» في هذا المضمون، لا يؤثر على عمليات التخطيط العادية لهيئة الأركان، كما هو متبع بوجه عام في المؤسسات العسكرية.

٣ ـ يُحترم احتراماً كاملاً حق كلّ طرف في أمنه وحريته من الخوف من هجوم تشنه عليه القوات المسلحة للجانب الآخر.

٤ ـ يقر الجانبان بأن العمل بهدنة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين خطوة لا مناص منها لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

المادة الثانية

يؤكد الجانبان المبادىء والأهداف التالية بقصد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨.

١ ـ الاعتراف بمبدأ عدم جواز تحقيق فائدة عسكرية أو سياسية من جراء الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ ـ كما يدرك الجانبان أنه يجب ألاّ يسيء أي بند من بنود هذا الاتفاق، بأي شكل كان، إلى حقوق ومطالب ومواقف أي من طرفي الاتفاق، في ما يتعلق بأية تسوية سلمية لقضية فلسطين يتم الوصول إليها في النهاية، إذ أن نصوص هذا الاتفاق نابعة من اعتبارات عسكرية محضة.

المادة الثالثة

١ ـ لقد تم الاتفاق على هدنة عامة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين، وذلك بموجب المبادىء السابقة الذكر وقرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨.

٢ ـ يتعهد الجانبان ألاّ يرتكب أي عنصر من القوات البرية أو البحرية

أو الجوية العسكرية لجانب كل منهما، بما فيها القوات غير النظامية، عملاً من الأعمال الشبيهة بالأعمال الحربية، أو عملاً عدوانياً ضد قوات الجانب الآخر، أو ضد المدنيين في الأراضي الخاضعة للجانب الآخر، أو يعبر، أو يتخطى، لأي سبب من الأسباب، خط الحدود في إطار الهدنة الدائمة، كما هو مبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو يدخل المجال الجوي للطرف الآخر، أو يمر عبره، أو يدخل، أو يمر عبر المياه على مسافة ثلاثة أميال من ساحل الجانب الآخر.

٣ ـ يتعهد الجانبان ألا يقوم عمل شبيه بالأعمال الحربية أو عمل معاد من أراض تحت إشراف أحد طرفي هذا الاتفاق ضد الطرف الآخر.

المادة الرابعة

١ ـ سيعرف الخط الوارد وصفه في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة الدائمة، وسيحدد بموجب الهدف والقصد اللذين رمت إليهما قرارات مجلس الأمن الصادرة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨.

٢ ـ إن القصد الرئيسي من وراء إقامة خط الهدنة الدائمة هو تخطيط الخط الذي يجب على القوات المسلحة للأطراف المعنية ألاّ تتجاوزه.

٣ ـ يجب أن تبقى أنظمة وقوانين القوات المسلحة للجانبين التي تحظر على المدنيين عبور خطوط القتال، أو دخول المناطق الواقعة بين هذه الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع الاتفاق في ما يتعلق بخط الهدنة الدائمة الذي ورد تحديده في المادة الخامسة.

المادة الخامسة

١ ـ يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ ـ يجب أن تتألف القوات المسلحة للجانبين في منطقة خط الهدنة الدائمة من قوات دفاعية فقط، كما هو معروف في ملحق هذا الاتفاق.

٣ ـ يجب أن يكتمل سحب القوات إلى خط حدود الهدنة الدائمة

وتقليصها إلى قوة دفاعية، بموجب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من توقيع الاتفاق. وبالمقياس نفسه، يجب إزالة الألغام عن الطرق الملغومة والمناطق التي جلا عنها أي من الطرفين، وتقديم الخرائط التي تدلل على موقع حقول الألغام هذه، إلى الجانب الآخر خلال الفترة ذاتها.

المادة السادسة

يجب تبادل أسرى الحرب المحتجزين من جانب طرفي هذا الاتفاق، سواء كانوا من رجال القوات النظامية أو غير النظامية لأحد الجانبين كما يلي:

١ ـ تتم عملية تبادل أسرى الحرب في جميع مراحلها بإشراف الأمم المتحدة وسيطرتها ويجب أن يتم التبادل عند رأس الناقورة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ يجب أن يشتمل هذا التبادل كذلك على أسرى الحرب الذين تجري ملاحقتهم جنائياً. بالإضافة إلى أولئك الذين صدرت بحقهم أحكام في ما يتعلق بجريمة أو أية مخالفة أخرى للقوانين.

٣ ـ يجب أن تعاد إلى الأسرى الذين سيجري تبادلهم جميع الأغراض الشخصية والمواد ذات القيمة والرسائل والوثائق وشارات الهوية وكل الأغراض الشخصية، مهما كانت طبيعتها العائدة إلى هؤلاء الأسرى. وإذا كان الأسير قد فر أو تُوفي فإن هذه الأغراض تعاد إلى الجانب الذي كان الأسير يعمل في قواته المسلحة.

٤ ـ تقرر جميع الشؤون التي تنظم في هذا الاتفاق، وفق المبادىء التي نص عليها الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٩٢٩.

٥ ـ تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي أنشئت بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المفقودين، سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين في المناطق الخاضعة لكل من الجانبين لتيسير تبادلهم السريع. ويتعهد كل طرف بتقديم كل تعاون ومساعدة إلى اللجنة، لتمكينها من تنفيذ هذه المهمة.

المادة السابعة

١ ـ تقوم لجنة رقابة مشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء، يعيّن فيها كل طرف في هذا الاتفاق عضوين، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة أو ضابط كبير من مراقبي الهيئة، يعيّنه رئيس الأركان بعد التشاور مع طرفي هذا الاتفاق.

٢ ـ تقيم لجنة الهدنة المشتركة مقرها في موقع الحدود إلى الشمال من المطلّة، وفي موضع الحدود اللبناني في الناقورة، وتعقد اجتماعاتها في الأمكنة والأوقات التي تراها ضرورية لتنفيذ أعمالها بفعالية.

٣ ـ تعقد لجنة الهدنة المشتركة أول اجتماع لها بدعوة من رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة، في وقت لا يتجاوز أسبوعاً من توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة، وفق مبدأ الاجماع إذا تيسر ذلك، وفي حال عدم التوصل إلى الإجماع، تتخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المشتركين في التصويت.

٥ ـ تعد لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الإجرائية الخاصة بها، وتعقد الاجتماعات بعد أن يكون رئيس اللجنة قد أبلغ الأعضاء قبل وقت كاف من موعد انعقاد الاجتماع، ويتطلب النصاب لعقد الاجتماعات أغلبية الأعضاء.

٦ ـ تكون للجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يستعان بهم من بين صفوف الهيئات العسكرية لطرفي الاتفاق أو من العسكريين التابعين لهيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من كليهما بأعداد تعتبر كافية لإنجاز مهماتها. وفي حال الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإن هؤلاء المراقبين يبقون تحت إمرة رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة، وتخضع المهام ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي توكل لمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله في اللجنة وفق من منهما يرئس اللجنة.

٧ ـ ترفع الدعاوى المقدمة من أي من الجانبين في ما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها فوراً، وتتخذ اللجنة إجراءات بشأن كل هذه الدعاوى أو الشكاوى عن طريق جهازها الخاص بالمراقبة والتحقيق وفق ما تراه مناسباً لتحقيق تسوية منصفة ومرضية للجانبيين.

٨ ـ في حال قيام خلاف في تفسير معنى بند ما من هذا الاتفاق، باستثناء المقدمة والفقرتين الأولى والثانية، يؤخذ بتفسير اللجنة. وتقدم اللجنة توصيات إلى الجانبين لإجراء تعديل في بنود هذا الاتفاق، من حين لآخر، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ ـ تقدم لجنة الهدنة المشتركة تقارير إلى الجانبين عن نشاطاتها في الفترات التي تراها ضرورية. وتقدم نسخة من كلٍ من هذه التقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ليقدمه بدوره إلى الجهاز أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ ـ يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها كذلك، قدراً من حرية التحرك والوصول إلى المناطق التي يشملها هذا الاتفاق، وفق ما تراه اللجنة ضرورياً في هذا الشأن شرط الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة، عندما يتم التوصل إلى القرارات التي تتخذها اللجنة بأغلبية الأصوات.

١١ ـ يتحمل هذا الاتفاق نفقات اللجنة بالتساوي، باستثناء تلك النفقات المتعلّقة بمراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة

١ ـ لا يخضع هذا الاتفاق للمصادقة، ويوضع موضع التنفيذ فوراً بمجرد توقيعه.

٢ ـ يبقى هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه والوصول إليه، وفق قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨، القاضي بإقامة هدنة للقضاء على التهديد القائم على السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم في فلسطين ـ يبقى ساري

المفعول إلى أن تتحقق تسوية سلمية بين الجانبين، باستثناء ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ - يحق لطرفي هذا الاتفاق بالاتفاق في ما بينهما، تعطيل هذا الاتفاق أو أي من نصوصه أو تعليق تطبيقه في أي وقت، باستثناء المادتين الأولى والثالثة، ويحق لأي من الطرفين في حال تعذر الوصول إلى اتفاق مشترك، وبعد أن يكون قد مضى عام على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، أن يطلب إلى السكرتير العام للامم المتحدة عقد مؤتمر لممثلي الجانبين، بقصد إعادة النظر في أي من نصوص هذا الاتفاق أو تعديله أو تعليقه باستثناء المادتين الأولى والثالثة ويصبح لزاماً على الجانبين الاشتراك في مثل هذا المؤتمر.

٤ - إذا لم يثمر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، عن تحقيق حل متفق عليه لنقطة ما من نقاط الخلاف، يحق لأي من الجانبين عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي للحصول على مبتغاه، على أساس أنه تم الوصول إلى هذا الاتفاق وفق إجراء مجلس الأمن الهادف إلى تحقيق السلام في فلسطين.

٥ - يوقع هذا الاتفاق بأربع نسخ يحتفظ كل جانب بنسخة منها، وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليرفعهما إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة المصالحة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط الخاص بفلسطين بالوكالة، ورئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

(التوقيع)
اللفتنانت - كولونيل
مردخاي ماكليف
ينوشوا بيلمان
شبطاي روزين

(التوقيع)
اللفتنانت - كولونيل
توفيق سالم
الكومندان
ج. حرب

ملحق باتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية

تعريف القوات الدفاعية

١ ـ لا تتجاوز القوات الدفاعية العسكرية التي أشير إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة:

١ ـ في ما يتعلق بلبنان:

أ ـ كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش النظامي اللبناني، وبطارية ميدان واحدة مؤلفة من أربعة مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة خفيفة مصفحة مسلحة بمدافع رشاشة، وست دبابات خفيفة مسلحة بمدافع خفيفة (٢٠ عربة).

المجموع: ١٥٠٠ ضابط وجندي.

ب ـ يجب ألا ترابط أية قوات عسكرية أخرى غير تلك التي ورد ذكرها في الفقرة (أ) الآنفة الذكر، في أية نقطة إلى الجنوب من الخط العام القاسمية ـ النبطية التحتا ـ حاصبيا.

٢ ـ في ما يتعلق بإسرائيل:

أ ـ كتيبة مشاة واحدة، وسرية مساندة واحدة، مع ستة مدافع مورتر، وستة مدافع رشاشة، وسرية استطلاع واحدة، مع ست عربات مصفحة، وست سيارات جيب مصفحة، وبطارية مدفعية ميدان مؤلفة من أربعة مدافع، وفصيل من مهندسي الميدان، ووحدات خدمة كالتموين والمعدات، بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥٠٠ ضابط وجندي.

ب ـ يجب ألا ترابط أية قوات عسكرية غير تلك التي ورد ذكرها في الجزء ـ ٢ (أ) الآنفة الذكر، في أية نقطة إلى الشمال من الخط العام نهاريا ـ ترشيحا ـ الجش ـ ماروس.

٢ ـ يجب ألا تفرض أية قيود على تحرك أي من الجانبين في ما يتعلق بتموين أو تحرك هذه القوات لدفاعية خلف خط الهدنة.

ملحق رقم (٢)

إتفاق القاهرة

مقدمة

يوم ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، أرسل الرئيس شارل الحلو وفداً عسكرياً إلى القاهرة برئاسة قائد الجيش العماد إميل بستاني تلبية لوساطة الرئيس عبد الناصر.

ويوم ٣٠ منه كان السيد ياسر عرفات لم يحضر بعد إلى مصر، وأعلن أنه يريد حرية العمل الفدائي غير المشروط، وحرية تنقل الفلسطينيّين داخل الأراضي اللبنانية، ومحاكمة المسؤولين اللبنانيين بالنسبة لأحداث ١٩٦٩.

ولم يلب دعوة الرئيس عبد الناصر إلا في أول تشرين الثاني، حيث حضر مع أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الاتفاق

في يوم الاثنين ٣ (نوفمبر) تشرين الثاني سنة ١٩٦٩، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية واتفقوا على أنه «انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته على المبادىء والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني

«تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ ـ حق العمل الفدائي والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ ـ إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات، لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ ـ السماح للفلسطينيّين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادىء سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي

«تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين، وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ إيقاف الحملات الاعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـإلغاء قاعدة جيرون.

١١ ـيسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة، والإخلاء، والتموين للعمل الفدائي.

١٢ ـالإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ ـومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنيّة، وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية، وفي جميع الظروف.

١٤ ـيؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ ـيبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني
إميل بستاني

رئيس الوفد الفسطيني
ياسر عرفات

٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩

ملحق رقم (٣)

الاعتداءات على الدبلوماسيين

حفلت الحرب اللبنانية باعتداءات مختلفة على البعثات الدبلوماسية أفراداً ومقرات وعلى الرعايا الأجانب عموماً، ولم توفر العديد من الدبلوماسيين والرعايا العرب، وقد اتهمت بتدبيرها في شكل خاص قوى يسارية وأصولية محلية، فضلاً عن دول إقليمية وتنظيمات إرهابية دولية. وقد ركّز الغرب على توجيه الاتهام إلى الفلسطينيّين واليسار الدولي ثم إيران، فيما اتهم لبنان الرسمي وسوريا إسرائيل و «عملاءها»، والاستخبارات الأميركية بالوقوف وراء عمليات عدة.

ولعل أبرز العمليات، الهجمات الانتحارية التي استهدفت مقري القوات الأميركية والفرنسية في بيروت، ومقر السفارة الأميركية واغتيال سفير أميركي وآخر فرنسي، بالإضافة إلى خطف عدد من الرعايا الغربيين ثم تصفية بعضهم في ما عرف بقضية «الرهائن».

لقد قدم بعض الاعتداءات والعمليات وأعمال العنف قبيل اندلاع الحرب مؤشراً على تصاعد التوتر وتحوّل لبنان بسرعة إلى ساحة مفتوحة للصراع الأميركي - السوفياتي والإسرائيلي.

ففي العام ١٩٧٤ سجّل التالي:

٢ آب (أغسطس): إحباط محاولة لتفجير مكاتب شركة «بان أميركان» للطيران في ساحة رياض الصلح - بيروت.

١١ تشرين الأول (اكتوبر): قامت منظمة شيوعية بنسف المدخل الرئيسي للمصرف الأميركي «فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو» في شارع الحمراء - بيروت.

١٠ كانون الأول (ديسمبر): عملاء لإسرائيل نسفوا مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب الأبحاث الفلسطينية في بيروت بواسطة صواريخ مركبة على سيارات مستأجرة.

وفي ١١ شباط (فبراير) ٧٥: تفجير مدخل شركة التأمين الأميركية في صور.

وفي ١٤ من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢: أذاع وزير العدل روجيه شيخاني لائحة بعمليات الإرهاب ضد الدبلوماسيين والمصالح الأجنبية في لبنان منذ العام ١٩٧٨ وحتى تاريخ إعلان اللائحة، وأبرز تلك العمليات التالية:

*** السفارة والمصالح الفرنسية:**

٢٧/ ١٢/ ٨٠: سقوط قذيمة في حديقة السفارة وانفجار في سيارة تابعة لها في الروشة.

٢/ ١/ ٨١: خطف المستشار في السفارة جاك ميل بالقرب من مخيم صبرا.

٢٦/ ٨/ ٨١: خطف المستشار الصحافي في السفارة أندريه جانييه في وادي أبو جميل.

٤/ ٩/ ٨١: اغتيال السفير لوي دو لامار عندما كان ينتقل بسيارته في محلّة البربير، وهو أبرز اعتداء تتعرض له فرنسا في لبنان منذ بداية الحرب.

كما سجّلت اعتداءات عدة بالعبوات الناسفة والقذائف الصاروخية على مكاتب الخطوط الجوية الفرنسية والمراكز الثقافية والمصارف الفرنسية في بيروت وجونيه والدورة.

*** السفارة والمصالح الأميركية:**

٩/ ٩/ ٧٨: محاولة لاحتلال الجامعة الأميركية في بيروت من قبل طلاب إيرانيين.

٢٧/ ٩/ ٨٠: إطلاق قذيفتين على مبنى السفارة في عين المريسة.

أيلول (سبتمبر) ٨٠: محاولة لاغتيال السفير في الحازمية.

٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار أمام مقر إقامة الملحق العسكري.

١١/ ١٠/ ٨٠: ثلاث قذائف صاروخية على مبنى السفارة.

١٠/ ٣/ ٨١: إطلاق نار على سيارة السفير في محلّة المرفأ.

*** السفارة والمصالح المصرية:**

في العام ٧٩ تعرضت السفارة والمصالح المصرية في لبنان لاعتداءات وتفجيرات عدة رداً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وما تبعها من مفاوضات مصرية ـ إسرائيلية منفردة.

وفي ١٦/ ٢/ ١٩٨٢ تم تفجير سيارة بالقرب من مبنى السفارة في الجناح.

*** السفارة والمصالح العراقية:**

أول الاعتداءات حصل في ١٣/ ٨/ ٧٩ بإطلاق قذيفة صاروخية على سيارة السفير في بئر حسن.

وتكررت الاعتداءات على السفارة والمصالح العراقية عام ١٩٨٠، وتكثيف عام ١٩٨١. وأبرزها اغتيال ثلاثة دبلوماسيين في مناطق متفرقة من العاصمة وجرح رابع وخطف عدد آخر.

أما العملية الأكبر فتمثلت بتدمير مبنى السفارة في بئر حسن بكامله من جراء انفجار ضخم أدى إلى مقتل السفير وعدد كبير من الدبلوماسيين والموظفين والروّاد.

*** السفارة والمصالح السعودية:**

٩/ ١٢/ ٧٨: تعرض طوافة تنقل السفير علي الشاعر لإطلاق نار في محلّة ذوق مكايل ـ كسروان وإصابته بجروح.

٢٧ و ٢٨/ ٨/ ٨١: إطلاق قذائف عدة على مبنى السفارة.

٧/ ١١/ ٨١: إطلاق نار على الملحق التجاري في السفارة وإصابته بقدمه في محاولة لخطفه.

* **السفارة الكويتية:**

٢٦/ ٦/ ٨١: اعتداء بالقذائف على مبنى السفارة التي كانت تتولى حمايتها عناصر من حركة فتح الفلسطينية.

آذار ٨٢: غادر السفير والموظفون السفارة إلى بلادهم لدواع أمنية.

* **السفارة الليبية:**

تعرضت السفارة الليبية ودبلوماسيّون لاعتداءات رُبط بعضها بإختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا خلال زيارته لها.

١١/ ٧/ ٧٩: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

٨/ ١٢/ ٧٩: إطلاق نار على منزل السفير.

٢٣/ ٤/ ٨١: محاولة اغتيال المسؤول الإعلامي في السفارة قرب فندق السمرلاند.

٤/ ٩/ ٩١: إطلاق قذيفتين على مبنى السفارة.

* **سفارة قطر:**

٢٠/ ٣/ ٧٩: تهديد للقائم بالأعمال بالقتل في حال عدم الإفراج عن معتقل كردي في قطر.

* **سفارة تونس:**

٢٩/ ١/ ٧٨: انفجار عبوة عند مدخل السفارة.

١/ ٣/ ٨١: خطف دبلوماسي على يد مسلحين.

٧/ ١١/ ٨١: محاولة خطف القائم بالأعمال للشؤون الاجتماعية في رأس بيروت.

*** السفارة والمصالح الأردنية:**

٨/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في مكاتب الخطوط الجوية الأردنية.

٢٧/ ١/ ٨١: خطف القائم بأعمال السفارة هاشم المحيسن من منزله مما أدى إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية بين لبنان والأردن.

*** السفارة الإيرانية:**

٣/ ١٠/ ٨٠: قذائف صاروخية على مبنى السفارة.

٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في مكاتب الخطوط الجوية الإيرانية.

٥/ ٣/ ٨١: اغتيال المستشار الإيراني لشؤون الشرق الأوسط في محلة الرملة البيضاء.

٧/ ١٠/ ٩١: محاولة اغتيال القائم بالأعمال محسن الموسوي.

*** السفارة البريطانية:**

١٥/ ٣/ ٨٢: خطف السكرتير الثاني في السفارة.

*** سفارة ماليزيا:**

١٢/ ٣/ ٨٠: إطلاق نار على القنصل في بيروت.

*** سفارة الدانمارك:**

١٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة في سيارة السفير أمام منزله.

*** سفارة يوغسلافيا:**

١٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

*** السفارة السويسرية:**

بين ٢٨/ ٨/ ٨٠ و ٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار سلسلة عبوات استهدفت مبنى السفارة ومنزل السفير ومكاتب الطيران السويسري. . . .

*** السفارة اليونانية:**

٩/ ١٠/ ٨٠: انفجار عبوة داخل مبنى السفارة.

وقد برّر الوزير شيخاني في حينه أسباب الاعتداءات بالتالي:

- ضغط على الدولة المعنية لإطلاق موقوف لديها لأسباب سياسية.
- إحداث فراغ سياسي والحد من تحركات الدولة المستهدفة لبنانياً.
- تفريغ لبنان على الصعيد الدبلوماسي.
- إظهار عدم الرضا من مواقف الدولة المعنية في قضايا شرق أوسطية ودولية.

ملحق رقم (٤)

بيان تقديري بالخسائر والآثار السلبية للحرب بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠

- بلغ عدد القتلى نحو ١٥٠ ألفاً بحسب تقديرات رسمية، معظمهم من المدنيين وبينهم فلسطينيون، أي بمعدل قتيل من أصل ٢٤ مواطن وقاطن في لبنان (ثلاثة ملايين ونصف المليون).
- وبلغ عدد الجرحى نحو ٢٠٠ ألف، بينهم آلاف المعاقين والمشوهين بسبب الحرب.
- عدد المفقودين نحو ٧٥٠٠.
- عدد المهجرين نحو ٨٠٠ ألف (ثلثهم من منطقة «الجبل» التي تشمل الشوف وعاليه والمتن الأعلى الجنوبي والشمالي وأكثريتهم الساحقة من المسيحيين، فضلاً عن أكثر من مئة ألف من منطقة الشريط الحدودي الذي تحتلّه إسرائيل وأكثريتهم الساحقة من الشيعة).
- عدد المهاجرين إلى الخارج يتراوح بين ٤٠٠ ألف ومليون شخص، وقد استمرت الهجرة بعد انتهاء الحرب بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وعوامل القلق على المستقبل....
- قيمة الخسائر المادية الناجمة عن الدمار تقدّر بنحو عشرين مليار دولار أميركي.
- عدد المنازل المهدمة نحو ١٥٠ ألفاً.
- الخسائر المتراكمة نتيجة تعطل الإنتاج وتوقف المداخيل نحو ٢٤ مليار دولار.

وتبقى ظاهرة السيارات المفخخة التي لاحقت المواطنين في مختلف المناطق وشكلت أحد وجوه الحرب الأمنية والنفسية. فقد انفجرت خلال الحرب ٣٦٤١ سيارة مفخخة أدت إلى قتل نحو ٤٣٩٠ شخصاً (بينهم ٣١٦ أميركياً و ٥٨ فرنسياً معظمهم من العسكريين).

ملحق رقم (٥)

مقتطفات من بيان المؤتمر الدائم للرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٧٥

إن مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية إذ يحرص فوق كل حرص على بقاء لبنان على الزمن، واستمراره على ما كان عليه منذ ما أوجده وركّز دعائمه أبناؤه الأصليون - أي وطناً مستقلاً كامل الاستقلال، سيّداً كامل السيادة، حرّاً كامل الحرية.

وإذ يعلن على مسمع الكون والزمن أنه، في سبيل الحفاظ على لبنان اللبناني بكل مقوماته الذاتية الأصيلة، مستعدّ لأن يجنّد جميع قدراته المادية، وجميع طاقاته الفكرية والمعنوية، بل أن يدقّ باب المستحيل إذا قضت الحال؛ يقدّم للرأي العام اللبناني وغير اللبناني المقرّرات التي خرج بها من اجتماعه:

١ - يرفض المؤتمر استمرار الفوضى الناشبة في جسم لبنان، على كل أرضه، فعلى السلطات المسؤولة، من مختلف المستويات، أن تبادر إلى وضع كل شيء في موضعه الطبيعي، ووضع كل إنسان على أرض لبنان في حدود حجمه وحجم حدوده، وأن تفرض على الجميع سيادة القانون والانضباط كفالة للسلام والأمن في جميع الأراضي اللبنانية.

٢ - يرفض المؤتمر كل وجه من وجوه الازدواجية، في مختلف مجالات الحكم والسيادة والقوّة المسلّحة، على أرض لبنان كلها: فلا سيادة إلاّ سيادة السلطة اللبنانية وحدها، ولا حكم إلاّ الحكم اللبناني البحت، ولا قوّة مسلّحة إلاّ قوة الجيش اللبناني الأصيل، وكل سلاح آخر يرمي إلى استرجاع الحقوق المسلوبة فإنما بإمرة الجيش اللبناني وقيادته يكون.

وفي حال إقدام الحكومة على انتزاع السلاح من يد أيّ لبنانيّ يطلب

المؤتمر، بحزم وتشديد، أن يشمل هذا الإجراء جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية بأسرها.

٣ - يرفض المؤتمر أن يستمرّ لبنان على حَمْل وقر القضية الفلسطينية وحده. فعلى المسؤولين عن حماية لبنان أن يبادروا إلى إصلاح ذات البين بتقاسم الأعباء مع الغير على مقادير الطاقات والإمكانات.

٤ - يرفض المؤتمر أن يظلّ لبنان مسرحاً لتحرّكات العقائديّات المستوردة، المشبوهة والهدّامة، في غير قيود ولا حدود تفرض شريعة الانضباط واحترام السيادة اللبنانية، أسوة بكل بلد في العالم، متمدّن راقٍ، حريص بصدق على استقلاله وسيادته واستمراره.

٥ - يطالب المؤتمر رجال الحكم، وكلّ مسؤول سياسيّاً كان أو مدنيّاً، أن يفهموا أخيراً، فهماً حرّاً جريئاً، موطن الداء في جسم لبنان، وأن يعالجوه بالعلاجات الصحيحة الناجعة، متحرّرين نهائيّاً، من عقدة «الوصفات» المخدّرة، والتسويات الخرقاء، والمساومات المشبوهة، على حساب المصلحة اللبنانية العليا.

ويطالب أيضاً بأن تبادر الحكومة إلى وضع اليد على الجرح بكشف النقاب عن وجه «الطابور الخامس» بكل حقيقته وعريه، فمنه الشيوعية ومشتقاتها، ومختلف الخلايا الجرثومية المتغلغلة في جسم لبنان، والمتواطئة بأجمعها على قلب نظام الحكم فيه.

٦ - يطالب المؤتمر الحكومات بإنصاف جميع اللبنانيين على السواء فتعوّض على جميع الذين تضرّروا، سواء في الأرواح والأرزاق، نتيجة الأحداث الدامية الأخيرة، فالحكومة بتغاضيها وإهمالها كانت هي العلة.

٧ - لا يرى المؤتمر أيّ وجه للصواب والإنصاف ومنطق الحق في الحملة الشعواء المنفلتة الغوغائية الحاقدة التي تشنّها عناصر مسؤولة، من الداخل ومن الخارج، على حزب الكتائب اللبنانية، فالمؤتمر يستنكرها بشدة، ويصرّح بأنه يؤيّد هذا الحزب ويسنده بقوّة، كما يسند كل حزب وحركة وتجمع آخر، ماثل حزب الكتائب أو يماثله في عقيدته اللبنانية

الصرف، وفي دفاعه الحر المستميت في سبيل بقاء لبنان بلداً مستقلاً سيّداً حرّاً عزيزاً.

والمؤتمر، فيما يقرّ الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني، يستنكر كل انحراف عن أهداف هذا النضال الصحيحة الكريمة، وكل استغلال له ملتوٍ ناشز على أرض مضيافة تحضنه وتظاهره كأنّما قضيته قد أضحت قضيتها بالذات. فالتزام كرم الخلق وعرفان الجميل دليل نبل القضية.

٨ ـ والمؤتمر يتمنّى على الصحافة اللبنانية الحرّة أن تكون أبداً، بإعلامها النزيه، على مستوى المسؤولية والرسالة في خط الدفاع الصحيح عن حرم الحق والحقيقة، حفاظاً منها على استمرار لبنان عزيزاً، يواصل شوطه بيسر في ميادين التقدّم الحضاري، واستثمار طاقات أبنائه الميامين، المقيمين، والمغتربين على السواء.

٩ ـ ويدعو المؤتمر بكل إلحاح جميع اللبنانيين، على اختلاف مذاهبهم الدينية، إلى شد بعضهم أزر بعض بروابط المواطنية الحقّة في مختلف مجالات الكرامة، والحرص على لبنان وضّاء الجبين بما يعتزّ به من سموّ القيم الروحية وغنى الطاقات الإنسانية.

ملحق رقم (٦)

مقتطفات من وثيقة «الإسلام والحكم»

بقلم: حسين القوتلي

المدير العام لدار الإفتاء في الجمهورية اللبنانية

في ١٨/ ٩/ ١٩٧٥

هناك موقف واضح في الإسلام هو أن المسلم لا يمكن أن يقف من الدولة موقف اللامبالي، وبالتالي لا يمكن أن يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفاً مائعاً يرضى بأنصاف الحلول، فإما أن يكون الحاكم مسلماً والحكم إسلامياً فيرضى عنه ويؤيده، وإما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على إلغائه، باللين أو بالقوة، بالعلن أو بالسر.

هذا موقف واضح، لأنه موقف مبدئي هو في أساس الإسلام، واستطراداً، هو في أساس عقيدة المسلم وإن أي تنازل من المسلم عن هذا الموقف أو عن جزء منه، إنما هو بالضرورة تنازل عن إسلامه ومعتقده، ذلك أن إقامة الدولة، كما يقول مفكرو الإسلام، والاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضروري من الإسلام «لا يقوم إسلام المسلمين إلا به».

إن ذلك يعود إلى سبب منطقي هو أن الإسلام نظام كامل، وموقف شامل، يضع الأسس والمبادىء لمواقف الإنسان كلها من الله والكون والإنسان، ولما كانت الدولة مؤسسة خاصة «بالإنسان» فلقد كان للإسلام فيها رأي وموقف، ذلك أن الدولة هي أساس الممارسات الاجتماعية والفردية تخطط لها وتوجهها وتسوسها متأثرة في ذلك بمعتقدات الحكام وأنظمة الحكم، وعليه فإنه بمقدار ما تكون الدولة إسلامية تكون الرعية مسلمة

محافظة على دينها، ممارسة لمعاملاتها وعباداتها، مراعية لحقوق الله وأحكامه. والعكس صحيح.

والمسألة في الواقع ليست مسألة تعصب أو تعبير طائفي... المسألة بكل بساطة «أن هذا هو الإسلام». والمسلمون لم يأتوا بهذا الدين من بيت أبيهم ليغيروا فيه أو يبدلوا منه، وإنما، هم يعتقدون، بأنه أنزل على نبيهم هكذا ديناً ودولة، للفرد والمجتمع، فهذه هي سنّة الله «ولن تجد لسنّة الله تبديلاً».

... ولكن المسلمين يظلون يطلبون المساواة... بإصرار... ويستمر الحوار في غرفة عالية الجدران مسدودة المنافذ.

وفي رأينا تعليقاً على ذلك، أن المسألة لم تعد مسألة سياسية ولا قومية ولا طائفية ولا دينية.

المسألة في نظرنا مسألة أخلاقية... وأخلاقية فحسب، ذلك أن الذي يطلب المساواة لا يمكن أن نواجهه بالخوف من المساواة، وإلا كان ذلك إقراراً بالرغبة في التمايز والتسلط والاستئثار.

وإن الذي يطلب المساواة، لا يمكن أن نطالبه بضمانات، ذلك أن المساواة هي المبدأ الوحيد الذي يحمل في ذاته كل الضمانات لكل المواطنين.

هذه الحقيقة هي التي ينبغي أن يفهمها أخوتنا المسيحيون المتميزون، كما ينبغي أن يفهموا أيضاً أن المساواة عمل فاضل، وأن الخوف من المساواة شأنه شأن الخوف من الفضيلة وهو أمر مستغرب ومرذول. إن المسألة بالنسبة إليهم هي إذن مسألة شجاعة أخلاقية من شأنها إذا ما توفرت، وهم جديرون بها، أن يقتحموا عالم المساواة وينعموا بجمال الفضيلة.

ويبدو أن المسيحيين من دعاة الامتياز الطائفي، يطيب لهم أن يطرحوا من باب الإحراج مسألة الزواج المدني كلما احتدمت المطالبة بإلغاء الطائفية وتحقيق المساواة... بانتظار أن يرفض المسلمون الزواج المدني... حتى يقولوا لهم أن هذا المجتمع العلماني مرفوض لديكم شرعاً. وهذا ما كان

يطرحه بيار الجميل وريمون إده باستمرار... «لماذا لا يقبل المسلمون بالزواج المدني... وبشكل أكثر تحديداً... بزواج المسيحي من المسلمة».

إن العلمنة في الواقع من حيث تاريخها وتسميتها، لا شك أنها تشكل حرجاً بالنسبة للمسلمين، لأنها تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، في حين أن الإسلام نظام كامل، أعني ديناً ودولة، إلا أن جمهرة المسلمين في لبنان اليوم بوسعهم إلا أن يردوا هذا الإحراج، بإحراج أخطر يفترض واحداً من أمرين:

إما أن يسعوا لإقامة دولة إسلامية في لبنان وهذا أمر لا يقبله المسيحيون.

وإما أن يستمر المسيحيون الموارنة في تدعيم الدولة المسيحية في لبنان، وهذا ما لا يقبله المسلمون.

إذن لا بد أن تكون هناك حلول «إنسانية» تلتقط القواسم المشتركة التي على أساسها تقوم الدولة الحديثة في لبنان. ونحن في الواقع لا يجوز لنا أن نتوقف عند أسماء الأشياء وظروفها التاريخية، بل ينبغي أن تكون لنا «أشياؤنا» الخاصة التي بإمكاننا أن نخترع لها الأسماء.

يكفينا أن نحقق مجتمع العدالة والمساواة، بالشكل الذي لا نسمح معه أن يستغل الدين من قريب أو بعيد، فلقد أصبح السياسيون يأتون إلى الحكم باسم الدين والدفاع عنه، إلا أنهم في أخلاقهم وممارستهم الخاصة والعامة يكونون في طليعة المتنكرين له بما يحمل من فضائل... هذه الظاهرة العامة، من غير شك لها استثنائها... إلا أن هذه الاستثناءات بلغت من الضعف والقلة، درجة لا يمكن معها إلا اعتبار الوضع السياسي، على ضوء الأحداث الأخيرة، وضعاً مأساوياً للغاية.

في هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون على الزواج المدني، فيما نظن، لسبب بسيط هو أن الزواج في الإسلام زواج مدني، لأنه يتم بإرادة إنسانية، وبشهادة إنسانية، وليس لإرادة «السماء» كما نصت المسيحية عليه، أي دخل في هذا الزواج.

وفي هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون فيما نظن، على زواج المسلمة بالمسيحي بشرط بسيط هو تحقيق العدالة في الموقف، والعدالة هنا تقضي بأن يعترف الزوج المسيحي بدين المسلمة ويؤمن به إذا أراد الزواج منها، كما يفعل الزوج المسلم بالنسبة للمسيحية....

ملحق رقم (٧)

نص رسالة وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر إلى رئيس الحكومة اللبنانية، السيد رشيد كرامي بتاريخ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥

عزيزي دولة رئيس الوزراء،

منذ مدة وأنا أراقب التطورات الجارية في لبنان باهتمام وبعطف شديد على شعب بلدكم. وأريدكم أن تعلموا أن حكومتي تأمل كل الأمل في أن ينتهي القتال في لبنان، وهي تؤيد كلياً حكومتكم في جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الأمر. إننا نتمنى لكم التوفيق في جهودكم لتشجيع جميع المعنيين على أن يتحلوا بالاعتدال وروح التسوية اللذين يبدوان ضروريين لإنهاء العنف والبدء بعملية مصالحة سياسية تؤدي إلى أسس جديدة من الاستقرار مع توفير الأمن لجميع مواطنيكم. وكما قلنا سابقاً أن هدفنا هو أن نرى حلاً يحفظ استقلال لبنان وسلامة أراضيه وتماسكه ووحدته الوطنية.

الرئيس فورد يشاركني في تمنياتي الشخصية لكم فيما تواصلون جهودكم الصعبة ولكن الحاسمة.

المخلص

هنري كيسنجر

ملحق رقم (٨)

نص قرار مجلس الشيوخ الأميركي

بدعم شعب لبنان بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥

«لما كان لبنان بلداً مسالماً سعى دائماً إلى الاحتفاظ بوضع اللامحارب في الموقف الراهن في الشرق الأوسط،

ولما كان لبنان ولا يزال منذ زمن بعيد صديقاً وحليفاً للولايات المتحدة،

ولما كان لبنان ولا يزال ملاذاً لشعوب من كل أنحاء العالم،

ولما كانت الاضطرابات الحالية تشكل فاجعة على الصعيد المحلي وتهديداً لسلام المنطقة والعالم واستقرارهما، فعليه يشعر مجلس الشيوخ، أن أعمال العنف الحالية الجارية في لبنان هي مدعاة للأسف الشديد، وأن مجلس الشيوخ الأميركي ينظر بعدم الرضى إلى أي تدخل إكراهي من جانب واحد، من أي دولة أو قوة مسلحة في النزاع الراهن، وأن شحن الأسلحة واستمرار التشجيع على القتال من قوى خارجية هو مدعاة للأسف الشديد، وأن الولايات المتحدة تؤيد كل الجهود الرامية إلى حل النزاع الداخلي وتحقيق عودة الأحوال الطبيعية عن طريق المفاوضات السلمية والنهج السياسي اللبناني. وأنه على الولايات المتحدة أن تقدم عن طريق الأمم المتحدة، بناءً على طلب من حكومة لبنان، تلك المساعدة العاجلة، الطارئة الإنسانية المناسبة التي يمكن أن تكون ضرورية لدعم قضية السلام والإنسانية والاستقرار في تلك المنطقة».

ملحق رقم (٩)

تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت أندرسون حول معارضة أي اقتراحات لتقسيم لبنان كما أوردته وكالة «الصحافة المتحدة» بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية السيد روبرت أندرسون أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي اقتراحات تهدف إلى تقسيم لبنان.

وقال الناطق أن الولايات المتحدة «تؤيد المحافظة على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، لذلك اعتبر أن الأفكار المتعلقة بالتقسيم لا تتفق مع وجهات نظرنا».

ملحق رقم (١٠)

بيان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية
حول معارضة أي تدخل في لبنان
بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦

إن «الولايات المتحدة تكرر تأييدها الحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه وهي تؤكد ما ورد في رسالة الدكتور هنري كيسنجر إلى الرئيس رشيد كرامي في الخامس من تشرين الثاني الماضي».

«خلال المصاعب التي يواجهها لبنان أعلنا صراحة أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية. وقد أبلغنا حكومات المنطقة هذا الموقف».

«إن موقف الولايات المتحدة لم يتغير وهي ترفض تدخل أي دولة في لبنان بما في ذلك سوريا أو إسرائيل».

ملحق رقم (١١)

نص الوثيقة الدستورية (١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٦)

أيها اللبنانيون،

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان. فمنذ الزمن القديم عين من سوريا على لبنان الشقيق، وهي عين ود وصفاء.

من هنا كانت مبادرة الأخ الرئيس حافظ الأسد الذي انبرى لدرء الأذى عن لبنان بدافع من أخوة لا تطلب، غير الخير، أجراً.

❀ ❀ ❀

إنه لمن حقكم، أيها اللبنانيون، ونحن نظام ديمقراطي حر، أن تطلعوا على ما انتهت إليه المحادثات في دمشق.

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف على لبنان، فلبنان معروف الهوية لديها. لكننا رأينا أن نعرّف العالم، مرة أخرى، إلى هوية لبنان من دمشق ليعرف:

أن لبنان بلد عربي، سيّد، حرّ، مستقل.

أنه مهد الدعوات التي شعّت مشرقة على العالم العربي.

أنه ملتقى حضارات العالم، ومختبر إنساني فذّ.

وأنه صوت العرب في الدنيا على يد أبنائه المقيمين والمغتربين.

ولم يكن ليغيب عن الأشقاء العرب أن من حق لبنان، أن يبقى سيداً

ليبقى ذلك اللسان الأمين، فيبقى وجه الحق مشرقاً، وخير الأشقاء المصون متألّقاً.

ولا كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد إلى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الأمم المتحدة، وأن لبنان أنجز المهمة بإيمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح وأولى القبلتين وثالث الحرمين، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق.

أو كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على أرض متماسكة ضيقة، كأرض لبنان التي ليست، في الأصل، أرض الثورة بالذات، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيداً من إمعان النظر والتحسب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجر، وبأن الوضع، اليوم، يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيد بتنفيذها ولا سيما اتفاق القاهرة.

فانطلاقاً من هذا،

وتحسساً بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه،

ثم في سبيل حياة جديدة فضلى،

في سبيل عدالة اجتماعية أحسن توزعاً، وأكثر شمولاً، وأعمق أثراً في حياة الإنسان،

في سبيل إنصاف ومساواة لا يدركان، من طبعهما، إلا على مراحل وفي آخر الطريق،

في سبيل قهر المخاوف بالاطمئنان،

وفي سبيل توطيد الأساس لوطن شامخ الرأس راسخ الوجود،

وأخذاً بالرأي الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات،

وتكريساً لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية،

رأينا أن نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها، كنا أعلنا عناوينها الكبرى في خطابنا عند إزاحة الستار عن تمثال فخر الدين، في بعقلين، في تاريخ ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٧٥، بعدما دعونا مجلس الوزراء إلى درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور، بعد، في الخواطر، وذلك عندما قلنا:

«المطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية. فما هو نابع من صميم الناس ينبع، هو هو عفوياً، من ضمائر حكامهم، فلا نائل ولا منيل، إن هي إلا عدالة اجتماعية مستحقة سوية.

وقلنا: إن الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش أخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الأخوي الكريم متجاوباً، أبداً مع إرادة اللبنانيين، ومتطوراً، مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور، في نظرنا، بالشيء المنزل إنما الدستور تطوره ظروف الحياة. ولطالما تطور دستورنا بالممارسة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد. فضرورة التطور شيء والتعنت في التغيير شيء آخر.

وقلنا: نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعاً، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء والحرية إن لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق. إذ ذاك أي منقلبٍ ننقلب وماذا يكون المصير؟

وعندما قلنا: «لن يكون أمن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب أخيه اللبناني، فيؤمنان معاً، إيماناً سوياً، بأن أرض لبنان لجميع أبنائها، وخيرات هذه الأرض لهم جميعاً بالسواء، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكدّ والاجتهاد، عندما يرى الجميع أن التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الأمور التي تكون بداهة ولا تطلب».

وبهذه الروح كان لقاؤنا في دمشق، ثم انسجاماً مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا، جرى بحث النقاط الآتية:

ـ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.

ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين.

ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية. ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. وبعدها تصدر المراسيم.

ـ اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية، وأكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى.

ـ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ـ قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.

ـ إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزراء أو إقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.

ـ تعزيز استقلال القضاء وإنشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.

ـ تعزيز اللامركزية في العمل الإداري.

ـ إزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

ـ إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهماته وضع برامج الخطط الإنمائية.

ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ـ تعزيز التعليم العام، بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني وإلزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.

ـ وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.

ـ تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.

ـ تعديل قانون الجنسية.

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصير العمل بها تبعاً لتنفيذ اتفاق القاهرة، ما هي؟

إنها إعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، إلى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة من الولاء للبنان ومن الإخلاص في خدمته.

أيها اللبنانيون،

أياً كان حكم التاريخ غداً، فإن حكماً لا بد من إصداره، اليوم، وهو أن لبنان، لبنان كله يستحق ولاء أبنائه، أبنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب. بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح أبوابه، واسعة في وجوههم.

وإنه ولاء يستحقه لبنان لذاته، ويستحقه، بالتالي، ليظل قادراً على القيام برسالته العربية، ورسالته في تعايش الطوائف والأديان. هذا التعايش

يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح، شرقاً وغرباً، وعلى كل المستويات وهو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين.

إن هذا البلد المحبب يجب ألا يرد عليه بغير المحبة.

أيها اللبنانيون،

ثقوا أن ليس من شرف يفوق خدمة لبنان.

ولطالما: خدمتموه، في ما خدمتموه، برأيكم الصريح الشجاع.

وإنكم غداً مدعوون إلى إبداء هذا الرأي.

فقولوا: نعم، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه.

وقولوا: لا، لكل ما يمسه ويؤذيه.

ويا أيها اللبنانيون،

كل شيء يزول.

كل واحد منا زائل،

أما لبنان، له المجد، فباق إلى الأبد.

«عاش لبنان»

سليمان فرنجية

رئيس الجمهورية اللبنانية

ملحق رقم (١٢)

نص المذكرة التي قدمها السيد كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الوفد السوري حول «الوثيقة الدستورية» في ١٩٧٦/٢/٢٤

بتاريخ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٧٦ عقد مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي اجتماعه الاسبوعي وعرض الوضع السياسي من كافة جوانبه وبعدما بحث المجلس في بيان رئيس الجمهورية الأخير قرر ما يلي:

الموافقة على النقاط التالية لأن معظمها ورد في التسوية التي تقدم بها الوسيط السوري وأطلعنا على مضمونها:

١ ـ الاستمرار على الاتفاق الضمني غير المعلن بأن ينتخب مسيحي لرئاسة الجمهورية ولكن دون الإقرار بأي عرف دستوري لمثل هذا التوافق الضمني غير المعلن.

٢ ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك بما يتضمن تمثيلاً أفضل.

٣ ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية المطلقة وليس النسبية كما ورد في بيان رئيس الدولة وقيامه بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة وأن يكون له الحق باختيار الوزراء وبعد ذلك تصدر المراسيم كما تنص ذلك الأعراف والأصول البرلمانية (لا كما ورد في نص البيان: «بالاتفاق مع رئيس الجمهورية»).

٤ ـ وضع نص يضمن الإسراع بإصدار المراسيم والقرارات (مثلاً تحديد مدة شهر يصدر بعدها المرسوم ويبلغ).

٥ ـ إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم والأحكام والقرارات النهائية.

٦ ـ تعزيز اللامركزية.

٧ ـ إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهامه وضع برامج للخطط الإنمائية.

٨ ـ اعتماد أكثرية ٥٥ بالمئة لانتخاب رئيس الجمهورية بعد الدورة الأولى ولو أن هذه المادة لم ترد في الاتفاق الأصلي.

قرر مجلس القيادة عدم القبول باعتبار بيان رئيس الجمهورية الأخير بياناً وزارياً أو إدراجه في البيان الوزاري لأنه يتضمن أخطاء فادحة ولأنه يحتوي على نقاط مغايرة لأسس النظام البرلماني. كما قرر رفض النقاط الآتية:

١ ـ رفض العبارة التالية: «التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث» واستبدالها باتفاق ضمني غير معلن، كما أوردنا سابقاً بالنظر لعدم وجود عرف بل مجرد اتفاق ضمني.

٢ ـ رفض انتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية والاستعاضة عن ذلك بالأكثرية المطلقة.

٣ ـ رفض وضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لأن هذا الأمر من صلاحيات رئيس الوزراء وحده وهو مكرس في الأعراف الدستورية البرلمانية.

٤ ـ رفض اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية لأن جميع الدساتير في العالم لا تميز بين القضايا المصيرية والقضايا العادية.

٥ ـ رفض مسؤولية رئيس الجمهورية السياسية باعتبار أن النظام البرلماني الديمقراطي يجعل رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياً، وتكون الحكومة وحدها مسؤولة سياسياً وخاضعة للرقابة والثقة أمام المجلس النيابي.

٦ ـ رفض إنشاء المجلس الأعلى الذي ينص عليه الدستور لمحاكمة

الرؤساء والوزراء والمطالبة بقيام محكمة مؤلفة من كبار القضاة دون سواهم وتعديل الدستور من أجل ذلك.

٧ ـ رفض قيام رئيس الوزراء بحلف يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية، لأنّ هذا الأمر مخالف للأصول البرلمانية.

٨ ـ رفض نص لإصدار جميع مشاريع القوانين والمراسيم بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأن كل مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء أو عن الوزير المختص يفترض توقيعه من قبل رئيس الجمهورية.

٩ ـ رفض تكريس حرية مسؤولة للصحافة تتضمن انسجامها مع سياسة المجتمع الخ... باعتبار أن مثل هذا الشرط يخفي تضييقاً على حرية الرأي التي يكفلها الدستور ويعتبر افتئاتاً على النظام البرلماني الديمقراطي.

١٠ ـ رفض تعديل قانون الجنسية والمطالبة بتطبيق قانون الجنسية الحالي على مستحقيها وفقاً لأحكامه.

ولذلك كله نطالب:

١ ـ بعودة هيئة الحوار الوطني إلى ممارسة أعمالها.

٢ ـ تأليف حكومة من خارج المجلس النيابي.

٣ ـ إننا نضع هذه النقاط كدليل عمل للحكومة المقبلة وكشروط أساسية مبدئية للبحث في دخول أية حكومة مع تأكيدنا على أن الإصلاح المرحلي الحقيقي يستوجب الالتزام بالبرنامج المرحلي لتطوير النظام الذي وضعته الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

ملحق رقم (١٣)

قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

وفي ٩ آذار (آذار) ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن في اجتماعه الـ ٢٠٧٤ القرار الرقم ٤٢٥ الآتي نصه:

«إن مجلس الأمن، بعد أخذه علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم (السفير غسان تويني) ومندوب «إسرائيل» الدائم (السفير حاييم هرتسوغ) وبعد استماعه إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان و «إسرائيل».

إذ يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق الأوسط ولنتائجه بالنسبة إلى المحافظة على السلام الدولي.

إذ يعرب عن اقتناعه بأن الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط:

١ ـ يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها.

٢ ـ يدعو «إسرائيل» إلى أن توقف فوراً عمليتها العسكرية ضد أراضي لبنان وأن تسحب فوراً قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ ـ يقرِّر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن تقيم فوراً تحت سلطتها قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على عودة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفِّرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يبلغه خلال ٢٤ ساعة عن تنفيذ هذا القرار».

ملحق رقم (١٤)

إتفاق ١٧ أيار (مايو)
بين لبنان وإسرائيل

النص الرسمي للاتفاق اللبناني - الإسرائيلي الذي وقّع في خلدة وكريات شمونة بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣.

بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة إسرائيل.

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة معترف بها،

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق،

وبعد أن زوّدتا مندوبيهما المفوّضين الموقّعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقتا على الأحكام الآتية:

المادة ١:

١ - يتعهّد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ - يؤكّد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ - عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهّد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلّحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢:

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهّد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدّي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣:

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبّقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤:

١ - لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ - يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلّحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات

والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ ـ عن القيام أو الحثّ أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدّامة، أو تحريضية، أو عدوانية أو الحثّ عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب ـ عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج ـ عن التدخّل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ـ يتعهّد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥:

فيما عدا حق العبور البري وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدّات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفزيق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأراضي اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المـادة ٨:

١ ـ أ ـ عند دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخصّ القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب ـ تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات إلخ.

ج ـ في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدّد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د ـ يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ ـ تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و ـ لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشىء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز ـ يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح ـ تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلّقة بمكاتب الاتصال هذه وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول

يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلّقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان في إطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

١ ـ يتخذ كل من الفريقين في مهلة لا تتعدّى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهّد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠:

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزّأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضرة التفيسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١:

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذّرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. إذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢:

يبلّغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرّر في خلدة وكريات شمونة في اليوم... من أيار (مايو) ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصّان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة
الجمهورية اللبنانية
أنطوان فتال

عن حكومة
دولة إسرائيل
دايفيد كمحي

بشهادة

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر



المراجع

١ـ تاريخ لبنان، الدكتور فيليب حتي، منشورات دار الثقافة ١٩٧٨.

٢ـ صور حاضرة فينيقيا، معن عرب، دار المشرق ـ بيروت.

٣ـ تاريخ لبنان الحضاري، يوسف السودا، دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٩.

٤ـ من تاريخ سوريا الدنيوي والديني، المطران يوسف الدبس، ١٨٩٣.

٥ـ تاريخ سوريا، جرجي ينى، دار لحد خاطر.

٦ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، الدكتور فيليب حتي.

٧ـ تاريخ الحضارات العام، منشورات عويدات.

٨ـ تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، الأب بطرس ضو، دار صيدون.

٩ـ الموارنة صورة تاريخية، الدكتور كمال الصليبي، دار النهار للنشر.

١٠ ـمنطلق تاريخ لبنان، الدكتور كمال الصليبي، دار النهار للنشر.

١١ ـالنوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، القاضي بهاء الدين بن شداد، تحقيق الدكتور جمال الشيّال، القاهرة ١٩٦٤.

١٢ ـالصليبيون في الشرق، دار التقدم موسكو.

١٣ ـتاريخ الأمير فخر الدين الثاني، الشيخ أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٩.

١٤ ـفخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان ـ الخوري بولس قرألي، دار لحد خاطر.

١٥ ـمذكرات، رستم باز، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٦.

١٦ ـالتحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث، إيليّا حريق.

١٧ ـأخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان، طنوس الشدياق.

١٨ ـلبنان في عهد الأمراء الشهابيين، للأمير حيدر أحمد الشهابي، منشورات الجامعة اللبنانية.

١٩ ـإبراهيم باشا في سوريا، أبو عز الدين سليمان، مطبعة صادر ـ بيروت ١٩٦٩.

٢٠ ـلبنان في عهد المتصرفية، أسد رستم، دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٣.

٢١ ـعهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، لحد خاطر، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٧.

٢٢ ـأبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، الدكتور عصام خليفة، دار الجيل ـ بيروت.

٢٣ ـالحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦، الدكتور عصام خليفة.

٢٤ ـتاريخ لبنان الحديث، دكتور كمال صليبي ١٩٦٧.

٢٥ ـالعمل الشهري، العدد ٧، ١٩٧٧.

٢٦ ـتاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦، د. علي عبد المنعم شعيب، دار الفارابي.

٢٧ ـحقائق لبنانية، بشارة خليل الخوري، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣.

٢٨ ـولادة استقلال، منير تقي الدين، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٣.

٢٩ ـخمسون سنة مع الناس، يوسف سالم، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٥.

٣٠ ـحياة في ذكريات، شارل حلو، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥.

٣١ ـلبنان المياه والحدود (١٩١٦ ـ ١٩٧٥)، الدكتور عصام خليفة، بيروت ١٩٩٦.

٣٢ ـسلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، عماد يونس.

٣٣ ـكتاب Quid السنوي، منشورات روبير لافون.

٣٤ ـالجبل حقيقة لا ترحم، بول عنداري.

٣٥ ـالمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٩ ـ ١٩٩١، منشورات المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

٣٦ ـوكالة الصحافة الفرنسية.



المحتويات

الجزء الأول

الجزء الثاني



